



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار

الاقتصادي تجارب دول مختارة

(مع إمكانية الإفادة منها في العراق)

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة:

علياء خضير عباس

بإشراف

الدكتور

الاستاذ صفاء عبد الجبار الموسوي

٢٠٢٣ م

١٤٤٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَنْزَلْنَا لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿٣٩﴾ وَأَنْ سَعَيْهِ سَوْفَ يُرَى ﴿٤٠﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النجم الآيات (٣٩-٤٠)

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد البحث الموسوم ب(سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق)والذي تقدمت به الطالبة(علياء خضير عباس) قد جرى تحت اشرافي ،في قسم الاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء . وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد .

التوقيع:

الاسم :صفاء عبد الجبار الموسوي

المرتبة العلمية :استاذ دكتور

التاريخ: / / ٢٠٢٣

توصية السيد رئيس القسم

(بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح البحث للمناقشة)

التوقيع:

الاسم :توفيق عباس عون المسعودي

المرتبة العلمية :استاذ دكتور

التاريخ: / / ٢٠٢٣

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة ب(دور سياسة استهداف التضخم في

الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة) والتي تقدمت بها طالبة الماجستير

(علياء خضير عباس) قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب علمي خالٍ

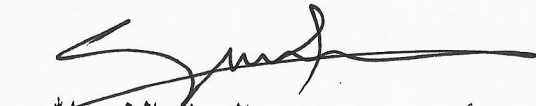
من الأخطاء اللغوية ولأجلة وقعت.


الخبير اللغوي

م.د. محمد سلام مظهر العامري

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة ، الموقعون ادناه ، اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق) وقد ناقشنا الطالبة (علياء خضير عباس) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ، وجدنا بانها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير () .



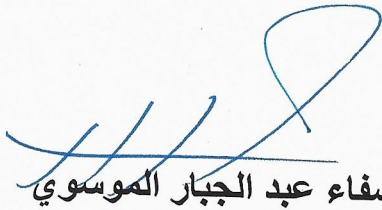
أ.م.د سرمد عبد الجبار الخير الله
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً



أ.د عقيل حميد جابر الحلو
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية

رئيساً



أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً ومشرفاً



أ.م.د خضير عباس الوائلي
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضوا

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي علي/ ماجستير/قسم الاقتصاد للطالبة(علياء خضير عباس)الموسومة ب(سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق)ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

الاهداء

إلى... الذي خلقتني واسبح عليّ فما كان لنعمائه حدٌ

لعدّها ولا لرحمته صوراً تلمّها إلى ربي وإلهي ..

اللهم تقبلْ هذا مني فأنتك أنت المعطي وأنت المنعم

وإنك نعم الموالى ونعم النصير

إلى .. من تشرفت الأرض والسماء بوجودهم (فاطمة وابيها وبعلاها وبنيتها)

إلى ... من كانت فرحة أبنائه جلّ ما أزاح عنه الشقاء ... أبي

إلى ... من كان دعاؤها نوراً أضاء لي الأرجاء ... أمي

إلى... من كان وجودهم سبباً يدفعني الى البقاء ... إخوتي

إلى... الذي غادرني ولم انته من الأحاديث معه فكل اشجاني ذابت إلا اشتياقي اليك، ما

زلت يا اخي أرى الود في عينيك رغم المسافات وحنيني اليك... اخي حسين رحمه الله

اهدي لهم جهداً متواضعاً ...

هو ابسط ما أضع بين أيديهم كجزء من الوفاء...

الباحثة

شكر وتقدير

لك الحمد يا رب على كل أمرٍ قضيت به

وأنا أضع لمساتي الختامية على البحث لا يسعني إلا أن احمد الله واشكره واثنى عليه
الثناء الذي يليق بجلاله وعظيم سلطانه الذي وفقني في إعداد هذه الرسالة .
حين تكون الحياة رحلة مصاعب وإرادة وطموح ...تكون الأيدي التي تقدم المساعدة
ملائكة طريق الرحلة ...

وبذلك يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وفائق الامتنان الى أستاذي الفاضل الاستاذ
الدكتور (صفاء عبد الجبار الموسوي) لما قدمه من نصح وإرشادات علمية قيمة ،
ولدعمه المتواصل وجهده الذي جاد به طوال مدة انجاز البحث فكان لُخْلقه النبيل
ورعايته المستمرة دور كبير في دفعي لإيصال هذه الرسالة إلى المستوى الذي هي عليه..
وبالمشاعر ذاتها اتقدم بشكري وتقديري الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة
كربلاء للدعم المتواصل لطلبة الدراسات العليا . وجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ
المساعد الدكتور (خضير عباس الوائلي) الذي لم يبخل بجهده ووقته.
كذلك شكري وامتناني الى الدكتورة (الاء نوري) لما قدمته لي من نصح وارشاد.
كما اتقدم بالشكر والتقدير لموظفي مستشفى الاطفال وبالخصوص زملائي في قسم
الموارد البشرية لما قدموه من دعم واسناد طيلة فترة الدراسة .
وأخيراً أتقدم بشكري واعتزازي الكبيرين إلى جميع اخوتي وزملائي طلبة الدراسات
العليا قسم الاقتصاد لما قدموه من دعم والى كل من أسهم بجهده أو نصح في انجاز هذا
البحث .والله ولي التوفيق

الباحثة

المستخلص

يعد التضخم مشكلة عانت منها جميع الاقتصادات سواء أكانت متقدمة أم كانت نامية فهي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويترتب على عدم وجود استقرار في الأسعار تذبذب حجم الناتج المحلي وضالة تعبئة المدخرات المالية، وسوء توزيع الدخل والثروات، ويتفق معظم الاقتصاديون على أن التحول في المستوى العام للأسعار يتم متابعته من قبل البنك المركزي واتخاذ الإجراءات الضرورية للحد منه، ومن هذا المنطلق يعد تحولاً ضمناً إذا ما عرفنا أنه يمثل الانتقال من استهداف لعرض النقد بمفاهيمه المختلفة، وذلك باستهداف سعر الصرف إلى استهداف التضخم نفسه باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية نفسها، وفي بداية التسعينات اتبعت العديد من البلدان أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار عرف "بسياسة استهداف التضخم".

تتعلق الدراسة من فرضية مفادها "لما كان التضخم هو أحد مشاكل الاقتصاد وإمكانية التأثير في الاستقرار الاقتصادي وحيث أن سياسة استهداف التضخم سياسة حديثة تستخدم لمعالجة التضخم فإن هذه السياسة كان لها دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول العينة ومن أجل التحقق من فرضية الدراسة فإن هيكل الدراسة قسم إلى ثلاثة فصول، تناول الأول الإطار المفاهيمي للسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي، والثاني اهتم ب سياسة استهداف التضخم بالاقتصاد الجزائري والمصري وإمكانية الافادة منها في الاقتصاد العراقي، أما الثالث فقد عُني ب قياس وتحليل دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي (الجزائري والمصري)

توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها التأطير النظري لسياسة استهداف التضخم ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحليل دور سياسة استهداف التضخم في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول العينة المختارة، وأن بالإمكان تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد العراقي بعد تحقيق الشروط التي ينبغي أن تطبقها لنجاح هذه السياسة .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
ز-ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الاشكال البيانية
١	المقدمة
٢	اولا :اهمية البحث
٢	ثانيا :مشكلة البحث
٢	ثالثا: فرضية البحث
٢	رابعا :هدف البحث
٣	خامسا :منهجية البحث
٣	سادسا : هيكلية البحث
٣	سابعاً: حدود البحث
٥٣-٥	الفصل الاول مدخل مفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي
٥	تمهيد
٢٩-٥	المبحث الاول: استهداف التضخم (مدخل مفاهيمي)
٤٠-٣٠	المبحث الثاني :الاستقرار الاقتصادي (مدخل مفاهيمي)
٥٣-٤١	المبحث الثالث: الاطار النظري لدور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي
١١٥-٥٥	الفصل الثاني:- سياسة استهداف التضخم بالاقتصاد الجزائري والمصري وامكانية الافادة منها في الاقتصاد العراقي
٥٥	تمهيد
٧٤-٥٥	المبحث الاول : تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وسياسة استهداف التضخم بالاقتصاد الجزائري
٩٣-٧٥	المبحث الثاني: تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وسياسة استهداف التضخم بالاقتصاد المصري
١١٥-٩٤	المبحث الثالث: تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وامكانية الافادة من سياسة استهداف التضخم بالاقتصاد العراقي
١٥٠-١١٦	الفصل الثالث: قياس وتحليل دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي في دول العينة
١١٧	تمهيد
١٢٨-١١٧	المبحث الاول:-قياس وتحليل دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي للجزائر
١٣٩-١٢٩	المبحث الثاني :-قياس وتحليل دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي لمصر
١٥٠-١٤٠	المبحث الثالث:-قياس وتحليل دور التضخم في الاستقرار الاقتصادي للعراق

١٥٢-١٥١	الاستنتاجات
١٥٣	التوصيات
١٦٣-١٥٤	المصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	ضوابط تطبيق سياسة استهداف التضخم والمدد المستهدفة وبداية تطبيق السياسة لمجموعة من الدول 1990 - 2019	١٧-١٨
٢	التنسيق بين الأطر المؤسسية والتنظيمية واجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم	٢٢
٣	مقاييس التضخم الاساسي لدى بعض البنوك المركزية الاخرى	٢٣-٢٤
٤	ملخص وجهات النظر المتعلقة بتبادل التضخم - والبطالة وسياسات تخفيض التضخم	٥٠
٥	تطور معدلات التضخم في الجزائر	٥٨
٦	تطور معدل البطالة في الجزائر	٦٤
٧	تطور كل من معدل التضخم و نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	٦٧
٨	تطور كل من معدل التضخم وميزان المدفوعات وحدة القياس المليون دولار	٧٠
٩	معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر	٧٣
١٠	معدلات التضخم في مصر	٧٦
١١	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر	٨٢
١٢	معدلات البطالة في مصر	٨٦
١٣	ميزان المدفوعات في مصر وحدة القياس المليون دولار	٩١
١٤	تطور معدلات التضخم في العراق	١٠٦
١٥	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي العراقي	١٠٨
١٦	معدلات البطالة في العراق	١١٠
١٧	ميزان المدفوعات في العراق وحدة القياس المليون دولار	١١٢
١٨	اختبار ديكي فولر- الموسع لجذر الوحدة (ADF)	١١٨
١٩	نتائج انموذج ARDL لدالة GDP	١١٩
٢٠	اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP	١٢٠
٢١	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	١٢٠
٢٢	اختبار عدم تجانس التباين	١٢١
٢٣	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	١٢٣
٢٤	معالم الاجل الطويل	١٢٣
٢٥	نتائج انموذج ARDL لدالة البطالة UN	١٢٤
٢٦	اختبار الحدود Bounds Test للأنموذج المقدر لدالة UN	١٢٥
٢٧	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	١٢٥
٢٨	اختبار عدم تجانس التباين	١٢٦

١٢٨	تقدير معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	٢٩
١٢٨	معالم الاجل الطويل	٣٠
١٢٩	اختبار ديكي فولر- الموسع لجذر الوحدة (ADF)	٣١
١٣٠	نتائج انموذج ARDL لدالة GDP	٣٢
١٣١	اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP	٣٣
١٣١	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	٣٤
١٣٢	اختبار عدم تجانس التباين	٣٥
١٣٤	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	٣٦
١٣٤	معالم الاجل الطويل	٣٧
١٣٥	نتائج انموذج ARDL لدالة البطالة UN	٣٨
١٣٦	اختبار الحدود Bounds Test للأنموذج المقدر لدالة UN	٣٩
١٣٦	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	٤٠
١٣٧	اختبار عدم تجانس التباين	٤١
١٣٩	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	٤٢
١٣٩	معالم الاجل الطويل	٤٣
١٤٠	اختبار ديكي فولر- الموسع لجذر الوحدة (ADF)	٤٤
١٤١	نتائج انموذج ARDL لدالة GDP	٤٥
١٤٢	اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP	٤٦
١٤٢	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	٤٧
١٤٣	اختبار عدم تجانس التباين	٤٨
١٤٥	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	٤٩
١٤٥	معالم الاجل الطويل	٥٠
١٤٦	نتائج انموذج ARDL لدالة البطالة UN	٥١
١٤٧	اختبار الحدود Bounds Test للأنموذج المقدر لدالة UN	٥٢
١٤٧	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	٥٣
١٤٨	اختبار عدم تجانس التباين	٥٤
١٥٠	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	٥٥
١٥٠	معالم الاجل الطويل	٥٦

قائمة الاشكال

رقم	الشكل	الصفحة
١	معدلات التضخم السنوي للجزائر	٥٨
٢	معدلات البطالة للجزائر	٦٥
٣	تطور كل من معدل التضخم و نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	٦٨
٤	تطور كل من معدل التضخم وميزان المدفوعات وحدة القياس المليون دولار	٧١
٥	معدلات التضخم في مصر	٧٦
٦	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر	٨٣
٧	معدلات البطالة في مصر	٨٧
٨	ميزان المدفوعات في مصر	٩١
٩	تطور معدلات التضخم في العراق	١٠٦
١٠	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي العراقي	١٠٨
١١	معدلات البطالة في العراق	١١٠
١٢	ميزان المدفوعات في العراق	١١٢
١٣	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	١٢١
١٤	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	١٢٢
١٥	اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP	١٢٢
١٦	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	١٢٦
١٧	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	١٢٧
١٨	اختبار مجموع تراكم لمربعات البواقي CUSUM OF Squar	١٢٧
١٩	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	١٣٢
٢٠	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	١٣٣
٢١	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	١٣٣
٢٢	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	١٣٧
٢٣	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	١٣٨
٢٤	اختبار مجموع تراكم لمربعات البواقي CUSUM OF Squar	١٣٨
٢٥	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	١٤٣
٢٦	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	١٤٤
٢٧	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Squares OF CUSUM	١٤٤
٢٨	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	١٤٨
٢٩	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	١٤٩
٣٠	اختبار مجموع تراكم لمربعات البواقي CUSUM OF Squar	١٤٩

شكل ارتفاع الأسعار المزمّن خطراً حقيقياً على الاستقرار الاقتصادي في أي دولة سواء أكانت متقدمة أم كانت نامية، إذ أن ظاهرة التضخم ليست حديثة بل هي ملازمة للأنظمة الاقتصادية كافة، فالآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة كالححد من الادخار وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي وغيرها، ولدت قناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الأساس للسياسة النقدية.

وأكدت العديد من التجارب والخبرات المتراكمة أن السياسة النقدية تؤثر في معدلات التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربات التقليدية القائمة على الاستهدافات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، إلا إن هذا الاعتقاد تراجع في الكثير من الدول وباختلاف مستويات تطورها بسبب عدم كفاءة هذه الآليات في بلوغ هدف الاستقرار، الأمر الذي استدعى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كاستهدافات وسيطة، وعرف هذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية بـ "سياسة استهداف التضخم"، التي تتمثل بالإعلان الصريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، على أن يصاحب ذلك إعطاء استقلالية كاملة للبنوك في تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة مع الالتزام بالشفافية في وضع السياسات وفي تطبيقها بما يعزز مصداقية البنك المركزي ويرسخ ثقة الأسواق بتلك السياسات.

وقد انتهجت العديد من الدول سياسة استهداف التضخم بضمنها الجزائر ومصر وقد سعت إلى تطبيق مضامين هذه السياسة واستطاعت تحقيق هذه الأهداف التي رسمتها ضمن برنامج الاستهداف لذلك يمكن للعراق الاستفادة من تجارب هذه الدول كونها دول نامية تتشابه إلى حد ما مع الاقتصاد العراقي لاسيما الجزائر

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من كونه تتناول ظاهره خطيرة ألفت بظلالها على المشهد الاقتصادي وفي اغلب البلدان التي وصلت فيها معدلات التضخم الى مستويات مرتفعة جدا، مما استلزم وضع معالجات وسياسات لأجل تحقيق هدف استقرار اقتصادي وتحقيق معدلات نمو انتاج حقيقي . حيث يثار جدال كبير بين الاقتصاديين حول مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية والمالية ؛ حيث أنقسم الاقتصاديين إلى فريقين :الأول يعتبر أن سياسة استهداف التضخم توفر نتائج جيدة بما فيه الكفاية حتى الآن؛ فقد استطاعت البلدان في ظلها تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة دون التضحية بالنمو الاقتصادي على نحو غير متناسب أو زعزعة استقرارها، بالمقابل يؤكد الفريق الثاني أن الاستراتيجية لم يتم اختبارها في بيئة مضطربة ،كما أنها تحقق نتائج على مستوى التضخم والإنتاج والبطالة وميزان المدفوعات ، ولكنها تؤدي إلى نتائج معاكسة في الكثير من البلدان التي تطبق نظام الصرف المرن.

مشكلة البحث

يتصدى البحث الى مشكلة هي :-

تؤدي دورا في استهداف التضخم كسياسة للحد من الضغوط التضخمية هل ادت الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ام لم تحقق
هل اثر استهداف التضخم على استقرار المستوى العام للأسعار ومن ثم على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول العينة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "لما كان التضخم هو احد مشاكل الاقتصاد وامكانية التأثير في الاستقرار الاقتصادي وحيث ان سياسة استهداف التضخم سياسة حديثة تستخدم لمعالجة التضخم فان هذه السياسة كان لها دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول العينة

اهداف البحث

- ١- التأطير النظري لسياسة استهداف التضخم ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- ٢- تحليل دور سياسة استهداف التضخم في الحد من التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول العينة المختارة

منهجية البحث

اعتمدت الباحثة في الدراسة على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري عن طريق استخدام المراجع والنظريات والافتراضات السابقة في دراسة المشكلة في دول العينة فضلاً عن اعتماد المنهج الاستقرائي الذي يقرأ الواقع ويدرسه للوصول الى نتائج عامة

هيكلية البحث

تم بحث موضوع البحث من خلال ثلاثة فصول فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، فقد تناول الفصل الأول مدخل مفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال ثلاثة مباحث، اختص الأول في توضيح الإطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم وتطرق الثاني على نحو مماثل لتوضيح الاستقرار الاقتصادي (مدخل مفاهيمي)، فيما كرس الثالث الاطار النظري لدور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي .

وقد عنى الفصل الثاني في دراسة سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد الجزائري والمصري وامكانية الافادة منها في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال ثلاث مباحث، الاول اختص في تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وسياسة استهداف التضخم في الاقتصاد الجزائري، اما الثاني تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وسياسة استهداف التضخم في الاقتصاد المصري، اما المبحث الثالث فقد عنى ب تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وامكانية الافادة من سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي

إما الفصل الثالث فقد تطرق إلى قياس وتحليل دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث، اختص الاول في قياس وتحليل دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي الجزائري. اما الثاني فقد عنى بقياس وتحليل دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي المصري، اما الثالث فقد اهتم بقياس وتحليل التضخم في الاستقرار الاقتصادي العراقي

محدود البحث

- ١-حدود مكانية (الجزائر، مصر ، العراق)
- ٢-حدود زمانية من سنة (2004- 2021)

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لسياسة إستهداف

التضخم والأستقرار الاقتصادي

تمهيد

أدى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة التضخم إلى تباين آراء المفسرين لها على اختلاف الحقب الزمنية، وباختلاف المدارس الاقتصادية التي حاولت تسليط الضوء عليها، والتطرق للأسباب المؤدية لها. إن معضلة التضخم ليست وليدة العصر الحديث بل أنها سايرت كافة الأنظمة الاقتصادية في مختلف العصور ولم تفرق بين دولة متقدمة أو نامية، إذ تشكل آثارا خطيرة على التنمية كالححد من الادخار وعدم تحفيز الاستثمار، ومن ثم تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. أضف إلى ذلك التوزيع غير العادل للثروات، مما دفع السلطات النقدية إلى البحث عن مزيج من السياسات الاقتصادية الرامية إلى التخفيض من حدة التضخم. يتفق كم من الأكاديميين وصناع السياسة الاقتصادية على أن التضخم المرتفع وما يرتبط به من قابلية عالية للتغير يشوه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص بشأن الاستثمار والادخار والإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي أكثر بطئا، وعلى هذا الأساس قامت إعداد متزايدة من الدول بمنح الاستقلال المؤسسي للبنوك المركزية وألزمها قانونيا بتوجيه السياسة النقدية أساسا لتحقيق نوع ما من استقرار الأسعار، فبعد سنوات من التضخم المرتفع دخل العالم فترة من استقرار، وساعدت البنوك المركزية هذا الاتجاه الملائم بالعمل بصورة متزايدة على إعلان المسار المقبل للمتغيرات الاسمية الرئيسية كطريقة للتأثير على التوقعات التضخمية. وتساعد مثل هذه الأهداف الوسيطة المعلنة على تحسين مصداقية السياسة النقدية، وذلك بالحد من دوافع البنك المركزي لاستقلال المفاضلات قصيرة الأجل بين تحركات الإنتاج والتضخم، والتي يمكن بدون ذلك أن يؤدي إلى وجود ميل نحو التضخم. إن تلك الأهداف تكون ركيزة اسمية، تلزم البنوك المركزية بتطبيق سياسات متسقة بينما توفر في الوقت نفسه مقياسا شفافا يمكن للعامّة استخدامه في متابعة تطبيق السياسة النقدية فيما يلي يمكن تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :-

ركز المبحث الاول من هذا الفصل على استهداف التضخم (مدخل مفاهيمي)

اما المبحث الثاني فقد إهتم بدراسة الاستقرار الاقتصادي (مدخل مفاهيمي)

وتناول المبحث الثالث دراسة العلاقة بين استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول : استهداف التضخم (مدخل مفاهيمي)

أولاً : مفهوم التضخم الاقتصادي

تشكو معظم البلدان المتقدمة والنامية من ظاهرة التضخم الاقتصادي ورغم إنه يعبر عن وجود خلل في النشاط الاقتصادي ، لكنه أصبح من الظواهر الاقتصادية الطبيعية لتلك البلدان، وزيادة معدلاته فوق مستوى معين تثير المخاوف والقلق على الاستقرار الاقتصادي بسبب أثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية ولاسيما في البلدان النامية باعتباره العقبة الرئيسية التي تمنع تطورها

وظهر مفهومه في القرن التاسع عشر عندما ارتبط بصورة مباشرة بكمية النقود وهو (التضخم النقدي) الذي يهتم بالعلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود، الأمر الذي جعل جوهر التضخم ليس المستوى العام للأسعار وإنما زيادة المعروض النقدي، وكان الرأي السائد هو أن ارتفاع الأسعار يحدث عندما تطارد كمية كبيرة من النقود كمية قليلة من السلع⁽¹⁾، كما ان هنالك ظواهر أخرى تتحرك لتسبب التضخم الاقتصادي غير الأسعار والدخل النقدي وهي التكاليف التي تعني زيادة في النفقات الناجمة عن فشل العرض في تلبية الطلب، فزيادة تكاليف الأشياء التي يحتاجها الإنسان تجعله ينفق المزيد من النقود للحصول على نفس السلع والخدمات التي حصل عليها في السابق وبالتالي ارتفاع تكاليف المعيشة⁽²⁾ .

- يرجع الاقتصاديون مثل مارشال وفisher وبيجو ، التضخم أساساً إلى ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار، بافتراض ثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود⁽³⁾ . والتضخم لدى كينز يتمثل في ضغط الطلب الكلي على السلع و الخدمات بحيث يفوق العرض الكلي المتاح من هذه السلع و الخدمات، وعليه فإن الزيادة في الطلب الكلي ستترجم إلى ارتفاع في مستوى الأسعار، وتكون الفجوة التضخمية هي التعبير عن هذا الاختلال بين العرض والطلب، ويقصد هنا بالطلب الكلي (مجموع إنفاق المستهلكين على السلع و الخدمات الجارية + إنفاق الحكومة على السلع و الخدمات الجارية + صافي الاستثمار)⁽⁴⁾ . وفي محاولة ل(جيمس-James) أراد فيها أن يعمق هذا التعريف، توصل إلى تعريف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض⁽⁵⁾ .

¹ - جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، 1999، ص 222

² - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، 1982، ص 555-556

³ - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2002، ص 32.

⁴ - مصطفى سلمان واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن 2002، ص 225

⁵ - مجدي عبد الفتاح سليمان، مصدر سابق، ص 37 - 38

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

- أما ملتون فريدمان فقد عرف التضخم بأنه ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج، أي أن حالة التضخم ترجع إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة^(١). والتضخم في نظره يمثل ضريبة مستترة (ثمن الاحتفاظ بالنقود). فإذا توقع الفرد ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود، فإنه سيقوم بإنفاقها واقتناء سلعاً بدلاً عنها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود وبالتالي زيادة سرعة تداولها^(٢).

- ويشارك فريدمان في الرأي الاقتصادي ليجن هفود (Leijonhufvud 1997) بأن التضخم يمثل في الأساس ضريبة مستترة، حيث يؤثر سلباً على الادخار والاستثمار، ويحدث تشوهات في الأسعار النسبية وإهدار الموارد بتحويلها من الإنتاج التقليدي إلى أنشطة جديدة في القطاع المالي (كالمضاربة وشراء العقارات... الخ)، وهذه الأنشطة تستهدف في المقام الأول الحد من تكلفة التضخم بأكبر درجة ممكنة^(٣). أما صندوق النقد الدولي فهو يشخص ظاهرة التضخم، على اعتبارها ظاهرة نقدية ناجمة عن الزيادة في كمية النقود بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات^(٤).

تأسيساً على ما سبق من التعريفات والتفسيرات العديدة التي حددت مفهوم التضخم، أن التضخم يمثل ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار بغض النظر عن الأسباب المؤدية إلى ذلك الارتفاع، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية، إذ تبدأ النقود مع انتشار حالة التضخم بفقدان قيمتها شيئاً فشيئاً، وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة، ومن ثم لا يفضل الأفراد الاحتفاظ بها، حتى وصولها إلى المرحلة التي تفقد وظيفتها كوسيط للمبادلة مع ارتفاع معدلات التضخم وفي النهاية يصبح التضخم كلفة يتحملها أفراد المجتمع.

ثانياً :-أنواع التضخم

يقسم التضخم بتعدد أنواع و اختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلى أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، إذ تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كامل. وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي :-

^١- حسن السيد محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية 1985، ص146-

147

^٢- أكرم حداد ومشهور هنلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 2005، ص 120
^٣-Leijonhufvud,Axel, costs and Consequences of inflation, in Microfoundations of Macro ,Westview press, 1997,pp33.

^٤-economics.ed.by G.C.Harcourt, Boulder,Colorado -Pete Comley,Inflation Tax:The plan to deal with the debts, Kindl edition , monkey with a pin .com , london, 8July 2013, p 83.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

١- معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان :- تتحدد بعض انواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان و مدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار و التأثير فيها، و وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم^(١)

أ- التضخم الظاهر:- يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الاسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي اجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الاسعار استجابة لفائض الطلب، اي أن ارتفاع الاسعار يتم بصورة تلقائية و بكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

فضلا عن عدم التدخل من قبل الدولة، فان هناك عوامل اخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، و تساعد على تزايد حده الضغوط التضخمية من أهما الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الانتاج المحلي .

ب- التضخم المكبوت:- يشير هذا النوع الى التضخم المستمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الاثمان من خلال إصدار التشريعات و الضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية و التي تحدد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، و تهدف الدولة من ذلك الى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وانما محاولة التخفيف من حدتها، إذ أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الاسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية و تصاعدية في المستوى العام للأسعار، و بما يزيد من حده الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

٢- من حيث حدة التضخم :- حسب هذا المعيار يتم تقسيم التضخم الى ثلاثة انواع^(٢)

أ- التضخم الزاحف :- وهو تضخم ترتفع فيه الاسعار ببطء و لكن بشكل مستمر، فالزيادة في الأسعار لهذا النوع تكون دائمة و متتالية ولا تؤدي الى عمليات تراكمية او عنيفة في المدة القصيرة، في التطور بشكل رأسي و لكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل .

ب- التضخم العنيف :- هو الذي يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفا و أقوى درجة فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الاسعار في حلقة من الزيادة الكبيرة و المتتالية، فإن معدل تضخمي يتجاوز لمدة أربع سنوات متتالية مثلا الحدود القصوى للتضخم الزاحف، إذ أن

^١ - فليح حسن خلف، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث لنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 172-173
^٢ - خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم و أثره على الدين، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 16-18

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود بذلك يصدر التضخم العنيف حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية لاسيما وظيفتها كمخزن للقيمة ووحدة لقياسيا.

ج- التضخم الجامح :- وهو تضخم ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جداً، و تنخفض قيمة النقود اذ تصبح ليس لها قيمة و يؤدي انهيار النظام النقدي بأكمله.

لقد تواجد هذا النوع في فترات الحروب و الأزمات الاقتصادية، و أوضح مثال له ما حدث لألمانيا اذ انهيار النظام النقدي الألماني تحت ضغط نفقات ما بعد الحرب وتسديد الديون و أعباء إعادة التشييد اذ بلغت قيمة المارك الذهبي الألماني عام 1911 حوالي 100 مليار مارك، وحالة المجر بعد الحربين، و الاتحاد السوفيتي بعد الثورة الروسية، و بعد التجارب الحديثة في أمريكا اللاتينية في البرازيل و الأرجنتين، و كما حدث للعملة العراقية أيضا عقب الحصار الاقتصادي عليها.

٣- من حيث تعدد القطاعات الاقتصادية :- تتحدد الاتجاهات التضخمية و فق هذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية الى ما يلي^(١):-

- أ- التضخم في أسواق السلع :- هناك نوعين من التضخم في اسواق السلع:-
 - التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك بسبب الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار، مما يترتب عليه تحقيق ارباح في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.
 - التضخم الرأسمالي: يحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، و يعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات انتاجها و يترتب على ذلك تحقيق ارباحاً في كل من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك و الاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.
- ب- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج : نفرق بين نوعين من التضخم في اسواق عوامل الإنتاج و هما :
 - التضخم الربحي:- يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار مما يترتب عليه تحقيق عوائد استثنائية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك و الاستثمار .
 - التضخم الدخلي :- يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع نفقات الإنتاج، و من ضمن تلك النفقات ارتفاع اجور الكفاف.

ثالثاً :- قياس التضخم

يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، ومن ثم قياس معدل التضخم في المجتمع. حيث يتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة بما كان عليه في سنة

^١ - عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الأردن، دار الفكر ناشرون و موزعون، 2010، ص 218

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

الأساس ، وتمثل سنة الأساس السنة التي ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار ، وعادة يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس مساويا 100

هناك العديد من الطرق لقياس معدلات التضخم ومن بينها نتطرق إلى ⁽¹⁾ : -

١. معدل التضخم البسيط: يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار لسنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة ، وذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل التضخم البسيط} = \frac{\text{مستوى الاسعار في العام الحالي} - \text{مستوى الاسعار في العام الماضي}}{\text{مستوى الاسعار في العام الماضي}}$$

٢. معدل التضخم الناتج عن الجانب النقدي: وهو يقيس التضخم الذي يرجع إلى التوسع في الإصدار النقدي ويسمى بالتضخم النقدي ولذا يعد مقياسا جزئيا للتضخم في المجتمع ، ويقاس وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \text{معدل النمو في الإصدار النقدي} - \text{معدل النمو في الناتج الحقيقي}$$

٣. معدل التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي: وهو يقيس معدل التضخم بالفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل النمو في الناتج الحقيقي، ويقاس وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \text{معدل الزيادة في الطلب الكلي} - \text{معدل النمو في الناتج الحقيقي}$$

ثانيا - سياسة استهداف التضخم مدخل مفاهيمي

تعد سياسة استهداف التضخم من الاساليب الحديثة والمتجددة في إدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية، مركزة بشكل دقيق على معدل التضخم بشكل مباشر كاستهداف هذه السياسة، أما هدفها النهائي فهو تسعى لتحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل كاستهداف نهائي لها.

منذ عقد السبعينات بدأ التضخم يتحول من اختلال يصيب الاقتصاد الرأسمالي إلى سياسة مقصودة تسعى إلى تصحيح بنية الاقتصاد^(٢). وقد يكون هذا التوجه بذرة نمت وتطورت على مر السنين لتبرز كتوجه جديد عرفت بسياسة استهداف التضخم، ويتطلب الإلمام والتعرف بالجوانب الأساسية لسياسة التضخم المستهدف تائيراً نظرياً لهذه السياسة عن طريق بيان ظروف نشوء وظهور استهداف التضخم، وما المقصود بهذه السياسة والإطار المؤسسي لها، كالمؤشرات المعتمدة والمطلوبة الخاصة بتصميمها وأهم المعايير اللازم توفرها في أي بلد لغرض تبنيها والشروط الأساسية والضرورية لضمان فاعليتها ونجاحها

١ - السيد محمد السريتي وعلى عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعميم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص: 268-287
٢ - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع دار الياس، الكويت، 1990، ص 207

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

في التنفيذ والتطبيق، إضافة لبيان أهم مزاياها وعيوبها من وجهة نظر صانعي القرار وكيف تؤثر على واقع الاقتصاد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

١- تعريف سياسة استهداف التضخم

هناك جدل حول تعريف سياسة "استهداف التضخم" وأي من البلدان تعتبر مستهدفة للتضخم أو لا حتى بعد 15 عام من وجوده، وما المدة الزمنية التي يمكن إن تستغرقها البلدان في تطبيق سياسة الاستهداف حتى تصنف ضمن البلدان المستهدفة للتضخم أي منها يمكن ان نعهده فعلا مستهدفا ؟

بناءً على ما تقدم يمكن إن نوضح العديد من التعارف التي حاولت توضيح الإرباك وتقليل حدة الجدل والغموض، ونسلط الضوء على ما جاء به بعض الاقتصاديين يقترح كل من Lederman Swenson و EserTutar⁽¹⁾ تعريفاً واسعاً لسياسة استهداف التضخم اعتماداً على خبرات كل من نيوزيلندا وكندا وفنلندا وإنجلترا:- ان استهداف التضخم بأنه "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن هدف رسمي لمجالات أو فترات أو هدف كمي(رقمي) لمعدل التضخم لمدة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض و استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية". من خلال تحديد المؤشر، والمستوى المستهدف، ومجال التغيير، والأفق الزمني، وتعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية بتغيير الهدف. . . وعدم وجود أهداف وسيطة مثل استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف. وعرف استهداف التضخم بأنه "من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية عن طريق التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل ،لذلك يمثل الهدف الأساس للسياسة النقدية"⁽²⁾.

يقدم Eichengreen تعريفاً لسياسة استهداف التضخم والتي يعتبرها «استراتيجية لإدارة السياسة النقدية تقوم على أربعة عناصر: الالتزام المؤسسي باعتماد استقرار الأسعار كهدف أساسي للآلية النقدية، مما يجعل البنك المركزي مسؤولاً عن إنجاز أهداف السياسة النقدية، الإعلان العام عن مستويات التضخم

¹ - EserTutar، "Inflation Targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy"، (MA thesis of Arts in Economics، faculty of the Virginia polytechnic Institute and state university،july 2002)، p.1.

² - إسماعيل احمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين شمس، العدد 1، 2004،ص36.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

المستهدف ، وتبني سياسة اتصال بالجمهور والأسواق، واتخاذ القرارات الحاسمة من مسؤولية البنك المركزي⁽¹⁾.

كما يعرف استهداف التضخم بأنه "النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط، وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر، إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع خطوات ثلاث: الأول، تحديد السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق معدل التضخم المستهدف. أما الثانية فهي أن البنك المركزي يجب أن يتنبأ بمعدل التضخم في المستقبل. والثالثة تكمن في مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع، فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس صحيح⁽²⁾ وفي تعريف آخر فإن استهداف التضخم هو "إطار للسياسة النقدية يستطيع البنك المركزي من خلاله ضمان انخفاض معدلات التضخم، ويتمثل الاستهداف في تحديد معدل أو مجال للتضخم تعمل السلطات النقدية على تحقيقه في غضون الفترة المحددة مسبقاً. ويتيح هذا الإجراء إعلان توقعات التضخم في وقت مبكر، وكذا رسم التدابير اللازمة للسيطرة على الأسعار.

تستند بعض الجوانب في انتقادها على ما جاء به مجموعة من الاقتصاديين منهم Mishikin و Truman اللذان يعتقدان أن استهداف التضخم كإطار لسياسة نقدية لا بد أن تكون له قواعد مثالية للسياسة النقدية، فلا يمكن أن يتعارض في الأدب الاقتصادي الإطار النظري مع ما هو عملي أكثر ويعرف أيضاً بأنه "سياسة كلية تهدف إلى تحقيق مستوى منخفض من التضخم مع المحافظة على تحقيق مستوى مرتفع للنمو الحقيقي في الاقتصاد، وبطالة منخفضة واستقرار مالي ونقدي (استقرار سعر الصرف) والمحافظة على نسبة عجز معقولة وليست مفرطة"⁽³⁾. كما يعرف استهداف التضخم على أنه "النظام النقدي الذي لا يكون له أي هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بصورة مباشرة وذلك من خلال قيام البنك المركزي بالإعلان عن معدل تضخم مستهدف ضمن مدى زمني معين"⁽⁴⁾. ويمكن القول أن سياسة التضخم المستهدف بمثابة التوجه الوسط ما بين النقيضين، أي بين التوجهات القائمة على القواعد الثابتة، وتلك المرتكزة على السياسات التقديرية⁽⁵⁾. إن سياسة استهداف التضخم رغم أنها أصبحت سياسة نقدية بديلة في متناول الدول الصناعية المتقدمة، فمع تزايد التوجه نحو هذه السياسة من

¹ - كبوط عبد الرزاق و جادلي سمير، متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية، الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار و العالج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة، المنظم من طرف: جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 29-28 أكتوبر 2013، ص4
² - صفاء عبد الجبار علي وتوفيق عباس عبد عون، "تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 9، العدد 2 (العراق: إنساني 2011) ص.65

³ - B.S.T.&Bernanke&F.S.Lau Bach&A.S. Mishkin&A. Sposen، "Inflation Targeting; lessons from the International Experiences"، Princeton university press، UK، 1998، p.10.

⁴ - المعهد المصري المصرفي، سياسة استهداف التضخم وقائع الندوة الثانية، القاهرة، مصر، ديسمبر 2003، ص.17.
⁵ - سامويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، ط الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، 2006، ص.768.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

قبل بلدان العالم المختلفة، ونجاح العديد من هذه البلدان مثل نيوزلندا وكندا وبريطانيا وكوريا الجنوبية والمكسيك والأرجنتين، على سبيل المثال⁽¹⁾. وتتبع ذلك من نجاح السياسة النقدية التقديرية على مدار تسعينيات القرن الماضي في تحقيق أطول توسع اقتصادي شهده التاريخ الأمريكي متجسداً بالنمو الاقتصادي المضطرد في ظل معدلات تضخم منخفضة ونسب بطالة متدنية⁽²⁾.

مما سبق، يمكن تعريف استهداف التضخم بأنه تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم، إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصادقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة.

٢ - ظروف نشأة وتطور سياسة استهداف التضخم

من المهم الإلمام بظروف نشأة وتطور سياسة استهداف التضخم باعتبارها تمثل استراتيجية جديدة لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية عن طريق تحديد معدلات كمية أو مدى مستهدف لتحقيق استقرار في المدى الطويل، على الرغم من قصر تجربتها إلا أن هناك بلدان عديدة متقدمة ونامية تبنت هذا الإطار للسياسة النقدية .

بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام إدارة السياسية النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدأ بنيوزلندا في عام 1990 ثم في كندا عام 1991 ومن ثم في المملكة المتحدة في عام 1992، ثم تلتها باقي الدول الصناعية الأخرى أستراليا والسويد عام 1993.

إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عدد من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل شيلي وبولندا 1999 ، وكولومبيا وكوريا وجنوب إفريقيا في عام 2000 وهنغاريا وأيسلندا والمكسيك عام 2002 وأخيراً الفلبين وبيرو عام 2002 ، لتصل عدد البلدان المستهدفة للتضخم إلى أكثر من 40 لكن 18 بلداً منها فقط هي التي تصنف كبلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم⁽³⁾

لقد واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر استخدام المتغيرات أو الاستهدافات الوسيطة كسعر الصرف والمجمعات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية لاسيما المتناقصة منها كزيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم، فمنذ بداية السبعينات اتجه العديد من

¹ - بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (41) ، عام 2008 ، القاهرة، ص47.

² - سامويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مصدر سبق ذكره، ص761.

³ - الأء نوري ، تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق متقدمة وناشئة مختارة (مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي) ،رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2011، ص 23

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

الاقتصاديين إلى تأييد الدور الفعال للسياسة النقدية في التحكم في معدل التضخم والمحافظة على مستوى مرتفع للنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة مستنديين إلى فكرة الاقتصادي بوجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة في المدى الطويل.

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالمستهدفات الوسيطة في المرحلة التي سبقت فترة الثمانينيات حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الاستهدفات الوسيطة وان هناك علاقة وثيقة بينها وبين الأهداف النهائية، إن انهيار نظام بريتن و ودز في أوائل السبعينيات جعل أسعار الصرف غير فعالة كاستهدفات وسيطة فظهرت المجاميع النقدية كاستهدفات وسيطة يمكن التحكم فيها وتعكس بصفة جيدة الهدف النهائي خاصة مع الاتجاه المتصاعد لأفكار النقديين في تلك الفترة⁽¹⁾

ويوجد سببان لتعثر الاستهدفات الكمية (الاستهداف النقدي) يتعلق الأول بالتناقض بين أهداف السياسة النقدية، مما يخلق عدم ثقة لدى الجمهور في أولوية الأهداف المراد تحقيقها ويتعلق السبب الثاني بضعف قوة الارتباط وتأثير الاستهدفات على الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في ظل ظروف عدم استقرار دالة الطلب على النقد نتيجة للابتكارات المستحدثة في الأسواق المالية وعدم إعطاء استقلالية كبيرة للبنوك المركزية هذا ما سمح بالانتقال إلى استهدفات لمعدل التضخم كاستهدفات وسيطة وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي .

نستخلص من ذلك أن الاستهداف الوسيط انتقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينيات من استهداف سعر الصرف إلى الاستهداف النقدي ثم إلى استهداف التضخم⁽²⁾.

٣- أسباب التوجه نحو تطبيق سياسة استهداف التضخم

هناك عدة تساؤلات تثار في هذا السياق، ومن ضمنها : لماذا يتزايد إقبال الدول على تطبيق سياسة استهداف التضخم؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلى الكشف عن الدوافع والمكاسب التي يمكن جنيها جراء تطبيق سياسة استهداف التضخم، إذ أرجع العديد من المختصين وصانعي القرار الاقتصادي تنامي تطبيق سياسة استهداف التضخم وانتشارها إلى الأسباب الآتية⁽³⁾ :-

¹ - طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم بأسلوب حديث للسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة حسينية بن بوعلي شلف، 2003

ص101

² - رجا عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، ص 4.

³ - انظر في

- يوسف عثمان إدريس، "نظام استهداف التضخم كإطار إدارة السياسة النقدية: المتطلبات وتجارب التطبيق"، مجلة المصرفي، العدد49، السودان: سبتمبر 2008، ص 18-19 .

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

- أ- ارتفاع مستوى التضخم في عقد الثمانينات من القرن العشرين قد أثر عكسياً على معدل النمو الاقتصادي وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة و إسهام التكامل في الأسواق المالية والتجارة العالمية دفع تغيرات نظم السياسة النقدية والمالية بشكل متزايد، فضلا عن التحول الكبير الذي مس معظم الدول، والمتمثل في تبني نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت ونتيجة إلى ما يحمله هذا التحول في طياته من تزايد إمكانات ارتفاع معدلات التضخم الخارجي، بات من المناسب اعتماد سياسة لاستهداف التضخم تكون مواكبة لهذه التغيرات الحاسمة
- ب- عدم استقرار العلاقة بين المجاميع النقدية والتضخم مما يخلق مشكلة في الغالب للسياسة النقدية التي تستهدف المجاميع النقدية مما نتج عن ذلك التقليل من تلك السياسة والتخلي عنها لصالح سياسة استهداف التضخم، إن عدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج غير مرضية على تحقيق تضخم منخفض علاوة على ذلك فإن سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بمعلومات كافية حول موقف السياسة النقدية فإذا كانت هناك صدمات نقدية فإن هذه السياسة لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة وتكون دليلاً جيداً لمساءلة البنك المركزي فضلا عن ذلك لا يساعد الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية ووضع البنك المركزي إمام المساءلة لدى الجمهور لذا يتطلب الأمر ضرورة وجود استهداف وسيط للسياسة النقدية يؤدي إلى زيادة فعاليتها في التأثير على استقرار معدل التضخم المنشود .
- ج- تزايد الإبداعات وتنامي الابتكارات المالية وتحرير رأس المال الأمر الذي انعكس سلبيا على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي نتيجة تكرر حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية وهناك مشكلة في التحديد الإحصائي الدقيق للمجاميع النقدية كالأستهداف الوسيط وإيجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصيا" في محيط تسود فيه وتتسع الابتكارات المالية المستحدثة في الأسواق المالية إلى جانب عدم الاتفاق حول المجموع الأكثر أهمية و دلالة وارتباط بشكل واضح بالتضخم
- د- نجاح تجارب استهداف التضخم في الكثير من الدول الصناعية بعد تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات النمو وزيادة القدرة على التصدي لصدمات الاقتصادية وجعل هذه السياسة ذات مصداقية ومرونة متميزة

- Frederic's – Mish kin : From Monetary Targeting to inflation Lesson From the industrialized Countries P:8
www.gsh.columbia.edu/Faculty/Fmsh_Kin/PDF_Paper/00Bom على الشبكة الدولية

Ex.gsh.pdf20/03/2005

- شوقي جباري و حمزة العوادي، (سياسة استهداف التضخم - كإطار الإدارة السياسة النقدية مع إشارة إلى تجارب البرازي وتشيلي، وتركيا، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم - الاقتصادية والتجارية وعلوم - التسيير، الجزائر. 2014. ص 76 .
-قلة شايب عينو، مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار- تجارب دولية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة أم - البواقي، كلية العلوم - الاقتصادية والتجارية وعلوم - التسيير، الجزائر 2015 ص 37 .

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

هـ- تطرح سياسة استهداف المجاميع النقدية مشكلة المحفظة المالية للوحدات الاقتصادية نتيجة تغيرات ملحوظة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل مما يؤدي إلى اختلاف في تشكيل المجاميع النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم مثل انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل مقارنة بأسعارها في الأجل الطويل مما يسبب تضخيم المجاميع الواسعة لأن الوحدات الاقتصادية غير المالية تلجأ إلى توظيف أموالها في شكل سندات أكثر مما في شكل ودائع لأجل

ان هذا الاختلاف في تطور المجاميع النقدية نتيجة لصددمات معينة لا يعطي فعالية اكبر لها بأن تكون استهداف وسيطة تعكس جيداً استقرار الأسعار في المدى الطويل.

ان تأثير الاستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر زمنية Lags Time تكون غير محدودة نتيجة لعدم استقرار الاستهداف الوسيط للسياسة النقدية وذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي ، لذا تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ أهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه انحرافات في معدلات التضخم مما يستدعي من السلطة النقدية إيجاد آلية عمل لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين فالانحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية لإزالة هذا الانحراف من خلال أدوات السياسة النقدية المناسبة مما يمكنها من التحكم في تقلبات معدل التضخم والنتائج عند المستوى المستهدف والمطلوب الوصول اليه

يعد إطار استهداف التضخم النواة الأساسية لخفض عجز الموازنة، فان الكثير من الدول التي تعمل على تطبيق سياسة استهداف التضخم، استطاعت وتمكنت من تقليص عجز الموازنة الذي كانت تعاني منه طيلة السنوات الماضية ، بل إنها حققت فائضاً كما هي الحال بالنسبة إلى تركيا والبرازيل والمكسيك⁽¹⁾

علاوة على ما سبق، فإن تطبيق سياسة استهداف التضخم لها تأثير بالغ الأهمية في تحقيق معدلات نمو جيدة تمتاز بالاستقرار وقلة التقلبات ، والأمر ذاته يمكن إسقاطه على أسعار الفائدة، ما يعزز فرص الاستثمار في ظل الاستقرار النسبي لأسعار الفائدة ومعدل التضخم وكذلك معدلات النمو . ويعزو بعض المؤيدين لسياسة استهداف التضخم تنامي عدد الدول المطبقة لها إلى تميزها بالالتزام والمصدقية من قبل صانعي السياسة النقدية المستقبلية، و أنها تعمل جاهدة من أجل تحقيق معدلات

¹ - رانيا عبدالمنعم المشاط ، السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم، مجلة بنوك وأعمال -القاهرة: أكتوبر / ديسمبر 2012 ،ص14.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

تضخم منخفضة وتوفير فرص تشغيل أعلى، كما أنها تتيح للمستهلكين والمستثمرين من وضع توقعاتهم المستقبلية مما يزيل حالة عدم اليقين التي تكون مصاحبة للواقع الاقتصادي.

يبدو أن البلدان المستهدفة للتضخم استطاعت التقليل من حدة الموجة التضخمية الناشئة عن تزايد أسعار السلع خلال عام 2007، إذ أدت صدمة الأسعار إلى ارتفاع التضخم وانخفاض حدة النمو الاقتصادي في معظم دول العالم؛ إلا أن درجة حدة هذه التأثيرات كانت أقل وطأة على الدول التي تنتهج سياسة استهداف التضخم. وتتوافق هذه النتيجة مع الفكرة القائلة بأن توقعات التضخم تعد مترسخة وواضحة بصورة أفضل في البلدان المستهدفة للتضخم، كما إن السلطات النقدية تعمل على تركيز أكبر للحيلولة دون جموح التضخم وانتشاره والسيطرة عليه⁽¹⁾

جدول (1) ضوابط تطبيق سياسة استهداف التضخم والمدد المستهدفة وبداية تطبيق السياسة لمجموعة من الدول

(²) 2019 – 1990

البلد	سنة التطبيق	التضخم المستهدف وقت التطبيق	البلد	سنة التطبيق	التضخم المستهدف وقت التطبيق
نيوزلندا	1990	1-3	جواتيمالا	2005	5 (±1)
كندا	1991	2(±1)	اندونيسيا	2005	6-4
المملكة المتحدة	1992	2	رومانيا	2005	3 (±1)
استراليا	1993	2-3	صربيا	2006	4-8
السويد	1993	2	تركيا	2006	5.5 (±2)
جمهورية التشيك	1997	3(±1)	ارمينيا	2006	4.5 (±1.5)
اسرائيل	1997	2(±1)	غانا	2007	8.5 (±2)
بولندا	1998	2.5(±1)	اوروجواي	2007	3-7
البرازيل	1999	4.5(±2)	ألبانيا	2009	3 (±1)

¹ - سكوت روجر، استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، واشنطن: مارس 2010، ص. 48

² - هبة عبد المنعم، و طلحة الوليد، استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي (2020)، ص 31

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

3	2009	جورجيا	3(±1)	1999	تشيلي
4.5	2011	بارجواي	2-4	1999	كولومبيا
5	2011	أوغندا	3-6	2000	جنوب أفريقيا
5	2012	جمهورية الدومينيك	0.5-3.0	2000	تايلاند
2	2013	اليابان	3(±1)	2001	هنغاريا
3.5-6.5	2013	مولودوفا	3(±1)	2001	المكسيك
2-6	2015	الهند	2.5 (±1.5)	2001	ايسلندا
4	2015	كازاخستان	3(±1)	2001	كوريا الجنوبية
4	2015	روسيا	2.5 (±1)	2001	النرويج
5 (±1.5)	2016	الارجنتين	2(±1)	2002	بيرو
(±3.0)	2019	مصر	4 (±1)	2002	الفلبين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - هبة عبد المنعم، والوليد طلحة (2020) استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي، ص 31

٤- عوامل انتشار سياسة استهداف التضخم

ساعدت عدة عوامل في انتشار سياسة استهداف التضخم والتي نذكر منها^(١):

- أ- صعوبة تحديد المجاميع النقدية كالأستهدافات الوسيطة بصورة إحصائية دقيقة، وأن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح غير ممكن في محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية، إلى جانب عدم الاتفاق حول المجاميع الأكثر دلالة في التأثير على التضخم
- ب- يحدد البنك المركزي معدل أو مجال للتضخم في فترة محددة حتى يتفادى مشكلة تضارب المستهدفات كاستهداف سعر الصرف أو المجاميع النقدية، وأن تحديد هذه المعدلات من شأنه أن يضع قيوداً أمام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بما يحقق هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل

^١ - يوسف عثمان إدريس، نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق، مجلة المصرفي، مجلة مصرفية، اقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، بنك السودان المركزي، العدد التاسع والأربعون، سبتمبر 2018، ص 18

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

ج- الاندماج الكبير السواق المنتجات والأسواق المالية على المستوى العالمي يتسبب في تغيرات على مستوى السياسة النقدية، واضطر عددا من الدول لتبني نظام الصرف المرن بدال عن نظام الصرف الثابت لتقليل أثر الصدمات الخارجية والرفع من أداء الاقتصاد الوطني.

إضافة لما سبق فإن انتشار سياسة استهداف التضخم يعود لما يلي :-

- تحول الكثير من الدول لتطبيق نظام سعر الصرف المرن بدلا عن سعر الصرف الثابت مما جعل استهداف التضخم من أنسب السياسات في ظل هذه المتغيرات

خامسا :- إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم

لأجل تطبيق سياسة استهداف التضخم لتحقيق استقرار اقتصادي في المدى الطويل كهدف نهائي للسياسة الاقتصادية في الحد من التضخم تنصرف الى الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف استقرار الاسعار، فان فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى امكانية السلطة النقدية للتحكم في المعدل او المدى المستهدف للتضخم كهدف اساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط (العامة، والاولية) ، اذ تدل الشروط العامة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه، في المقابل تدل الشروط الاولية على فعالية السياسة النقدية ، ينبغي مراعاة بعض القضايا المهمة والمتمثلة أساسا في :-

١- الشروط العامة لاستهداف التضخم.

الخصائص و المعايير التي يجب ان تتميز بها الدولة حتى يمكن ان تصنف ضمن الدول التي تستهدف التضخم، واذ حصل نقص في شرط من هذه الشروط فلا نستطيع الحكم على انها مستهدفة للتضخم بالرغم من توافر الشروط الاخرى.

ويحدد F.S. Mishkin خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم هي (1) :

أ- اعلان عام لا اهداف رقمية للتضخم للمدة متوسطة الاجل.

ب- التزام مؤسساتي بأن هدف استقرار الاسعار هو الهدف الاول للسياسة النقدية في الامد الطويل مع الالتزام او التعهد بتحقيق الهدف.

¹ - Mishkin, F.S "Inflation targeting in Emerging market countries," American Economic Review, Vol 90, No2, may 2000, p105

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

ج- استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوى على العديد من المتغيرات ليس كمجرد مجاميع نقدية او اسعار صرف يمكن ان تستخدم لتقريب ادوات السياسة بل يجب ان تتوفر لدى البنك المركزي اليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.

د- زيادة شفافية السياسة النقدية ومصداقيتها عن طريق التواصل مع الجمهور والاسواق المالية وتبادل المعلومات معها.

هـ- زيادة مسؤولية البنك المركزي بغية انجاز الهدف النهائي من خلال اخضاعه للمساءلة.

٢- الشروط الاولية (الاساسية).

توجد ثلاثة شروط اولية لفعالية سياسة استهداف التضخم هي ^(١) :

أ- استقلالية البنك المركزي.

يعد من اهم الشروط الاولية التي تساعد البنك المركزي للوصول الى الهدف النهائي من استخدام سياسته النقدية وتعني باستقلالية البنك المركزي اعطاءه قدرأ أكبر من الحرية في استخدام سياسته النقدية وتوجيه ادواتها بشكل فعال لبلوغ اهدافها، وهناك ثلاث خصائص يتميز بها البنك المركزي :-

- انفصال كامل لمجلس صانعي السياسة للبنك المركزي عن رجال السياسة او السياسيين وان يكون الاعضاء قد تم تعيينهم من ذوي الخبرة لمدة طويلة مع حمايتهم من الاستغناء عن خدماتهم بصورة عشوائية.

- اعطاء البنك المركزي سيطرة مباشرة وكاملة تتجاوز مسالة بناء ادوات السياسة النقدية.

- ان يكون للبنك المركزي امر رسمي معطى لتحقيق استقرار الاسعار كهدف اولي يسعى الى تحقيقه

ويمكن ان يتضح ذلك من حصول تضارب مع بقية الاهداف مثل استقرار اسعار الصرف (ان سياسة استهداف التضخم تعمل فقط في اطار نظام سعر الصرف المرن)، او تعزيز الاستخدام العالي إذ أن الاستقرار في الاسعار يجب ان تأخذ الاسبقية العليا، ووفقاً لما ذكر فان على البنك المركزي عدم تمويل عجز الميزانية الحكومية عن طريق التوسع النقدي مع عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة او الابقاء على سعر صرف اسمي معين والتركيز على هدف استقرار الاسعار بالدرجة الاولى.

¹ - F.S Mishkin. "Inflation targeting", July, 2001, p.12

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

وبناءً على ما ذكر من خصائص يتوجب ان لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الاسعار في الاجل الطويل⁽¹⁾.

ب- امتلاك هدف وحيد.

لتحقيق هذا الشرط وجوب توفر هدف واحد فقط لسياسة استهداف التضخم هو معدل او مدى محدد للتضخم لمدة زمنية محددة أي تخلي البنك المركزي عن أي استهدافات اسمية اخرى مثل الاجور او مستوى التشغيل او سعر الصرف الاسمي يمكن ان تتعارض مع تحقيق الاستقرار الاسعار في الامد الطويل⁽²⁾

ج- وجود علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.

يجب ان تكون هناك علاقة مستقرة بين معدل التضخم و ادوات السياسة النقدية ويمكن التنبؤ بها ، كما يتوجب على السلطة النقدية ان تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه ،وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة وذلك عن طريق بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد والايعاز للسياسة النقدية لاستخدام ادواتها المتاحة بفاعلية من اجل اعادته الى مستواه أو مده المحدد، ولا بد ايضاً من ان تكون هناك اسواق مالية متطورة وساندة للنشاط الاقتصادي، فاذا حدثت انحرافات للتضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب⁽³⁾

ولعلنا بعد استعراض اهم الشروط العامة والاولية لسياسة استهداف التضخم نجد ان اعتماد تطبيقها يتطلب تحقيق تلك الشروط والاختذ بعين الاعتبار كل مراحل تطبيق هذه السياسة كأسلوب حديث لأداره السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار في الامد الطويل بما يخدم تحقيق معدل نمو اقتصادي امثل، وبلوغ مستويات تشغيل مرتفعة، ويمكن اظهار ذلك في الجدول (2) من خلال احداث التكامل بين الاطر المؤسسية والتنظيمية ومختلف العمليات التي يتطلبها تصميم سياسة الاستهداف.

¹ -Eser Tutar، "Inflation Targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy" ،op-cit،p.5-6.

² - Stephen. G. Cecchetti، "Money banking and financial markets"، brandeis university، 2008، p.393.

³ - المعهد المصرفي المصري، الندوة الثانية، مصدر سابق، ص6.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

جدول (2): التنسيق بين الأطر المؤسسية والتنظيمية واجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم.

الأطار المؤسسي	
الأطار القانوني للبنوك المركزية	يتمتع باستقلالية كاملة وتتمثل اهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الاسعار واسعار صرف العملات وعادة ما يكون قيامه بتمويل العجز في الموازنات العامة مفيداً ومختوراً في الاسواق الناشئة كافة
تصميم سياسة استهداف التضخم	
اعلان استهداف التضخم	يتم الاعلان من قبل الحكومة او بشكل مشترك مع البنك المركزي الا اذا كان استقرار الاسعار محدداً بوضوح كهدف اساسي للبنك المركزي
المدى الزمني لاستهداف معدل التضخم	غير محدد في الدول ذات معدلات التضخم طويلة المدى، وسنوي في الدول التي تكون في حالة تراجع معدلات التضخم
مؤشر الاسعار	يتم استخدام مؤشر اسعار المستهلك في غالبية الاسواق الناشئة ومؤشر التضخم الاساسي في الدول الصناعية
مقاربة استهداف التضخم	يتم في غالبية الاسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة على استهداف هامش او مدى معين بحد اعلى وادنى للتضخم، في حين تم في حالات محددة استهداف معدل محدد له
الشفافية والمصادقية	بيانات صحفية عن التغييرات في السياسات، تقارير دورية عن توقعات مسار التضخم، حوار وتواصل مع القطاع الخاص، ومنشورات عن النماذج
النواحي التنظيمية للبنوك المركزية	
آلية صنع القرار	اعتمدت عدة بنوك مركزية منظوراً اكثر اتساعاً، وبنية تنظيمية لامركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على اسس من التقييم النوعي
لجان السياسة النقدية	توجد لجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الاقتصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالاجماع
تنظيم البنك المركزي	تمت اعادة هيكلة البنوك المركزية في الاسواق الناشئة بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات، التنبؤ بالتضخم وتحليل السياسات

المصدر: ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، اصدارات جسر التنمية، 2006،

http://www.arab_api.org/develop1.htm.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

سادسا :- تصميم سياسة الاستهداف

تقوم السلطة النقدية بدراسة عدد كبير من البدائل واتخاذ القرارات بشأنها، لغرض تقييم سياسة استهداف التضخم وهذا يشمل الاتي⁽¹⁾ :

١- تحديد المقياس المناسب للتضخم، مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ انه مألوف من قبل الجمهور وعادة ما يتوفر وفق اسس شهرية في وقت مناسب، ونادراً ما يتعرض لعمليات التنقيح. اذ تحتاج البنوك المركزية وعلى رأسها البنوك التي تتبنى سياسة استهداف التضخم كمنهج للسياسة النقدية الى ان تقوم بحساب مقاييس التضخم الاساس الخاصة بها. ويوضح الجدول (3) هذه المقاييس.

جدول (3) مقاييس التضخم الاساسي لدى بعض البنوك المركزية

الوزن %	مقياس التضخم الاساسي	البنوك المركزية
78	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الطعام والطاقة	بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي
83	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الطاقة والطعام غير المصنع	البنك المركزي الكندي
84	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه اكبر ثماني سلع متقلبة (الفواكه، الخضراوات، البنزين، الوقود السائل، الغاز الطبيعي، الفوائد العقارية، النقل الداخلي ومنتجات الدخان) وكذلك تأثير التغيرات في الضرائب غير المباشرة على السلع المتبقية	البنك المركزي الكندي
90	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الفواكه، الخضراوات ووقود السيارات	بنك الاحتياطي الاسترالي
73	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الوقود، الخضراوات، الفواكه، اللحوم الحمراء الطازجة، الاسماك والمرافق المحددة ادارياً والخدمات المالية	البنك المركزي الشيلي
82	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً من صافي الايجار للشقق المؤجرة، الكهرباء، الغاز، الدواء وبعض بنود الرعاية الصحية، نقل السكك الحديدية، خدمات الاتصالات والتلفزيون وخدمات البريد وغيرها من الاسعار المحددة ادارياً	البنك المركزي التشيكي
67	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الاسعار المحددة ادارياً اساساً وهي المشروبات الكحولية ومنتجات الدخان	البنك المركزي البولندي
88	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه اسعار الفائدة على السندات العقارية	البنك المركزي

^١ - انظر:

- ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص6.

- مصطفى بابكر، الانظمة النقدية واستهداف الاقلال من التضخم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، <http://www.arab-api.org>.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

		البولندي
75	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الأسعار الأكثر تقلباً مثل الارز، الحبوب، اللحوم، الخضراوات، الفواكه فضلاً عن الكهرباء والبنزين	البنك المركزي التايلاندي

المصدر: البنك المركزي المصري، مقياس التضخم الاساسي، 2009، <http://www.altihad.ae/details.ph%3Fid%3d3>

٢- الاختيار بين استهداف كل التحركات والتقلبات في معدل التضخم والاكتفاء بالتقلبات قصيرة الاجل التي يمكن عدها و يجب استبعادها اذا كانت خارجية وطارئة ، ويركز معظم موجهي التضخم جهودهم على التضخم الاساس (الجوهري)، وهذا المعيار يستبعد من مؤشر اسعار المستهلكين التغيرات غير الطبيعية في الاسعار الناجمة عن صدمات العرض المتعلقة ببنود مثل الطاقة والاغذية، وهذا ما تم توضيحه في جدول (3)

٣- إقرار المستوى المستهدف للتضخم، اذا يجب ان يكون معتدلا ومقبولا من ناحيتي العرض الكلي والطلب الكلي كما يكون مقبولا بالمقارنة مع معدل التضخم وقت البدء بتطبيق سياسة الاستهداف، ولا يتم عادة استهداف معدل صفر للتضخم، ذلك ان وجود اتجاهات نزولية جامدة في الاجور والاسعار الاسمية سوف يدعو الى معدل ايجابي للتضخم يسمح بالتغيرات اللازمة في الاجور الفعلية وغيرها من الاسعار النسبية، كما ان استهداف معدل صفر لا يدع مجالا لان تصبح اسعار الفائدة الحقيقية سلبية خلال دورة الاعمال، بل ان التجربة اليابانية الحديثة تدل على الحاجة لتحقيق معدلات فائدة حقيقية سلبية لتحفيز اجمالي الطلب ، وقد اختارت معظم الدول الصناعية ذات المعدل المنخفض للتضخم اهدافا للتضخم من (1-3)%.

٤- الاختيار بين استهداف معدل محدد للتضخم او استهداف مدى معين بحد اقصى او ادنى، ونظراً للصعوبات في عملية التنبؤ بالتضخم وكذلك عدم اليقين الذي يحيط بالتوقيت الدقيق لحدوث التأثير النقدي، فان الامر الاكثر احتمالاً هو عدم تحقيق النقطة المستهدفة وما يتبع ذلك من تأثير على المصادقية، كما ان النقطة المستهدفة تتطلب دقة اكبر في السياسة النقدية للتقليل من احتمال عدم التوصل اليها.

٥- اختيار افق السياسة أي المدى الذي يجب ان تكون عليه سرعة الانخفاض للوصول الى الرقم المستهدف وعندما تكون الفجوة بين معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف كبيرة فإنه يتوجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار تكلفة تخفيض الاسعار بسرعة عالية لاسيما في حالة وجود عقود والتزامات طويلة الاجل وآثار مؤجلة لمعدل التضخم، ففي حالات كثيرة يصبح النهج التدريجي هو النهج المناسب، ومن ناحية اخرى قد تحتاج السلطات من اجل بث الثقة لدى عملاء السوق واثبات

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

التزامها بتخفيض معدل التضخم، ان تنتهج اسلوبا متسارعا لتحقيق التخفيض المطلوب في مستوى الاسعار.

٦- تحديد توقعات التضخم، ان طبيعة نظام استهداف التضخم الذي يعتمد على التوقعات بصفة آلية في تحديد المعدل المستهدف يقتضي اجراء تغييرات دورية في ادوات السياسة النقدية لتحديد معدلات التضخم المتوقعة والمستهدفة، وفي حالة الاختلاف بين المعدلين تتخذ السلطة النقدية اجراءات وقائية لإزالة الفجوة بينهما.

٧- قياس مدى تحقيق الهدف، يشترط ان يكون لدى البنك المركزي معلومات كافية عن مدى اقتراب المعدل المتنبأ به (المتوقع) عن المعدل المستهدف، حتى يتمكن من معرفة مدى اتساع الفجوة بينهما وبالتالي تفعيل ادوات السياسة النقدية لهدم الفجوة وتحقيق المعدل المستهدف.

ان تحديد اتجاهات السياسة النقدية المستقبلية والادوات التي تستخدمها من اجل تحقيق الهدف المعلن في المدى الطول لنجاح البنك المركزي يتطلب عملية تقييم ومراجعة شاملة للمعلومات المؤاتية لعدد من المؤشرات الهامة مثل^(١):-

أ- معدل التضخم المتنبأ به من خلال إنموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقة الهيكلية الاساسية للاقتصاد القومي.

ب- تنبؤات عن معدل التضخم عن طريق إنموذج احصائي مثل نماذج متجه الانحدار الذاتي (vector Auto-regressive Models)، والمسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب عملاء السوق المالي والنقدي كافة.

ج- دراسة مكثفة لاتجاهات تطور التغييرات الاساسية المالية والنقدية مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة والطلب على النقود واسعار الاسهم والسندات وحالة سوق العمل.

٨- الشفافية والمصادقية، تكون السياسة النقدية اكثر فعالية عندما تعلن للجمهور التغييرات الحاصلة والاسباب المؤدية الى تلك التغييرات في سياستها، فعندما يفهم كافة العملاء في السوق اهدافها وشكل واتجاه العلاقة بين الادوات المستخدمة وتلك الاهداف تصبح نسبة نجاح سياسة استهداف التضخم كبيرة، فالشفافية تقع في صميم استهداف معدل التضخم لأنها مفتاح تسهيل المساءلة وتشكيل توقعات التضخم، وتساعد المساءلة على توضيح فيما إذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي او ان الانحرافات كانت متوقعة اثناء تطبيق السياسة النقدية، كما ان المساءلة تنقص من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية اذا حدثت للسلطة النقدية انحرافات وتراجع عن تحقيق

^١ - ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص 10-11

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

هدفها في الأجل الطويل، كما تخلق الشفافية ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الأسعار من خلال تفهمهم للمعدل المستهدف من قبل البنك المركزي وعدم اساءة الفهم اذا حدثت توقعات خاطئة للظروف المستقبلية مما تنتج عنه انحرافات عن المعدل او المدى المستهدف⁽¹⁾.

يعد كسب ثقة الجمهور تعزيزاً لمصادقية السلطة النقدية عن طريق تحقيقها للأهداف المرجوة وتكوين رصيد تراكمي جيد من النجاحات في هذا المجال، وقد اوضحت الكثير من المناقشات ان مصادقية استهداف التضخم تعتمد على مصادقية الوعد بالوصول الى معدل ما للتضخم في المستقبل البعيد، ولا تتوفر هذه المصادقية دائماً، فعلى سبيل المثال اعلنت حكومة المملكة المتحدة في السبعينات من استهدافها تحقيق معدل منخفض للتضخم ولكنها فقدت الثقة والمصادقية، ويرجع نقص المصادقية والثقة الى سببين اساسين هما :

يتمثل الاول في عدم اقتناع المتعاملين في السوق او العامة بالتزام الحكومة التام بتحقيق استقرار الاسعار، بمعنى اخر، توقع تغير في اولويات السياسة، ربما بعد تغير الحكومة او نتيجة اختلاف الضغوط السياسية، ويمكن ان تسمى هذه الحالة نقص المصادقية السياسية.

اما السبب الآخر فيتعلق باحتمال شك المتعاملين في السوق عامة المواطنين، في قدرة البنك المركزي الفنية على تحقيق معدل التضخم المستهدف، بغض النظر عن مدى التزام الحكومة به. وتسمى هذه الحالة نقص المصادقية الفنية⁽¹⁾.

سابعاً :- أنواع استهداف التضخم

يتعين التمييز بين ثلاث أنواع من استراتيجيات استهداف التضخم حسب ما أشارت دراسة كل من (Aline carase Et Markstone) والتي أخذت بهذا التمايز بناء على درجة المصادقية ومدى التزام البنك المركزي في سعيه صوب الهدف الكمي الاستهداف التضخم وذلك على النحو التالي:

أ- استهداف التضخم كامل الأركان: وهي الصيغة المثلى لهذه الاستراتيجية، حيث تتمتع الدول التي تأخذ بها بقدر مرتفع من المصادقية ولا يقل عن المتوسط من المصادقية ووضوح هدف السياسة النقدية والالتزام بها، فضلاً عن ما يتسم به أداء السياسة النقدية من شفافية عالية، مع الاستعداد

¹ - المعهد المصرفي المصري، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق، ص5.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

للمساءلة فيما تبناه البنك المركزي من قيم مستهدفة ويأتي على رأس هذه الدول نيوزيلندا ثم الدول الصناعية السبعة الكبرى وجاءت بعدها إحدى عشر دولة من الدول ذات الأسواق الناشئة⁽¹⁾

ب- استهداف التضخم الانتقائي: وتمتع الدول التي تأخذ بهذا النظام بدرجة عالية من المصادقية مما يتيح ليا الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة دون تحقيق الشفافية الكاملة والمساءلة، كما يسمح بقدر عالي من المرونة لتحقيق الاستقرار في كل من الناتج والأسعار

ج- استهداف التضخم الجزئي: وهو خاص بالدول التي أعلنت بنوكها المركزية الأخذ باستراتيجية استهداف التضخم ولكنها لا تتمتع بدرجة مصادقية عالية، فضلا عن ضعف الأطر المؤسسية القائمة على تصنيف معدل التضخم المستهدف

ثالثا: مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم

يمكن تحديد اهم المزايا والانتقادات التي نتجت من تطبيق سياسة استهداف التضخم بالاتي:

١ - مزايا سياسة استهداف التضخم.

إن مؤيدي سياسة استهداف التضخم يشيرون إلى العديد من المزايا والفوائد المترتبة على تبني هذه السياسة في المقابل، فإن التيار المعارض يؤكد على أن هناك مساوئ عديدة تنطوي عليها انتهاج سياسة استهداف التضخم، ولعل أهم المزايا والفوائد هي⁽²⁾:

- أ- إن تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم على المدى البعيد من خلال سياسة استهداف التضخم يعزز ويزيد من كفاءة النظام السعري إلى حد كبير، فالمحافظة على الاستقرار السعري تنعكس في أداء الجهاز السعري لوظيفته بقدرة ودقة أكبر في توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل أكثر كفاءة.
- ب- تعزيز استقلالية ودور السلطة النقدية واستقرارها المؤسسي والتنظيمي، مما يحد من تداخل السياستين المالية والنقدية والتدخل الحكومي في أداء هذه السلطة.
- ج- توسع شفافية ووضوح توجهات السياسة النقدية يوفر المناخ الملائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، ولاسيما من قبل رجال الأعمال وأصحاب المشاريع.
- د- استقرار توقعات التضخم والتقليل من مخاطر ارتفاعات مستوى الأسعار والتقلبات السعرية إلى حد كبير، والتي تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

¹ - بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، ص 45

² - William T. Gaven, Inflation Targeting Why it Works and How to Make it Work Better, P1, <http://research.stiouisted.org/wp/2003/2003-027.pdf,sep.2003>

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

- هـ- إن هذه السياسة لها دور كبير في تحديد مدى فاعلية السياسة النقدية المتبعة بدرجة أكثر دقة، فاستهداف معدل محدد للتضخم يمكن استخدامه كمقياس أو مؤشر بهذا الشأن، إذ أن تحقيق هذا المعدل أو على مقربة منه يُعد دليلاً على ملائمة ونجاح السياسة النقدية المنتهجة، والعكس يتطلب تعديل هذه السياسة أو إتباع إجراءات بديلة أخرى لتحقيق المعدل المستهدف. إن تأمين معدل متدن ومستقر للتضخم من شأنه تجسيد لمساهمة ودور السلطة النقدية وسياستها النقدية في تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع ومستدام وبحدده الأقصى.
- و- بما أن سياسة استهداف التضخم تسعى لتحقيق الاستقرار السعري على المدى البعيد، فإن ذلك يعزز من الكفاءة الاقتصادية من خلال وضوح الرؤية المستقبلية للتغيرات النسبية في الأسعار، ومن ثم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وتقليل عدم اليقين، مما يحفز على تزايد مستويات الاستثمار.
- ز- التقليل بشكل كبير من مخاطر الانكماش.

٢- العيوب الموجهة لسياسة استهداف التضخم

- لقد وجهت لسياسة استهداف التضخم العديد من الانتقادات والتي من بينها^(١):
- أ- يؤدي التركيز على معدل رقمي معين لمعدل التضخم الى تقليل قدرة ومرونة البنك المركزي على تنفيذ سياسته النقدية في التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية.
- ب- ان مصداقية البنك المركزي ليست مرهونة بنجاحه في تحقيق معدل تضخم مستهدف فقط، فهو مسؤول رئيساً أيضاً عن حالة النشاط الاقتصادي في الاسواق ومدى الاستقرار فيها ودرجة التشغيل (نسبة البطالة)، بعد احد الاطراف المهمة التي تشكل وتتخذ سياسات الاقتصاد الكلي.
- ج- يعتقد ستيغيتز (Stigitz) ان اطار سياسة التضخم المستهدف ماهي الا بدعة ابتكرت من قبل مديري البنوك المركزية ، وانها ستواجه الفشل عندما تتعرض لاختبارات جديدة اذ ان التضخم في الكثير من الدول النامية مستورد في اغلب الاحوال، وليس محلياً، فالدول النامية تواجه حالياً معدلات تضخم اعلى، ليس بسبب سوء الادارة الشاملة للاقتصاد بل بسبب ارتفاع اسعار النفط والسلع الغذائية، ولأن هذه البنود تشكل حصة اضعف كثيراً من ميزانية الاسرة المتوسطة مقارنة بمثيلاتها في البلدان المتقدمة، وبالتالي فان القيام برفع اسعار الفائدة في البلدان النامية لن يؤثر في الاسعار الدولية بالنسبة لاقتصاد صغير في حين قد يكون هذا ملائماً للاقتصادات الصناعية الكبرى.

^١ - ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص 15 .

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

- د- يرى بعض الاقتصاديين أن تراجع معدلات التضخم واستقراره ينسب الى تحرير التجارة وتطور قطاع الاتصالات وغيرها وليس الى تبني سياسة استهداف التضخم فقط.
- ه- ان توجيه ذهن الجمهور لهدف وحيد هو استهداف التضخم يعزز مبدأ الشفافية لأنه يصرف الاهتمام عن اهداف اخرى مهمة مثل معدل نمو الناتج الاجمالي ومعدلات البطالة التي يجب ان يتوفر فيها مبدأ الشفافية ايضاً.
- و- يؤخذ على استهداف التضخم وجود اوقات إبطاء زمنية طويلة في عمليات التنبؤ بمعدل التضخم وبالتالي يصعب على السلطة النقدية التحكم في معدل التضخم وتجنب الانحرافات التي تضعف من مصداقية البنك المركزي⁽¹⁾.
- ز- ان وجود اهداف اسمية صارمة للتضخم يمكن ان تقلل من مرونة السياسة النقدية من اجل توجيه الاصح لأهداف السياسة الاخرى.

اغفال ضرورة قيام البنك المركزي بدوره في خلق الاستقرار الاقتصادي من ناحية توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي وخلق اسواق مالية مستقرة تتمتع بكفاءة تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، ومعدلات نمو مرتفعة وتخفيض التقلبات في مستوى الناتج المحلي الاجمالي والتركيز على تخفيض معدل التضخم وصعوبة الموازنة بين هذه الاهداف المتناقضة⁽²⁾.

¹ - سعود بن هاشم جليدان، سياسة استهداف التضخم، جريدة العرب الاقتصادية الدولية الجمعة 1 مايو 2009 ، <http://www.project-syndicate.org>.

² - Joseph E. Stigitz "Inflation targetion is not failing 2008. <http://www.project-syndicate.org>.

المبحث الثاني :- الاستقرار الاقتصادي (مدخل مفاهيمي)

تبحث السياسة الاقتصادية بمختلف ادواتها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و ذلك لما له من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، ومواجهة كل الأسباب والظروف التي تحيد بالاقتصاد عن الاستقرار، و ذلك لما يخلفه عدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على مختلف الاصعدة الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم الاستقرار الاقتصادي وبعض من مؤشراتته من خلال الاتي :-

المطلب الاول :- مفهوم الاستقرار الاقتصادي

تعد البيئة المستقرة أمرا أساسيا وضروريا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يحمل في طياته أهدافا محددة لا بد منها وهي نمو الناتج الحقيقي والاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج والحد من التضخم والقضاء على البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار، وهذه الأهداف متداخلة فيما بينها، اي لا يمكن عزل احد الأهداف عن الأهداف الأخرى، ولكي يكون الاقتصاد مستقرا لا بد من تحقيق جميع الأهداف في ان واحد⁽¹⁾، لذلك تسعى الدول النامية قدر الإمكان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأهميته الخاصة و لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ أن الكثير من الاستثمارات المنتجة ستتحول إلى استثمارات غير منتجة بسبب غياب الاستقرار الاقتصادي وتتمثل في تخزين السلع بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية زراعية كانت أو صناعية⁽²⁾. ومن بين تعاريف الاستقرار الاقتصادي نذكر منها :

بقصد بالاستقرار الاقتصادي السعي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما تحقيق التشغيل الكامل (التوظيف الكامل)، و تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار لتفادي كل من حالات الكساد و حالات التضخم⁽³⁾. ويمكن التعبير عن الاستقرار الاقتصادي بتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) والسياسات الأخرى لتحقيقهما.

¹ -جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مصدر سابق، ص195.

² -مهدي رضوان غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1990-2014) الجزائر، اطروحة، -2016
2017ص27.

³ -عبد الرحمن محمد قاسم البكات، "تقييم السياسة النقدية و أثرها على الاستقرار الاقتصادي في العراق في الفترة (1991-2009) رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011،ص.11

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

- أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار^(١).

يقصد به تجنب بطالة الموارد الإنتاجية في حالة الانكماش وتجنب الفائض في الطاقة الإنتاجية في مرحلة الانتعاش، وكذلك التوسع المستمر في الانتاج من خلال كفاءة ونتاجية العمل ورأس المال مما يؤدي الى استخدام هذه الموارد استخداما كاملاً^(٢).

ومن التعاريف السابقة يمكن اعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي بأنه: الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول الى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي

اذ ان مجال الاستقرار الاقتصادي قد اكتسب أهمية كبيرة على المستوى الدولي والعالمي في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال المدة 2007-2009 وأزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عامي 2010 و 2011 وفي خضم هذه الأزمات وتفايدها والحد منها قامت العديد من الدول والتجمعات الاقتصادية في العالم إلى تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي واعتماد بعض الأسس و المعايير لتقييم مدى سلامة أدائها الاقتصادي وتحديد مواضع القوة والضعف ، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وحماية اقتصاداتها من الصدمات الاقتصادية المحتملة^(٣)، وفيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للاستقرار الاقتصادي فان المفهوم الأوسع انتشارا للاستقرار هو إبقاء الاقتصاد على مسار العمالة العالية ومنعه من الانحراف كثيرا عن ذلك المسار سواء كان ارتفاعا أو انخفاضاً ففي احدهم يكمن التضخم وفي الآخر الركود مع وجود سياسة مالية ونقدية مرنة وواعية تمكن من الحفاظ على ذلك المسار الوسطي^(٤) . لذلك من الممكن إن نصف الاستقرار الاقتصادي ما هو إلا أحد الشروط الضرورية واللازمة لتحقيق التنمية الذي ينبغي أن تحيط به جملة من الظروف المحفزة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، ويرتبط الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، اذ تشير التجربة إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات تراجع في النمو الاقتصادي وانكماش النشاط

^١ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004) اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005 ص78

^٢ - علاء فيصل حامد النانلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015) رسالة الماجستير ، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2017، ص32

^٣ - هبة عبد المنعم أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار صندوق النقد الدولي يناير 2012 ص3 بحث منشور على رابط <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/performance-arab-economies-past-two-decades-features-policies-stability.pdf>

^٤ - بول سامويلسون، وويليام نوردهاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص672.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

الاقتصادي ففي فترات تراجع النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، من ثم فإن الدورة الاقتصادية في الواقع تعكس اختلال في الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي والذي ينتج عنه أزمات اقتصادية خطيرة كارتفاع معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية⁽¹⁾

المطلب الثاني:- أهمية الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي مؤشرا هاما لأحداث التنمية باعتباره يتضمن هدفين اساسيين تسعى السياسات الاقتصادية النقدية و المالية لتحقيقهما والمتمثلان في الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة الى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية لكل الافراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الاجور السائدة، اما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه حاد للتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار كما ان الاستقرار الاقتصادي يتدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي فتحقيق التشغيل الكامل يعني للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة فيما يؤدي ذلك الى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار الى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية اخرى مما يؤدي الى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، كما ان تحقيق الاستقرار في الدول النامية له أهمية خاصة لارتباط الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب ان يسير جنبا الى جنب مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽²⁾.

ويمكن ان نوضح أهمية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي عن طريق النقاط التالية⁽³⁾ :-

- 1- الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد لا يمكن ان تكون في اي دولة بمعزل عن تأثيرات التطورات العالمية الراهنة وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحديا لاقتصاد الدولة ، لذا فإن المحافظة على الاستقرار مع هكذا بيئة يعد امرا ضروريا لاستمرار النمو الاقتصادي المستدام في الدولة .

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط 1 ، بيروت- لبنان، مكتبة حسن العصرية، 2010، ص62-63 .

² - بن زايد ياسين، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر(2000-2015) ،رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق ابن يحيى الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2016-2017، ص 43

³ - Maintaining Economic Stability, Convergence Programme for the United Kingdom , Submitted in line with the Stability and Growth Pact, Reserve U.K, December 2001, p 5.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

- ٢- دور الحكومة في توفير سياسات اقتصادية كمية ونوعية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما لها من اهمية كبيرة في مساعدة الشركات والأفراد والحكومة على التخطيط الفعال في المدى الطويل.
- ٣- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن ان يحقق مستوى عالي من العمالة وصولا إلى الاستخدام الكامل لموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد .
- ٤- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه ان يؤدي إلى نمو مستقر و ثابت عن طريق انخفاض معدلات التضخم واسعار الفائدة ومن ثم انخفاض البطالة وتحقيق استدامة مالية، وكل هذه الامور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة ومن ثم زيادة في الرفاه الاقتصادي^(١) .
- ٥- ان الاستقرار في الأسعار يمكن ان يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل و مخزن لقيمة عن طريق المحافظة على قوتها الشرائية ، كما ان استقرار الأسعار يقلل مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي .

المطلب الثالث:- اهداف الاستقرار الاقتصادي

تعمل المجتمعات جاهده بمختلف أنظمتها الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد المحرك الأساسي لاستمرار النمو والتنمية بعيدا عن الاضطرابات التي تحصل في هيكل الاقتصاد القومي، إذ يعد الاستقرار في كل من الأسعار والناتج والاستخدام وأسعار الصرف من الأهداف الرئيسية لسياسات الاستقرار الاقتصادي ، فمن خلال السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والسياسة المالية المتمثلة بالحكومة يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبشكل عام يمكن تحقيق أهم أهداف الاستقرار الاقتصادي بما يأتي :-

- ١- تحقيق العمالة الكاملة او التوظيف الكامل :- وتعني العمالة الكاملة استخدام جميع موارد المجتمع استخداما امثل واكمل ، أي ان معدل البطالة يكون ضمن المعدل الطبيعي او ضرورة وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل العادي او الطبيعي للبطالة ،اي تحقيق الاستقرار في عرض العمل والطلب عليه.
- ٢- تحقيق الاستقرار في الأسعار:-ويقصد به زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في تكاليف الإنتاج ولا يعنى بالضرورة تحقيق معدل تضخم يساوي صفرا، وانما يعني المحافظة على معدل تضخم ثابت في

¹- J.Broaddus , 2001 , Transparency ,in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82,No,3,USA,2001, p 1-9.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

الأسعار يساوي الزيادة في التكاليف ، أي ان منع والحد من التقلبات المستمرة في المستوى العام للأسعار وذلك لتجنب تأثيرها على عملية النمو والتنمية الاقتصادية⁽¹⁾ .

٣- تحقيق نمو اقتصادي مستقر:- ويقصد به حدوث زيادة مستمرة في الدخل الكلي الحقيقي مع مرور الزمن على ان يكون معدل الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، تجدر الإشارة الى ان النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الكلي الحقيقي وليس في الدخل النقدي. فالدخل النقدي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الأفراد مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمونها خلال مدة زمنية معينة، اما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار او انه يشير الى كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بأنفاق الدخل النقدي على ان تكون الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم في المجتمع او معدل الزيادة في الأسعار

٤- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد القومي

٥- المحافظة على ثبات أسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى⁽²⁾ .

المطلب الرابع:- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تعد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مقاييس مهمة تساعد متخذي القرار من متابعة فاعلية وأداء الاقتصاد الكلي واتخاذ السياسات الاقتصادية الرشيدة وتقييم الوضع الحالي يتم عن طريق دراستها إعطاء الصورة الكاملة عن الاقتصاد ووضع الأهداف المستقبلية، وهنا نبين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الآتية⁽³⁾ :-

١-النمو الاقتصادي

٢-التضخم

٣-البطالة

٤-الفجوة الخارجية (ميزان المدفوعات)

وهذه المؤشرات متداخلة و مترابطة فيما بينها بصورة تلقائية فبدون العمالة الكاملة فأن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق كاملا ، فيما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد (Uncertainty) و عرقلة

¹-علاء حامد فصيل النائلي، السبولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015) مرجع سابق، ص 33

² - مهدي خليل شديد ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007 ، ص 45

³ - بول سامويلسون ، و . نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص 61.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

عملية النمو الاقتصادي وهذا يعني انه بحدوث احدهم يؤدي لحدوث الآخر أي بوجود النمو سوف تصبح هناك عماله كاملة بسبب وجود الناتج المحلي الإجمالي^(١).

اولا-النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية للاستقرار الاقتصادي وعلى هذا الأساس فهو مؤشر ذو أهمية بالغة لقياس درجة الاستقرار في اقتصاد البلدان سواء النامية او المتقدمة^(٢). ويعد هدفا أساسيا من أهداف السياسة الاقتصادية العامة للعديد من دول العالم إذ انه يشمل الجهود المبذولة داخل المجتمع الاقتصادية كانت أم غير اقتصادية، ويعد النمو الاقتصادي احد الشروط اللازمة لغرض تحسين المستوى المعاشي للإفراد والمجتمعات^(٣). وكما يُعتبر من أهم المؤشرات الأساسية لقياس مستوى الرفاهية الاقتصادية لبلدان العالم^(٤). إن إيجاد مفهوم أو تعريف معين للنمو الاقتصادي تتخلله بعض الصعوبات كما هو الحال في مفهوم التخلف وذلك بسبب صعوبة تحديد هذا العامل لأنه يخضع بصورة أو بأخرى لعوامل ومؤثرات شديدة التعقيد، ومن أكثر المفاهيم قبولا ذلك الذي يهتم بالتخصيص الفعال للموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع والخدمات بصورة مستمرة ومتزايدة في اقتصاد ما^(٥). يعرف النمو الاقتصادي بأنه (الزيادة المضطردة طويلة الأجل لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي) ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى اذا زاد الدخل فان هذه الزيادة يجب أن تكون أكبر من الزيادة السكانية لكي يحدث نمو اقتصادي، أما إذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ ويشفى الاقتصاد من الكساد فان هذه الزيادة دورية وليست مضطردة ومن ثم لا يعتبر ذلك نموا اقتصادياً^(٦). و هو الزيادة في القيمة السوقية المعدلة بحسب التضخم للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع مرور الزمن، أي الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين^(٧). كما يعرف النمو بأنه (الجهد المبذول بالدخل الفردي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفا واشمل لغرض رفع الدخل القومي بمعدل اكبر من تزايد السكان)^(٨)، في حين عرفه سايمون كوزنتس بأنه (عملية تؤمن إحداث زيادات مستمرة ومتوالية في إنتاج الثروات المادية وتوسيع قدرة الدولة في إنتاج السلع والخدمات مترافقة

^١ - جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص ،مصدر سابق ،ص195.

^٢ د.مايخ شبيب الشمري ،تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية ،اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،2002 ،ص65 .

³ - Robert J.Gordon, Macroeconomics , 10th Edition , Person International Edition, U.S.A, 2006, P.5-6.

^٤ - حاتم القرشي، أسس ومبادئ الحسابات القومية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2018، ص161.

⁵ - Michaeli P.Todaro Stephen C.Smith, Economic Development, Addison-Wesley, U.S.A, 2012, P8.

^٦ - مايكل ابد جمان ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض1980، ص455.

⁷ -statistics on thgrowth of the global gross domestic product(GDD)from 2003 to 2013 .IMF,2006,P5

^٨ - عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2014، ص12.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

مع التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيدلوجية⁽¹⁾، لذا يمكن قياس النمو عن طريق مؤشرين أساسيين وهما:

١- الناتج المحلي الإجمالي GDP :

وهو مجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلا داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الرئيسة التي تُستخدم لقياس النشاط الاقتصادي للبلد، لذا فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى تُعبر عن زيادة معدل النمو وتقدم النشاط الاقتصادي للدولة، لذلك فإن التنبؤ المتعلق بالوضع الذي سيكون عليه الناتج في السنوات المقبلة يعكس الوضع الاقتصادي في المستقبل وهذا يعكس مؤشرات أسعار الأسهم⁽²⁾. ويعرّف الناتج المحلي الإجمالي لبلد معين بأنه (القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما)⁽³⁾. ويمثل الـ GDP مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة على اختلاف أنواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، وبناءً على هذا المفهوم يتضح إن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية داخل الحدود السياسية لذلك البلد سواء كانت هذه الأنشطة من المواطنين أو من الأجانب، وعليه فإن إنتاج السلع والخدمات خارج البلد لا يدخل ضمن حساب الناتج المحلي الإجمالي حتى وإن كانت الوحدات المنتجة مملوكة للمواطنين، والناتج المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي فقط، إما لو أننا استبعدنا إنتاج عناصر الإنتاج المملوكة للأجانب المقيمين في الداخل وأضفنا إنتاج عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين المقيمين في الخارج فسوف نحصل على الناتج القومي الإجمالي (GNP)، والذي هو مجموع الإنتاج الذي يقوم به المواطنون المقيمون في الداخل أو الخارج ومن ثم فإن الفرق بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP) يكون إما موجبا أو سالبا ويطلق عليه صافي مدفوعات الدخل من الخارج .

٢- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

وهو مجموع ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات التي أنتجها البلد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة ويوضح هذا المؤشر النمو الاقتصادي، ويمكن قياس النمو الاقتصادي وفقا لهذا المؤشر عن طريق الزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد، إذ غالبا ما يزداد السكان بمعدلات متساوية مع الزيادة في الناتج

^١ - مايح شبيب الشمري و حسين عويش الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي (دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص84.

^٢ - عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 168

^٣ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء للنشر، الاردن، 2005، ص73.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

القومي فيبقى دخل الفرد مستقرا أو يتزايد السكان بمعدلات تكاد تفوق زيادة الناتج القومي مما يؤدي الى تراجع متوسط دخل الفرد من الناتج⁽¹⁾

ثانياً:- التضخم تم التطرق اليه مسبقا في الفصل الاول

ثالثاً:- البطالة

تعد البطالة ظاهرة مركبة لها إبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وصحية ومن الإبعاد التي تهتمنا بدارستنا هو البعد الاقتصادي ، وتعد البطالة من المشاكل التي تسعى كل من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية إلى تحجيمها والحد منها وتعد البطالة بشكل أساسي مشكلة اقتصادية إلا إن عدم تدخل الدولة لمعالجة هذه الظاهرة سوف تقود الدولة لمواجهة مشاكل وخيمة سواء اجتماعية واقتصادية من الصعب جدا معالجتها والسيطرة عليها ، وإن حجم المخاطر الاجتماعية المتسببة جراء هذا الظاهرة يوجب ويحتم على الدولة التدخل لاتخاذ سياسات اقتصادية حكيمة لكبح ومعالجة تفشي البطالة، ويمكن تعريف البطالة على أنها(التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل)⁽²⁾ ، ويمكن احتساب معدل البطالة لبيان النسبة المعطلة من العمل من خلال الصيغة الآتية:

عدد العاطلين عن العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100} \times 100$$

اجمالي القوى العاملة

وتعرف البطالة بصورة عامة (على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما يكون راغب وقادر على العمل ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة الآتية)⁽³⁾ :-

ولها مفاهيم متعددة تتفق بمجملها في المعنى إذ تعني اقتصادياً(وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية ويقتصر المعنى هنا عن العاطلين عن العمل)⁽⁴⁾ ومن زاوية أخرى نلاحظ وجهة نظر منظمة العمل الدولية فقد عرفت البطالة⁽⁵⁾ (بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجور السائدة لكنه لا يجده) إن مشكلة البطالة تعد إنتاج ضائع من السلع والخدمات على المستوى الكلي، ولا يكاد يخلو بلد من البطالة

¹ - مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002، ص106 .

² - N.Gregory Mankiw، Macroeconomics،Harvard University، U.S.A، 10th Ed، 2016، P38

³ -محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2009، ص191.

⁴ -محمود حسين الوادي، وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص

307.

⁵ -إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2013 ، ص218.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

سواء كان متقدما أم ناميا لكن مع وجود بعض الاختلافات في المعدلات بين هاتين المجموعتين من البلدان، وتنخفض هذه المعدلات في أوقات الرواج والاستقرار الاقتصادي وترتفع بشكل كبير في أوقات الركود والأزمات الاقتصادية، و بذلك يمكن تصنف البطالة كأحد المؤشرات أو المعايير التي تستخدم للحكم على درجة استقرار اقتصاد بلد ما بل في اغلب الأحيان يعتبر هدف خلق فرص عمل لائقة Decent Jobs للأفراد أهم من تحقيق هدف النمو الشامل لان العمل اللائق والمنتج هو أهم مصدر لتأمين الدخل وهذا يمهد لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على مدى أوسع ، ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تعزيز سوق العمل بوظائف لائقة على المدى الطويل⁽¹⁾. ويوجد مفهومان للبطالة :-

أ- المفهوم الضيق: (يعبر عن الحالة التي يكون فيها الفرد بلا عمل، أي أنه لم يمارس أي عمل لأي فترة من الزمن ولم يكن مستغنيا عنه بصورة مؤقتة)⁽²⁾.

ب- أما المفهوم الواسع: (فهو الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم فعلا في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور)⁽³⁾.

واستنادا إلى ما ذكر أعلاه يمكن تعريف البطالة على أنها "عدم وجود فرص كافية لطالبي العمل والقادرين عليه وهي تدل على تعطيل جانب من قوى العمل عن العمل اقتصاديا على الرغم من بحث العامل عن العمل ورغبته فيه وبالأجر السائد في البلد.

رابعاً:- الفجوة الخارجية (ميزان المدفوعات)

١- تعريف ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة ، غالبا ما تحدد نسبته ويتكون من الحسابات التالية: الحساب الجاري، حسابات رأس المال، حسابات التسويات الرسمية⁽⁴⁾ ويعكس ميزان المدفوعات الوضع الاقتصادي لبلد ما، من حيث درجة قوة الاقتصاد أو ضعفه، و مدى قدرته و قابليته

¹ - ILo , Unctad, Undesa and WTO, Macroeconomic Stability :Inclusive Growth and Employment , United Nations, 2010 ,pp. 7-8.

² -إياد عبد الفتاح النصور، مصدر سبق ذكره، ص310.

³ -علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة (دراسة تحليلية تطبيقية)، بلا طبعة، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية للنشر، 2005، ص3

⁴ - صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013 ،

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

على مواكبة التطورات الدولية، و حاجته للتعامل الدولي. و لقد تعددت تعاريف ميزان المدفوعات لعل أهمها :-

ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة واحدة.⁽¹⁾

ومما تقدم يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعد أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضع الاقتصادي للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة لاسيما فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات إذ أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

ويعد نظام ميزان المدفوعات المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي كما أن اختلاله يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويرى صندوق النقد الدولي أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم عن طريق مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسة التجارية وتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، توزيع الدخل القومي، عن طريق هذه السياسة يهدف صندوق النقد الدولي إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والعمل على تحرير الاستيراد وتشجيع التصدير....إلخ

ومن الأمور الضرورية هو العمل على تحرير التجارة الخارجية التي تعد أحد أهم مكونات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد الدولي و يرجع ذلك إلى الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ويتوقف نجاح تطبيق هذه السياسية على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان عن طريق إلغاء للدعم الموجه لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وبصدد تطبيق هذه السياسة بطالب البنك باتخاذ العديد من السياسات أبرزها : تخفيض الرسوم الجمركية – السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات...إلخ

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة 2، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 2002، ص15

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

يقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج، فكل عملية اقتصادية تتم مع العالم الخارجي تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين من ميزان المدفوعات⁽¹⁾. ويشتمل ميزان المدفوعات على الآتي:-

- أ- المعاملات في السلع و الخدمات و الدخل بين اقتصاد معين و العالم الخارجي
 - ب- التغيرات في الملكية الأخرى من الذهب و حقوق السحب الخاصة ، ومستحقات ذلك الاقتصاد على العالم الخارجي والمطلوبات منه
 - ت- التحويلات بدون مقابل و القيود المقابلة المطلوبة بالمعنى المحاسبي موازنة أية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات و التغيرات التي لم يوجد قيد مقابل لها.
- تعبّر بيانات ميزان المدفوعات عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية⁽²⁾:-

- تعكس المعاملات الاقتصادية قوة الاقتصاد الوطني و درجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنها تعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار التكاليف... إلخ
- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف عن طريق طلب و عرض العملات الأجنبية، و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية
- يقيس الموقف الدولي للبلد لان المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي.
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة لتساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبها لجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

¹ - رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي. دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص، 311

² - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مصدر سبق ذكره ، ص 115-116

المبحث الثالث :- الأطار النظري لدور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

أولاً :- دور سياسة استهداف التضخم في نمو الناتج المحلي الإجمالي

يمثل كل من التضخم و نمو الناتج المحلي مؤشرين اقتصاديين مهمين يعبران بشكل واضح عن مستوى النشاط الاقتصادي ودرجة تطور الهيكل الإنتاجي للبلد ، ورغم وجود شبه اتفاق بين الاقتصاديين حول العلاقة بين التضخم ونمو الناتج في الأجل القصير لكن هنالك تساؤلات كبيرة حول شكل العلاقة ونوعها في الأجل الطويل، في كلا من البلدان المتطورة والنامية .

عندما يستمر التضخم ولفترة طويلة فإن ذلك سيبعده تأثيرات ضارة جدا على كمية وحجم الإنتاج وذلك لان ارتفاع الأسعار بمعدلات عالية ولفترات طويلة من الزمن سيعمل على إضعاف ثقة وقناعة الأفراد بالعملة المحلية ، الأمر الذي يؤدي بالمستهلكين للاحتفاظ بدخولهم النقدية بصورة أصول مادية كالسلع الاستهلاكية بدلا من الاحتفاظ بها بصورة أصول نقدية تحسب لارتفاع معدل التضخم بصورة أكبر كذلك الحال بالنسبة لأصحاب الأعمال فأنهم سوف يتجهون إلى زيادة مخزونهم من المواد الأولية والسلع الإنتاجية تحسبا لارتفاع تكاليف هذه السلع في المستقبل وانهيار القوة الشرائية للأرصدة النقدية التي في حوزتهم⁽¹⁾ . من ثم يترتب على ذلك تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية من جانب المستهلكين والسلع الإنتاجية والمواد الأولية من جانب جمهور المنتجين ، أي زيادة كمية الإنتاج والأسعار في وقت واحد وخلال مدة معينة من الزمن ، ولكن تراكم المخزون السلعي بقصد الاستهلاك في المستقبل أو إعادة بيعه بسعر اعلى لا يمكن إن تستمر إلى ما لا نهاية ، ومع تزايد قدرة القطاع العائلي وقطاع الأعمال على الإنفاق في مستهل الموجة التضخمية ، وعندما تبلغ هذه القدرة الحد الذي لا يمكن تجاوزها وبذلك سوف تقل رغبة الأفراد في تراكم المخزون أي يقل اندفاعهم حول تحويل النقود إلى سلع وعلى أثرها سوف تواجه المشاريع مشكلة عدم تصريف منتجاتها بالكامل الأمر الذي يؤدي بانخفاض الإنتاج وانتشار البطالة⁽²⁾ .

عندما تسعى البلدان بصورة عامة نحو تحقيق المزيد من نمو الناتج الاقتصادي ،فإن سياستها النقدية تسعى لتقليل أو ضبط مستويات التضخم، بسبب تأثير ارتفاع التضخم بصورة مباشرة على النمو الاقتصادي وبالعكس ،وساهمت الكثير من الدراسات التي تركزت حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والتي تم التوصل إليها من النماذج النظرية والحقائق التجريبية في تحديد تلك العلاقة وأكدت اغلب النتائج على سلبية العلاقة في الأجل الطويل ،كما تركز اهتمام وشغف الاقتصاديون حول معرفة الحد الذي عنده تتغير

¹ - عوض فاضل إسماعيل الدليمي النقود والمصارف ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990 ، ص 5 .
² ج . أكلي ، الاقتصاد الكلي نظرية السياسات ترجمة د. عطية مهدي سلمان ، الجزء الأول ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1984 ، ص 711 .

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي وتتحول من علاقة ايجابية الى علاقة سلبية ، وجد غوش وفيليبس (Ghosh and Phillips)، عام 1998، من خلال بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) لعدد من البلدان ، ان معامل الارتباط يكون ايجابي عند معدلات منخفضة من التضخم ، وسلبى عند معدلات مرتفعة من التضخم ^(١) . ولمعرفة درجة الارتباط ونوعه بين كل من التضخم والنمو الاقتصادي الذي يساعد في تحديد اتجاه وتأکید السببية بين المتغيرين ، فيما لو كان النمو يساهم في خلق التضخم أم التضخم يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي ، فالنمو يحفز الأسعار نتيجة زيادة الطلب على الموارد فترتفع أسعارها وللأسعار تأثير على النمو لأنها تحفز على زيادة الاستثمار وعليه فأن بحث العلاقة بين المتغيرين ممكن جدا بكلا الاتجاهين ^(٢) .

عند دراسة وبحث أثر التضخم على كمية وحجم النمو الاقتصادي اذ يتم تحليله من ناحيتين وهما اثر الأسعار على العرض الكلي وأثر الأسعار على كمية الطلب الكلي ، فبالنسبة الى أثره على الطلب الكلي فأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة انخفاض مستوى الدخل الحقيقية لشريحة كبيرة وهم أصحاب الدخل المحدودة مما يقيد ويحجم ارتفاع مستوى الطلب الكلي ولكن في مقابل ذلك ، فانه يعمل على زيادة الطلب الكلي الا انه سوف يزيد من مستوى الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب المشاريع والإعمال والذي يساهم في رفع مستوى الإنفاق الاستثماري وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي ، إما أثره على العرض الكلي ، فأن نمو الناتج يحصل إما عن طريق نمو العمل ورأس المال او عن طريق نمو مستوى التكنولوجيا او كلاهما معا، وان ارتفاع مستوى التضخم سوف يحد من الطلب الاستهلاكي ولكنه يرفع من مستوى الطلب على السلع الرأسمالية، وبسبب العلاقة العكسية بين التضخم وكلفة الاقتراض ، يساهم التضخم في زيادة مستوى تكوين رأس المال الثابت ^(٣) اما فيما يخص أثر النمو الاقتصادي على التضخم فمن الطبيعي والمتوقع ان يساهم النمو الاقتصادي في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، لأنه عادة ما يرافق ارتفاع نمو الناتج زيادة في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي ، فيرتفع المستوى العام للأسعار لاسيما عندما يكون التوسع في القطاعات الاقتصادية لغرض إنتاج السلع والخدمات بهدف دعم الصادرات ^(٤) .

وبالرغم إن النظرية الكمية ترى إن الارتباط بين التضخم والنمو الاقتصادي يتم ببساطة تامة عن طريق المساواة بين المبالغ الكلية المنفقة في الاقتصاد على السلع والخدمات وكمية الأموال الموجودة في

^١ -Mark N. Harris, The Negative Inflation-Growth Effect, Theory and Evidence, Melbourne Institute Working Paper, November 2001, p4

^٢ - عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1975 ، ص 176-182

^٣ نفس المصدر ، 182-190

^٤ عبد المنعم السيد علي ، نفس المصدر ، 192

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

الاقتصاد فإن من وجهة نظر فريدمان يرى إن زيادة المعروض من الأموال أو سرعة تداول النقود (velocity of money) نسبة اعلى من معدل النمو الاقتصادي فإنه يعرض الاقتصاد إلى ظاهرة التضخم ،وقد تحدى فريدمان منحى فيليبس ،مستندا على فرضية ان التضخم يرفع تكاليف كل شئ ، فالأفراد مستعدين لدفع ضعف الأموال للحصول على السلع لان أجورهم أيضا تضاعفت وازدادت ،وهو ينسجم مع مفهوم حيادية النقود (neutrality of money)الذي يجعل القيم الحقيقية مستقلة تماما عن القيم النقدية في الأجل الطويل، اما ميندل (Mundell) المنتمي الى النيوكلاسيك ، فهو اول من تطرق الى الية العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بشكل منفصل عن زيادة الطلب على السلع ،فوفقا لميندل فإن زيادة التضخم او توقعات التضخم تقلل وتحث من ثروة الأفراد ،فيزداد طلب الأفراد على الأصول والموجودات فترتفع أسعارها وينخفض معدل الفائدة الحقيقي فيزداد الاستثمار وينمو الناتج (1).

ومن العلاقة بين نمو الناتج والتضخم يمكن تحديد مقدار الارتباط بين انخفاض مستوى الناتج وانخفاض مستوى التضخم كما تنبأ لها فريدمان ،والذي يؤكد ان التضخم يحصل عندما يزداد عرض النقد بمعدل اعلى من نمو الناتج ،والتي توضح التأثير السلبي لارتفاع التضخم على النمو الاقتصادي ،وتشير التجارب عن علاقة لا خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي ،عندما ترتفع معدلات التضخم الى مستويات عالية جدا (2).

ومن تتبع أداء الاقتصاد الكلي منذ الثمانينات للقرن العشرين لكل من البلدان الصناعية المتقدمة والنامية، يلاحظ حصول تقدم كبير في الاقتصاد ،لان مستويات التضخم لعينة شملت (63) بلد، وان مستويات النمو الاقتصادي والتضخم أصبحت أكثر استقرارا وقد تم اجراء دراسة عام (2001) ،عن وجود حالة مفاضلة ما بين التضخم الاقتصادي والنمو، أثارت الدراسة تساؤلات حول مدى إمكانية تخفيض حدة التضخم لتقليل حالة اللاتيقين في معدلات التضخم (inflation uncertainty)،ومن ثم تأثيرها الايجابي على معدلات النمو الاقتصادي (3).

ويمكن وصف العلاقة بين التضخم ونمو الناتج بالاعتماد على منحى فيليبس ، الذي يفترض وجود ارتباط موجب ولو كان في الأجل القصير ،لان ارتفاع مستوى التضخم يقلل من معدل الأجور الحقيقية (average real wages)، فيزيد من فرص العمل المتاحة ومن ثم زيادة الناتج ،وهناك تجارب تؤكد

¹-Vikesh Gokal,Subrina Hanif, relationship between inflation and economic growth ,2004,p-103

²- Stilianos Fountasa, Menelaos Karanasosb , Jinki Kimb, Inflation and output growth uncertainty and their relationship with inflation and output growth, 2011, p294.

³ -Stilianos Fountas, Menelaos Karanasos and Jinki Kim, Inflation Uncertainty, Output GrowthUncertainty and Macroeconomic Performance, oxford bulletin of economics and statistics, 68, 3 (2006) pp319-320.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

حصول ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي لكثير من البلدان في أوقات ارتفاع معدلات التضخم افضل بكثير من معدلات النمو الاقتصادي لبلدان شهدت معدلات منخفضة من التضخم^(١). و لم توضح تجارب البلدان المتقدمة ايجابية او سلبية العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لان النمو الاقتصادي حصل مع ارتفاع الأسعار وبدونها وهو ما يؤكد فريدمان ، والتي لم تعطي اي تأكيد على شكل ونوعية العلاقة، ومنه توصل الى ان النمو الاقتصادي ينسجم مع ارتفاع الاسعار وانخفاضها شرط ان تكون تغيرات الاسعار معتدلة وبسيطة الى حد ما^(٢). يرى البعض بأن التضخم يكون ذا تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، إذ أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيخلق حالة من عدم التأكد في المستقبل ومن ثم يقيد قرارات الاستثمار ويضعف حوافز الادخار وإنتاجية العمال واندفاعهم بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية. في حين يرى البعض الآخر بأن التضخم يعمل على رفع الأسعار ومن ثم أرباح المستثمرين وهذا ما يزيد من تحفيزهم على التشغيل ورفع مستوى النمو الاقتصادي^(٣).

ثانياً:- دور سياسة استهداف التضخم في البطالة

تواجه كافة دول العالم ولاسيما النامية منها العديد من المشاكل، وتعد مشكلتنا البطالة والتضخم من أهم المشاكل والمعوقات التي تعيق عمليات التنمية فيها، اذ يأتي التضخم في مقدمة الاختلالات المالية والنقدية التي تعاني منها هذه الدول، ويترتب عليه العديد من الآثار السلبية في كل الحالات فضلا عن سوء استغلال الموارد وتخصيصها فيما بين القطاعات ، أما البطالة بأنواعها المختلفة يترتب عليها انخفاض الناتج القومي وإهدار لجزء من الثروة القومية لدى المجتمع وتزداد حدة الآثار السلبية للبطالة والتضخم كلما كانت الفترة الزمنية طويلة.

لهذا تسعى الإدارة الاقتصادية في أي دولة إلى كبح جماح هذه الأمراض الاقتصادية (البطالة- التضخم) اذ ينبغي أن يكون التضخم في الحدود المقبولة وإلا فإن الآثار السلبية سوف تنعكس على أداء الاقتصاد الكلي، بينما معدلات البطالة ينبغي أن تكون في أقل من الحدود الممكنة سعياً لتحقيق التوظيف الكامل غير أن الدولة في سعيها إلى تحقيق أي من الأهداف السابقة قد يكون على حساب الهدف الآخر، وهذا ما حفز العديد من الباحثين والاقتصاديين من زيادة التعمق في الدراسات حول هذه الظاهرتين، فمنذ الستينيات من القرن الماضي تعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين المشكلتين لاختلاف وجهات النظر التي تركزت عليها آرائهم، ومن بين تلك الدراسات التي أثبتت نجاحها آنذاك الدراسة التي قام بها

¹- Shari Spiegel, macroeconomic, and growth policies, Columbia University, New York, united nations, department for economic and social affairs (undesa), 2007, p8.

^٢ - عبد المنعم السيد علي، مصدر سابق، ص 176-177.

^٣ - محمود حسين الوادي وآخرون: الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 188.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

الباحث الاقتصادي جون مينارد كينز والذي استطاع أن يخفض من معدلات البطالة في ظل أزمة الكساد الكبير التي أحدثتها النظرية الكلاسيكية، إذ ينص النموذج الكلاسيكي للبطالة والتضخم على أنه لم يهتم لهذا النموذج بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة بشكل واضح وهذا كون التحليل الكلاسيكي فصل بين الجانب الحقيقي للاقتصاد (النتائج، التشغيل) والجانب النقدي (الأسعار والأجور)^(١) من الدلائل المهمة للنظرية الكينزية، الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال في تحديد مستوى الإنتاج والاستخدام، وبهذا قد أعطى للحكومة دور مركزي ومباشر في إدارة الطلب وتوجيهه للوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة، إلا أن التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد أثار الخوف لدى أتباع النظرية الكينزية لما قد يترتب عن العمالة الكاملة من نتائج تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار، فقد خلت المعالجة الكينزية في أصولها من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، وجل ما تنبأت به تلك المعالجة بشأن الأسعار انحصار في إطار "الفجوة التضخمية" التي تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة عندما يصل مستوى الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، إلا أنها بقيت عاجزة عن أي إجابة محددة حول المعدل المتوقع الذي ترتفع به الأسعار في ظل هذه الظروف، فعلى الرغم من قوة النظرية الكينزية، ومن القبول العام بها كأساس في إدارة السياسة الاقتصادية، إلا أنها بقيت دون النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية واحدة وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو الأجور النقدية، فعلى الرغم مما يثار حول النظرية الكلاسيكية من شكوك ومخاوف، وعلى الرغم من صعوبة القبول بمقولتها الخاصة بالعمالة الكاملة إلا أنها قدمت نموذجاً متكاملًا قادرًا على تحديد القيم الخاصة بالمستوى العام للأسعار، كما أنه بالإمكان تحديد مستوى الأجر النقدي الذي سيسود في سوق العمل في أي وقت من الأوقات^(٢).

في المقابل بقيت النظرية الكينزية عاجزة عن تقديم نموذج متكامل يشبه النموذج الكلاسيكي^(٣)، الأمر الذي أبقى المستوى العام للأسعار والأجر النقدي دون تحديد يذكر، مما دفع عدداً من أتباع النظرية الكينزية إلى افتراض أن المستوى العام للأسعار هو قيمة معينة من خارج النموذج الاقتصادي تحدده قوى مؤسسية في المجتمع، وأن العوامل المحددة للأجر النقدي ($w=w_0$) النموذج العام الذي يستند إلى العلاقة بين الدخل والإنفاق، من ثم بقيت مسألة تحديد المستوى العام للأسعار والأجر النقدي دون تفسير وقد جاءت الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية على وفاق مع النظرية الكينزية، فإذا قمنا باستثناء الاتجاهات التضخمية

^١-Gregory N.Mankiw, Mark P. Taylor, Principe de l'économie, 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011 P: 839-840.

^٢-أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 191

^٣ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص 296-298

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

في الأسعار التي رافقت الحرب الكورية مع بداية الخمسينات، فإن تلك الفترة تتوافق مع النظرية سواء من ناحية انخفاض معدل البطالة أو استمرار التضخم في الأسعار ضمن المدى المقبول يضاف إلى ذلك أن معدلات البطالة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت أقل مما توقع الكينزيون ، إذ توقع كينز ألا يقل معدل البطالة في بريطانيا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين عن 5 % في حين توقع آخرون ألا ينخفض عن 11 % خلال نفس الفترة ، إلا أن الواقع جاء مخالف تماما للتوقعات إذ لم يتجاوز معدل البطالة في بريطانيا في أسوأ الظروف 2 % في الوقت الذي بقيت فيه معدلات التضخم منخفضة وغير ملحوظة ، وعليه لم تكن قضية التضخم مسألة تثير القلق لدى معظم الاقتصاديين⁽¹⁾، وهكذا فإن تحليل كينز يتفق مع تحليل الكلاسيك في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم .

تعد فرضية سيادة المنافسة الكاملة فاشلة عند الكينزيون لذلك اعترضوا عليها لأنها فشلت عند تشخيص أسباب الكساد الكبير، وبينوا أن الوضع الأقرب إلى الحدوث هو تحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل ، كما افترض ثبات الأسعار ومنه لا وجود للتضخم، ووجود بطالة إجبارية، إن عدم اهتمام كينز بمشكلة التضخم يرجع إلى البيئة الاقتصادية التي ظهرت فيها النظرية العامة والتي اتسمت بانتشار البطالة والركود بعد أزمة الكساد انتقد الكينزيين الجدد كينز استمر الحال على هذا النحو وظل موضوع تفسير التضخم والأسعار مهملاً لغاية الإضافة التي جاء بها "ويليام فيليبس" في نهاية الخمسينات وظهرت الحاجة إلى نظرية جديدة تفسر معدلات التضخم المرتفعة، وبذلك أخذ منحى فيليبس كأداة لتوضيح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، والتي ملأت الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكينزي من حيث تفسير الأجور والتضخم .

حيث استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ولكن في حينها بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة ، قام الباحث الاقتصادي فيليبس (Phillips.W.A) في سنة 1958 بدراسة العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور لتطبيقها على بريطانيا ومن هنا تم الاهتمام بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، وأصبح منحى فيليبس الذي يعبر عن المقايضة بين الظاهرتين أداة أساسية للسياسات الاقتصادية منذ الستينات إلى غاية ظهور الركود التضخمي في السبعينات والذي من شأنه إثارة الشكوك حول مدى صلاحية هذه العلاقة في مختلف الأزمنة وخاصة الطويلة منها ومن هنا تتبلور إشكالية دراستنا ، وما مدى قدرة منحى فيليبس في تفسير أثر البطالة على التضخم في الدول النامية ومنها العراق والجزائر ومصر محور الأدوار التي سوف نتناولها⁽²⁾ .

¹ - أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص195.

² - حنان قندوز ، إسماعيل بن قانة، أثر البطالة على التضخم من منظور منحى فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدولة النامية ، خلال الفترة 1991-2018 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، المجلد 8 ، العدد1(2022)، ص104

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

لقد سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي Stagflation، هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، ففي بداية السبعينات وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معا في مسار واحد، أي ما كان مفترضا من أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجودا وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعى إلى مزيد من البحث عن الإجراءات المتخذة لذلك وسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حول هذه المشكلة وظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة من أهم هذه الأسباب أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة معدلات البطالة هذا من ناحية، و من ناحية أخرى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم، كما ظهر تفسير آخر أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة، ففي الأجل الطويل ليس من المؤكد أن التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة⁽¹⁾

قام الاقتصادي النيوزيلاندي Phillips.W.A سنة 1958 بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة بين تضخم الأجور والبطالة في المملكة المتحدة على طول فترة 1861-1957، وقد أصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد الكلي في الستينات، ومصدر نقاش وبحث واسع بين الاقتصاديين، وأطلق عليها اسم منحنى فيليبس Curve Philips فقد توصل فيليبس لوجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدلات الأجور، وقد بنا فيليبس تحليله على أساس نظرية التوازن الجزئي في سوق العمل فإذا كان هناك فائض عرض ووجود بطالة عالية فإن هذا سيجبر العمال لقبول أجور منخفضة وسيقومون بعرض قوة عملهم، أما إذا كان هناك فائض في الطلب في سوق العمل فستمنح أجور عالية للعمال بسبب الندرة في اليد العاملة⁽²⁾.

ترتبط البطالة عادة وبشكل عام في حالة الدورة الاقتصادية للدول، حيث تظهر البطالة وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة ناتجة اما بسبب عوامل تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعلم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي، أما اذا كانت الدورة خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي أما اذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر العديد من فرص العمل المتنوعة، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين

¹ عراف فائزة، سعودي نجوى، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011، مداخله ضمن ملتقى حول استراتيجية الحكومة في القضاء على 26 البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 6

² - سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص 864

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

عن العمل في المجتمع ، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دورا أساسا ومهما في تشكيل اقتصادات المجتمعات المعاصرة ونشأت سوق العمل فيها⁽¹⁾ .

يتفق الاقتصاديون على ان السياسات المالية والنقدية الاقل توسعة ستقوم بتخفيض من معدل التضخم في الاجلين الطويل والقصير فقد اشارت وجهت نظر الكينزيون الى الاعتقاد بان السياسة المالية والنقدية المقيدة بالإمكان ان تخفض من معدل التضخم ولكن باعتقادهم سوف تأخذ وقتا طويلا لتقوم بذلك ،وان كلا من الناتج والعمالة سوف يكونان تحت المستوى التوازني في الاجل الطويل خلال هذه الفترة ،ومن وجهة نظرهم ان تخفيض معدلات التضخم عن طريق استخدام سياسة مالية ونقدية مرنة تعتبر مكلفة جدا ، ان اسعار معظم السلع ترتبط بأحكام مع نفقات الانتاج والتي تشكل نفقات العمل جانبها الاكبر وبناءا على ذلك يعتقد الكينزيون ان انعكاس تغيرات الاسعار تؤثر في الاجور النقدية ،وان مجمل هذه التغيرات في الاجور تعتمد جزئيا على مستوى النشاط الاقتصادي القومي فهي تهبط في حالة الركود او ترتفع بسرعة اقل، وكذلك ترتفع بسرعة اكبر عندما يكون مستوى النشاط الاقتصادي مرتفعا، وتعتبر الاتجاهات الماضية في الاجور والاسعار ذات اهمية كبيرة في تحديد التغيرات في الاجور ،وبما ان تغيرات الاجور تعتمد بشدة على التغيرات الماضية في الاجور والاسعار ،فان من الصعوبة بالإمكان ان يتغير اتجاه الاجور النقدية والاسعار من خلال سياسات اتجاه الطلب ،اما اذا كانت الاجور والاسعار تعتمد مبدئيا على الاتجاهات الماضية في الاجور والاسعار ،فان العمال سوف يكونون بصورة ابطأ في تعديل توقعاتهم المتعلقة بالتضخم ،ومن ثم طلباتهم على الاجور وهذا يدل على ان مرحلة الاستقرار سوف تطول ،وان كلا من الناتج والعمالة سوف يكونان تحت مستوياتها التوازنية في الاجل الطويل ولفترة ممتدة ،وهناك العديد من التقديرات مختلفة ومتاحة للنفقات المرتبطة بتخفيض معدل التضخم ،مثال ذلك تقدير جورج بيري ،اذا استخدم سياسة مالية ونقدية مقيدة للحفاظ على معدل البطالة فوق معدله الطبيعي بنقطة مئوية ،فتن نتيجة الانخفاض في معدل التضخم ،سوف تكون اقل من نقطة مئوية واحدة حتى بعد ثلاث سنوات ،ويكون الناتج على هذا الاساس اقل بمقدار 50 الى 60 مليون دولار في كل من السنوات الثلاث ،وقد وصل ارثر اوكون الى نفس النتيجة بعد عرض ستة دراسات مختلفة ،وبناءا على هذا فقد قدر هذه الدراسات انه اذا بقي معدل البطالة مرتفعا بنقطة مئوية واحدة لمدة سنة ،فان معدل التضخم سوف ينخفض بمعدل ثلاث اعشار النقطة المئوية وقد قدر أيضا تكلفة انخفاض نقطة مئوية واحدة في معدل التضخم بحوالي 10% من الناتج القومي الاجمالي لسنة معينة ،وبناءا على هذه التقديرات فان تحقيق استقرار الاسعار سوف يكون امرا مكلفا الى حد بعيد ،وبسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية المقيدة فان كثيرا من الكينزيون يؤيدون استخدام سياسات اخرى تندمج مع

¹ -بنرة هشام وضيف الله محمد ، الدراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010) ، رؤية اقتصادية الجزائر 2014 ،ص 8

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

سياسة مالية ونقدية اقل توسعا، اما وجهت نظر النقديون تختلف عن الكينزيون في ثلاث قضايا فيما يتعلق بتخفيض التضخم ١- فعالية السياسة المالية، ٢- التكاليف، ٣- كفاءة برنامج ترشيد الاجور والاسعار والبرامج المماثلة، اذا يعتقد النقديون ان السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة في تغيير في عرض النقد، فأنها تكون غير فعالة في الاجل الطويل، فهم يرون ان الانخفاض في معدل التضخم، يقتضى انخفاضا في معدل نمو عرض النقد، اما فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم، فان النقديون يرون ان التكاليف ليست بالحجم الذي افترضه معظم الكينزيون^(١) ويعتقد النقديون ان الانخفاض المنتظم في معدل عرض النقد سوف يخفض معدل التضخم، ويخفض توقعات العمال فيما يخص مستوى الاسعار، ونتيجة لذلك فان العمال سوف يعدلون من طلبهم على الاجور وبذلك يعود معدل البطالة للحجم الطبيعي، ولتحقيق ادنى حد للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم، فان النقديون يفضلون تخفيض تدريجي في معدل نمو عرض النقد لان التخفيضات الحادة لها اثر عكسي على الاقتصاد، اما وجهة نظر التوقعات الرشيدة فهي تتناقض مع الكينزيون والنقديون فهم يعتقدون انه ليس هنا تبادل في ما بين التضخم والبطالة حتى في الاجل القصير، بافتراض ان البنك المركزي اعلن سياسة نقدية اقل توسع، وان التوقعات سوف تعدل على اساس منطقي، فان الناس سوف يتحققون من ان تضخم اقل سوف يحدث في المستقبل، وسوف تعدل الاجور والاسعار، ولكن الناتج والعمالة سوف يضلان كما هما، وبما ان ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة فان معدل التضخم يمكن تخفيضه بدون تكاليف، اما وجه نظر انصار جانب العرض فان شأنهم شأن منطري التوقعات الرشيدة، انه لا يوجد تبادل قصير الاجل بين التضخم والبطالة في الحقيقة ان الكثير من اصحاب نظرية جانب العرض يدعون الى انه من الممكن تخفيض كل من معدل التضخم والبطالة في الاجل القصير، وهم يدعون أيضا اذا نفذت السياسات التي يصون بها فان العرض الكلي لا بد وان يزيد ومن تحقيق معدلات اعلى من الناتج والعمالة ومستوى ادنى من الاسعار، ويعتقدون بان توقعات الناس سوف تتغير سريعا عندما ينجز برنامج العرض ونتيجة لذلك تزيد الاجور والاسعار بسرعة اقل وترتفع اسعار الفائدة

^١ مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ لنشر، 1999، الرياض، ص 426-428

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

جدول (4) ملخص وجهات النظر المتعلقة بتبادل التضخم – والبطالة وسياسات تخفيض التضخم

القضية	الكينزيون	النقديون	منظري التوقعات الرشيدة	انصار جانب العرض
التبادل طويل الاجل بين التضخم والبطالة	لا	لا	لا	لا
التبادل قصير الاجل بين التضخم والبطالة	نعم	نعم	لا	لا (*)
التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم	مرتفعة جدا	جوهرية	لا يوجد	لا يوجد
سياسات لتخفيض التضخم	سياسات مالية ونقدية اقل توسعية مع ترشيد الاجور والاسعار وبرامج اخرى	سياسات نقدية اقل توسعة	سياسات نقدية اقل توسعة	سياسات نقدية اقل توسعة مع تخفيضات في المعدلات الحدية للضرائب

المصدر :- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ لنشر، الرياض، 1999، ص 431

* يعتقد انصار جانب العرض انه اذا انجزت السياسات التي يوصون بها، فان كل من التضخم والبطالة سوف ينخفضان في الاجل القصير ويدل ذلك على ان تخفيض التضخم سوف يكون اكثر منفعة بدلا من ان يكون مكلفا

ثالثا :- دور سياسة استهداف التضخم في ميزان المدفوعات

يمارس التضخم تأثيرا ضارا في ميزان المدفوعات لان زيادة الدخول التي تتولد أثناء فترة التضخم تؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا ان الناتج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخول، وزيادة التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات مرتفعة، إضافة إلى ان فترات التضخم تكون السلع المحلية فيها ذات أسعار أعلى من مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية التي تملك ميزة تنافس سعرية وهذا يؤثر في وضع ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

أي ان التأثير الضار للتضخم في ميزان المدفوعات، عندما تكون القوة الشرائية الداخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الانتاج الداخلي، وعندما يزيد الميل الحدي للاستيراد و ثم تقل مقدرة الاقتصاد

¹ - مصطفى رشدي شبيحة، الموجز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 1978، ص 302.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

على التصدير، وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى العملة الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية إلى السلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات⁽¹⁾

يتأثر القطاع الصناعي بتضخم النفقة وذلك عن طريق ارتفاع الاجور، ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج المحلية والوسطية والاستثمارية المستوردة، ومن ثم فقد ترتفع الاسعار بشكل كبير وذلك في حالة ما اذا كانت هذه المستلزمات المستوردة تمثل نسبة كبيرة من الانتاج وكانت هناك صعوبات كبيرة في استيرادها مع ارتفاع في اسعارها العالمية الامر الذي قد ينجم عنه ارتفاع في تكاليف انتاج هذه القطاعات وظهور الاختناقات والطاقت العاطلة مما يعكس في النهاية على زيادة في تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم ارتفاع سعرها.

وبذلك يساهم التضخم على حدوث تدهور في كميات الصادرات من ناحية وزيادة الواردات من ناحية اخرى وهروب رؤوس الاموال الوطنية مما يؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات والذي بدوره قد يضيف ضغوطا اخرى الى الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد، فاذا لجأت الدولة على سبيل المثال الى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد، فأنها تؤدي الى انه بدلا من تسرب القوة الشرائية الفائضة الى العالم الخارجي، يكون من نتيجته توجيه هذه القوة الشرائية الى الاسواق المحلية الامر الذي يساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية الموجودة به، ويؤدي الاختلال ايضا في ميزان المدفوعات الى صعوبات في سعر الصرف الاجنبي ويجعل الاقتراض الخارجي اكثر صعوبة، وتغلب على العجز في ميزان المدفوعات من الممكن ان تلجأ الحكومة الى تخفيض قيمة عملتها الخارجية⁽²⁾.

نجد ان التضخم يسبب اختلال في ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية وارتفاع المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب، ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وانما على السلع المستورد ايضا، وهذا ما يؤدي بدوره الى امتصاص موارد الدولة من النقد الاجنبي، اما في حالة تغير الاستيراد يقل ما يمكن تسريبه من فائض القوه الشرائية الى الخارج، ويزيد من التأثير على السوق المحلية، بالزيادة في الطلب على السلع المحلية فيشتد ارتفاع الاسعار، هذا ما يهز من قيمته قياسا بالعملات الاجنبية⁽³⁾

¹ - صفاء عبد الجبار الموسوي وطه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، عمان 2014، ص 38

² - ابن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر، جامعة المسيلة - الجزائر، خلال الفترة 1990-2012، ص 47

³ - سمية حاجي، وصالح مفاح، رسالة ماجستير، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014، ص 212-213

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

تكون العلاقة عكسية بين التغيير في معدل التضخم و التغيير في ميزان المدفوعات لذلك يتأثر التغيير في ميزان المدفوعات بحجم التغيير في معدل التضخم، أي أن الحكومة عندما تعلن عن تخفيض في معدل التضخم في سنة ما فهذا سيؤدي الى زيادة في ميزان المدفوعات بعد سنة او سنتين اذ يمارس التضخم على ميزان المدفوعات تأثيراً سلبياً ، وقد تضطر الدولة للأفراط في الاقتراض مما يؤدي في النهاية الى تعرض القوة الشرائية للعملة المحلية للتدهور، كما أن تأثير التضخم على الميزان يكون أكثر وضوحاً إذا كان قطاع التجارة الخارجية يساهم بنسبة كبيرة في الدخل ، وإذا كان العجز جاري بميزان المدفوعات يمكنه امتصاص جزءاً من فائض الطلب ويحد من سرعة اندفاع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فان قدرة هذا العجز على امتصاص هذا الفائض تتوقف على امكانية الاقتصاد الوطني من تدبير تمويل العجز بميزان المعاملات الجارية لميزان المدفوعات فيؤثر التضخم على الواردات تأثيراً سلبياً ، اذ تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الاسعار المحلية بالداخل الامر الذي يؤدي الى زيادة الواردات نتيجة لانخفاض سعرها ، ويزداد الامر تعقيداً اذا كانت الواردات تتمتع بجودة اكثر من السلع المحلية المماثلة لها وينتج عن التضخم ايضاً اثار سلبية على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة التكاليف في هذه القطاعات مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات في الاسواق الخارجية وخصوصاً إذا كان الدولة لا تتمتع بموقف احتكاري في السوق العالمية، حيث لا يمكن لهذه الدولة نقل عبء هذه الزيادة الى المستهلك في الاسواق الخارجية، ففي هذه الحالة فان منتجي ومصدري هذه الدولة لا يحققون من صادراتهم الارباح المطلوبة والمرغب فيها، مما يدفع الدولة إلى التدخل عن طريق منح اعانات ويزداد الامر سوءاً اذا كانت صادرات الدولة لا تتمتع بالاستقرار في اسعارها ، كما ان زيادة الدخل التي تحقق لبعض الفئات الاجتماعية نتيجة التضخم ونتيجة الطلب على السلع المحلية القابلة لتصدير قد يؤثر على حجم السلع المصدرة⁽¹⁾، وهناك رأي آخر ينص على انه اذا زاد التضخم تنخفض قيمة العملة مما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع في البلد المتضخم وتكون ارباحه نسبياً.

يزداد تفاقم العجز في ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع إجراءات تمنع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك عن طريق وضع ضوابط تحد من الاستيراد، والذي يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية، نتيجة زيادة ارتفاع الأسعار المحلية ونقص المعروض منها وبالعكس في حالة الارتفاع. وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية⁽²⁾

¹ - ا.ين يوسف نوة ،مصدر سابق ،ص 45-46

² -مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990 ،ص 9

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم والاستقرار الاقتصادي

يترتب على التضخم ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية، تترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المستوردة وانخفاضه على السلع المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، لذلك يرتد على السوق المحلية عند ذلك تشتد ارتفاع معدلات الأسعار بسبب زيادة طلب السلع المحلية، لا سيما تلك البديلة للواردات⁽¹⁾

¹ -محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص321

الفصل الثاني

سياسة استهداف التخزين

بالاقتصاد الجزائري والمصري

وإمكانية الاستفادة منها في

الاقتصاد العراقي

تمهيد

تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار أي ضمان معدلات بطيئة لتغير مستويات الأسعار لأن انعدامه يؤدي إلى تشويه عملية صنع القرارات من قبل الاقتصاديين وانعدام ثقتهم في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي. لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل المدى للسياسة النقدية، كما تبين أيضا منذ بداية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة كمعدلات الفائدة، سعر الصرف و المجمعات النقدية لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف، مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحد من التضخم مع بداية التسعينات، عُرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم .

يهتم هذا الفصل بدراسة سياسة استهداف التضخم بالاقتصاد الجزائري والاقتصاد المصري دراسة تحليلية لوضع قواعد واسس رصينة يمكن من خلالها تطبيق السياسة في الاقتصاد العراقي

المبحث الاول :- تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وسياسة استهداف التضخم بالاقتصاد الجزائري

اولا :-أسباب التضخم في الجزائر

يعد التضخم من بين اكبر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر لاسيما في وقتنا الحاضر اذ يمكن توضيح أهم المتغيرات التي أدت الى التضخم في الجزائر، في ما يلي :

١- ارتفاع الطلب الداخلي : إن ارتفاع الطلب الداخلي على السلع والخدمات يعود مصدره الى عاملين رئيسيين، كان لهما الأثر المباشر والفعال على ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذان العاملان هما:

أ- النمو الديمغرافي: عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا كبير ونشيطا بعد الاستقلال اذ وصل معدل الولادات الى حوالي 4 % سنويا، وهي تصنف من بين أعلى المعدلات في العالم، وكان للزيادة السكانية الدور الرئيسي في ارتفاع حجم الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات مما ولد انفاقا استهلاكيا جديدا ولكون الفجوة بين ارتفاع الطلب الداخلي الاجمالي وتحرك الجهاز الإنتاجي الوطني لتغذية وكانت ولا تزال واسعة ويصعب التحكم فيها اتجهت الاسعار نحو الارتفاع المتزايد (تضخم داخلي) في ظل هذه الاوضاع ما كان امام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء الى الاستيراد لمواجهة هذا الطلب الاضافي وبالنتيجة استيراد التضخم (التضخم المستورد) ^(١).

ب- ارتفاع حجم الأجور: تمثل طبقات الأجور في الجزائر الطبقة الغالبة في المجتمع، وهذا الارتفاع لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات، ولا توجد ندرة في اليد العاملة ، ويساهم في ارتفاع المستوى العامل لأسعار من خلال تسببه ارتفاع في حجم الطلب الاستهلاكي الذي يعتبر عامل في ارتفاع الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات .

٢-الاصدار النقدي غير المراقب : ما يمكن تسجيله في هذا الصدد هو أن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني لا تعتبر بحد ذاتها سببا حقيقيا لإحداث التضخم في الجزائر لكن هذه الزيادة في كمية النقود كانت أكبر من أحجام المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالناتج الداخلي، الأمر الذي أدى الى حدوث اختلال في الكتلة النقدية ^(٢).

٣-توسع النفقات العامة : تعد النفقات من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار خلال فترة 2001-2014 هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وانماط الاستثمار التي اعتمدها الجزائر، من خلال تنفيذ

¹-Mourad BEN ACHEN Hou.inflaation.marginalisation.dar echrifa.p05

^٢-غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2006 ، ص 45

برامج الإنعاش الاقتصادي كدعم النمو والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة ، كما في زيادة كتلة الأجور خلال هذه الفترة ساهم أيضا في ارتفاع الاسعار ،وتعتبر الأجور المكون الرئيسي لنفقات التسير في ميزانية الدولة ⁽¹⁾

٤-التضخم المستورد:

يعتبر التضخم المستورد من المصادر الرئيسية التي تقوم بتغذية الضغوط التضخمية لاسيما في الدول التي تمتاز بانفتاح اقتصادي كبير على العالم الخارجي، كما هو حال الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بتبعيته للخارج، يعد الأثر المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية وتكاليف الإنتاج من أهم القنوات التي ينتقل عبرها التضخم في الاقتصاد العالمي الى الاقتصاد المحلي، فضلا عن قنوات أخرى مثل تأثير الفوائض المالية لميزان المدفوعات كارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية⁽²⁾

ثانيا :- تطور معدلات التضخم في الجزائر

الملاحظ في حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرفه الطلب، نظرا للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك، فالأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون بشكل محسوس ، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة⁽³⁾ ، ويعد التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أسباب داخلية وأخرى خارجية، في مجال صياغة إجمالي النقد والقروض بناء على التوقعات النقدية التي أعدها البنك، تقرر استخدام الأدوات النقدية، تطور الاقتصاد الكلي، فقد شهد ظهور في فائض السيولة في سوق المال، فقد تعافى الاقتصاد بالزيادة التراكمية للاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية نتيجة لارتفاع أسعار البترول لاسيما ما بين 2004-2008 اذ تجاوز سعر البرميل عتبة 100 دولار للبرميل الواحد، ومن ثم زيادة الأصول الأجنبية، مما سبب توسع العملة الجزائرية لذلك زاد الائتمان وزادت السيولة المتبقية من موارد صندوق التحكم وتقليل من الدين الخارجي خلال السداسي 2004-2006 و مساهمته في التخفيف من توسع السيولة في الاقتصاد.

¹ -مرايط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم و الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص 66

² - نفس المصدر السابق، ص 67

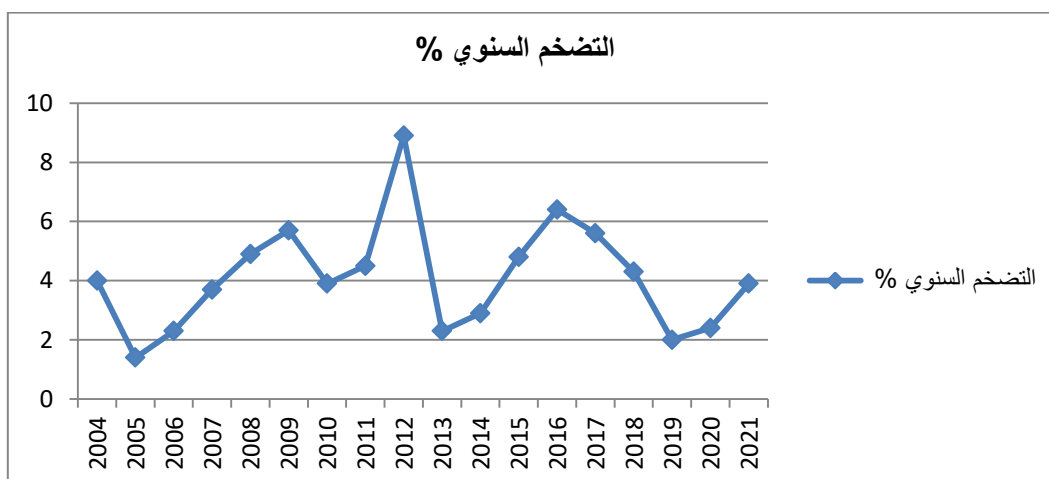
³ - العراف فائزة، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 ،الملتقى العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الجزائر، مايو 2009، ص 5 .

الجدول (5) تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة من (2004-2021)

العام	التضخم	العام	التضخم
2004	4.0	2013	2.30
2005	1.40	2014	2.90
2006	2.30	2015	4.80
2007	3.70	2016	6.40
2008	4.90	2017	5.60
2009	5.70	2018	4.30
2010	3.90	2019	2
2011	4.50	2020	2.40
2012	8.90	2021	3.9

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

الشكل (1) يوضح معدلات التضخم السنوي للجزائر



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

يلاحظ من الجدول (5) والشكل (1) اتجاه معدل التضخم في الجزائر بحدوث تقلبات نتيجة تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية لكن هناك تذبذب ملحوظ في معدلات التضخم إذ بلغ معدل التضخم 4.0% لعام 2004 ويعد هذا المعدل منخفض بالنسبة للأعوام السابقة ويعزى ذلك الانخفاض إلى عدة عوامل منها تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% ، والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، فضلا عن ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25% على اثر ثورة أسعار النفط لعام 2004 إذ ارتفعت الأسعار

ووصلت إلى 51.1 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر الى أن قاربت 147 دولار للبرميل في جويلية 2008. أما في عام 2005 فقدّر معدل التضخم بـ 1.4 % أي بتراجع قدر بحوالي نقطتين ونصف عما كان عليه عام 2004، هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية، فضلا عن انخفاض معدل السيولة المصرفية، كهدف للسياسات النقدية عن طريق تدخل بنك الجزائر في إطار سياسات السوق المقيدة لامتناس الفائض في السيولة لدى الجهاز المصرفي، وكذلك استمرار تحسن أسعار النفط اذ سجلت 50.64 دولار للبرميل عام 2005 ، وفي عام 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.3 % ثم ارتفع في عام 2007 إلى 3.7 % وذلك يعود إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه وارتفاع الرواتب والاجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، وارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية إلى 43 % فضلا عن ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية من 18.6 % عام 2006 إلى 21.5 % عام 2007 بعدما قدر عام 2005 بـ 11.22 % وكلها عوامل داخلية ساعدت على ارتفاع معدل التضخم⁽¹⁾.

وفي عام 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7 % والسبب و راء ذلك هو حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية الطازجة على اثر التضخم المستورد الذي حدث عام 2008، جراء الأزمة المالية التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، لاسيما وأن 60 % من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر، مع تراجع أسعار البترول من 94.45 دولار للبرميل عام 2008 إلى دولار 61.06 للبرميل عام 2009 . أما في عام 2012 بلغ معدل التضخم ذروته خلال هذه المدة ، اذ قفز بقيمة 4 نقاط من 4.6 % عام 2011 الى 8.9 % عام 2012⁽²⁾ وهو تقريبا ضعف المعدل السابق تفسر هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة، على الرغم من التحسن الذي عرفته أسعار البترول عام 2012 لكن عام 2013 سجلت تراجعا محسوسا وسريعا، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات، اذ قدر بنسبة 2.3 % وعرف تضخم أسعار المواد الغذائية تراجعا اذ بلغت وتيرته 3.18 % وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006⁽³⁾.

واصل معدل التضخم تباطئه في عام 2014 بتسجيلها معدل 2.9 % وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، لكن في عام 2015 عرف ارتفاعا اذ قدر بـ 4.8 % واستمر هذا الارتفاع لغاية عام 2016 اذ وصل إلى 4.8 % وهذا بسبب انخفاض سعر البرميل من 10.55 دولار في النصف الاول من عام 2014 إلى 58.23 دولار في النصف الأول من عام 2015 ، فضلا عن قانون المالية لعام 2016

¹ -تقرير ،بنك الجزائر ، 2009،ص 174.

² تقرير، بنك الجزائر ، 2013،ص 178.

³ تقرير ،بنك الجزائر ، 2018،ص 135.

والذي يتضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود، ما انعكس على أسعار كل السلع والخدمات، ومع حلول عام 2017 عرف معدل التضخم تراجعاً بلغ 5.6⁽¹⁾. واستمر هذا التباطؤ لغاية عام 2020 إذ كان معدل التضخم يقدر بـ 4.3% عام 2018 انتقل إلى 2.4 % عام 2020، يرجع هذا الانخفاض إلى عودة أسعار البترول إلى الارتفاع، فضلاً عن نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكلية، وتجسيد النموذج الاقتصادي الجديد⁽²⁾.

ثالثاً: دوافع انتهاج سياسة استهداف التضخم في الجزائر

واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين، هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم، وقد استندت تلك السياسة على فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات الوسيطة وتلك الأهداف، ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين هما:

- 1- التناقض بين الأهداف: إذ يخلق التناقض بين أهداف السياسة النقدية حالة من عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء الأسواق بشأن أي منها له الأولوية في التحقيق، مما يؤدي إلى عدم الثقة بمقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه لاسيما فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه بالأوقات الصعبة التي تحتاج إلى بناء الثقة لدى عملاء السوق.
- 2- تغير قوة ارتباط المتغيرات الوسيطة: ويعود السبب الثاني لتعثر هذه السياسة إلى أن هذه المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو أسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج الوطني ومعدل التضخم من وقت إلى آخر، فضلاً عن هذين السببين، فإن تبني نظام استهداف التضخم كإطار عام حديث للسياسة النقدية في العديد من الاقتصاديات خلال الاعوام السابقة يعد دافع ومحفز قوي، وأن الدول التي تبنت تلك السياسة الجديدة تمكنت من تخفيض كل من معدلات التضخم وهامش الخطأ في حساب التضخم في سياستها النقدية، فضلاً عن ذلك فقد ساهم هذا في رفع مصداقية السياسة النقدية وخفض حدة التقلبات في معدل التضخم وزيادة استقراره، فالأدلة الرقمية تشير إلى أن نظام استهداف التضخم له أثر إيجابي على مصداقية الدولة وأداء سياستها

¹ تقرير. بنك الجزائر، 2019، ص 164.

² صندوق النقد العربي، 2020، ص 142.

النقدية ، كما أنه يقلل من معدلات التضخم المتوقعة ⁽¹⁾ . ومن العوامل التي ساهمت في تبني هذه السياسة نذكر منها الآتي ⁽²⁾ :-

أ- ارتفاع معدلات التضخم في الثمانينات القرن الماضي، الأمر الذي اثر على معدلات النمو الاقتصادي وعلى تخفيض الموارد الاقتصادية، وهذا استوجب تخفيض التضخم والتحكم فيه

ب- إن الاعتماد على المجمعات النقدية كمستهدفات وسيطيه نتج عنها مشاكل في ظل اتساع الابتكارات المالية إلى جانب عدم الاتفاق حول المجمع الأكثر دلالة على التضخم، وقد توصلت بعض الدراسات التي أجريت على السياسات النقدية المتبعة في عدد من الدول النامية، إلى أن هذه الدول عادة ما تنقسم بين استهداف المعروض النقدي أو سعر الصرف أو التضخم، ثم تخلى العديد منها عن استهداف سعر الصرف على أثر أزمات العمالة فأصبح الاتجاه العام هو المزج بين استهداف المعروض النقدي والتضخم .

ج- تطرح سياسة استهداف المجمعات النقدية مشكلة المحافظ المالية نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل، مما يؤدي إلى اختلاف تشكيلة المجمعات النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم، إذ ان انخفاض أسعار الفائدة قصيرة المدى مقارنة بأسعارها في المدى الطويل يساعد على تضخيم المجمعات الواسعة بسبب أن الاقتصاديون الغير ماليين سيوظفون أموالهم في شكل سندات أكثر منها في شكل ودائع لأجل .

ح- عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم الذي خلق مشكلة سياسة نقدية تستهدف المجمعات النقدية، مما نتج عنه التقليل من قيمته والتخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم، وعدم استقرار هذه العلاقة لا تعطي نتائج مرضية لتحقيق تضخم منخفض

خ- تسعى البنوك لتحديد معدل للتضخم في فترة محددة لتجنب مشكلة تضارب الاستهدافات (سعر الصرف، المجمعات النقدية)

رابعاً :- واقع تطبيق بنك الجزائر لسياسة استهداف التضخم

وضع بنك الجزائر نموذج تنبؤ للتضخم على المدى القصير وسنحاول دراسة مدى توفر شروط ومتطلبات تطبيق بنك الجزائر لسياسة الاستهداف :

¹ - عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، 2002، ص 127

² إيمان دائرة، حنان بلخادم، سياسة استهداف التضخم دراسة حالة الدول النامية (الجزائر، البرازيل، المكسيك) خلال الفترة 2009-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص،

١- استقلالية البنك المركزي : أعطى قانون النقد والقرض 10\90 استقلالية البنك الجزائر اذ أصبح مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال وذلك حسب المادة 11 من هذا القانون، ثم أن صدور الأمر 0.3-11 المؤرخ في عام 2003 قلص استقلالية بنك الجزائر من خلال تقليصه لصلاحيات محافظ بنك الجزائر، ثم تم اتخاذ تدابير جديدة عام 2010 عن طريق الأمر 04-10 اذ عزز هذا الأمر دور بنك الجزائر في مجال الإشراف والرقابة المصرفية ومنحه صلاحيات أوسع واستقلالية أكبر^(١).

٢- توفر هدف وحيد للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار: إن الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل يعد أحد شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم، لكن لو نظرنا إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر فهي متعددة ولم تجعل التحكم في التضخم الهدف الأساسي والوحيد لها، كما يتطلب أن يكون للبنك آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، وأن يملك بنك للمعلومات عن المتغيرات المفسرة للتضخم إذا أراد أن يطبق سياسة الاستهداف، فقد اكتفى بنك الجزائر منذ عام 2010 بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم(نموذج أحادي المتغير للسلسلة الزمنية) في المدى القصير على أفق عام واحدة فقط ، ثم طور نموذج للتنبؤ بالتضخم على أفق سنتين ابتداء من 2012 ، وتبقى هذه النظرة الاستشرافية لمحددات التضخم غير كافية، لأنها لم تقدم استشرافا على المدى الطويل^(٢)

٣- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: ويمكن التنبؤ بها، فالسلطة النقدية يجب أن تكون لها القدرة على وضع نموذج ديناميكي للتضخم يمكن التحكم فيه وتحقيقه وفقا للمعلومات المتاحة عن طريق أدواتها النقدية بفعالية في حالة انحراف المعدل المستهدف عن قيمته الحقيقية^(٣)

٤- الشفافية: يتعين على بنك الجزائر تعزيز الشفافية بتكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه و امكانية تحقيق ذلك حتى يأخذ الاقتصاديين قراراتهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف المستقبلية التي لاتزال مرتبطة أساسا بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية لها ولا تكتفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع إليها بنك الجزائر تسأله عن مدى تحقيق

^١ بشيشي وليد، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد، 2017، ص 114.

^٢ طيبة عبد العزيز وبن مريم محمد، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 1، 2020، ص 59

^٣ - بشيشي وليد ومجلخ سليم، مصدر سابق، ص 56.

أهدافه، لذا يتعين تحديد هيئة معينة تكلف بهذه المهمة لاسيما إذا كانت هذه الهيئة مستقلة يعينها رئيس الجمهورية⁽¹⁾.

توجد عدة صعوبات تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني التي تمنع السلطة النقدية من ممارسة استهداف التضخم بفاعلية، ويعتمد الاقتصاد الجزائري على إنتاج الثروات النفطية التي تشكل معظم صادراته وهذا ما يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، إذ أن جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن ولا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية وهو الأمر الذي يؤثر على معدل التضخم في المستقبل، كما يتميز النظام البنكي بعدم الكفاءة، وهذا يؤثر بالسلب على معدل التضخم المستهدف، إذ أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية لذلك يترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه الأمر الذي يؤدي إلى نشوء العديد من الفجوات التضخمية⁽²⁾.

خامسا :- التوجه نحو سياسة استهداف التضخم في الجزائر

قام بنك الجزائر بإصدار بعض الأجراءات القانونية والتنظيمية الخاصة بتنفيذ السياسة النقدية قبل أن يعلن في عام 2011 عن توجه جديد في إدارة السياسة النقدية عن طريق سياسة استهداف التضخم. وتحديد مجال مستهدف التضخم (4% - 5%)

١- تأثير التضخم على معدلات البطالة في الجزائر للفترة من (2004-2021)

إن العلاقة بين التضخم والبطالة سببه زيادة الطلب فإن ذلك يعني زيادة الإنتاج، وبما أن المؤسسات تسعى إلى زيادة إنتاجها من أجل ذلك تعمل على توظيف أكبر عدد من العمال، وإعطاءهم أجور عالية الأمر الذي سينعكس على الأسعار فتزداد ارتفاعا مما يؤدي إلى تراجع الطلب وشيوع حالة من الركود والكساد الاقتصادي مع ما يرافقه من زيادة في معدلات البطالة، وكما هو الحال في الجزائر فإن سرعة تغيير الأجور غير مرتبطة بشكل كبير بالتضخم نظرا لعدم وجود نقابات قوية ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الجزائري يتلائم معه ارتباط الأسعار بالأجور إذ أن ما بين (2008-2015) لم ترتفع الأجور إلا بمستويات ضئيلة إذ انتقل الحد الأدنى من 2000 إلى 4000 إلى 6000 دينار وعند انتقال الأجر القاعدي من 4000 إلى 12000 نهاية الأمر، حدث تطور من إذ الكم قابليه معدل أعلى لتراجع القدرة الشرائية، وتضاف أسباب هذه الأخيرة أن الجزائر تباع 98% من صادراتها بالدولار الضعيف وتشترى 70% من حاجياتها باليورو القوي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات فيؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن

¹ طيبة عبد العزيز وبن مريم محمد، مصدر سابق، ص 60 .

² بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، مصدر سابق، ص 50 .

الجزائري، وإن من انسب الطرق هي الطريقة الوحيدة التي ستمكن الدولة من ضبط أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للجزائريين هي الاحتفاظ ببعض المؤسسات العمومية للصناعات الغذائية بهدف الاعتماد عليها في ضبط الأسعار وتنظيم السوق ، وذلك من أجل الإبقاء على يد الدولة في السوق وعدم فسخ المجال للقطاع الخاص للتلاعب بالأسعار ، ان الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة هو انها كانت تعتقد بأن التنازل عن جميع المؤسسات العمومية للقطاع الخاص سيفتح باب المنافسة ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، غير أن ما حدث هو العكس إذ أن المنافسة لم تدفع القطاع الخاص على خفض الأسعار، بل أدت إلى سيطرت ظاهرة المضاربة في الأسعار على السوق في جميع القطاعات التي انسحبت منها الدولة كلياً⁽¹⁾ .

يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الدول الأخرى من معدلات التضخم والبطالة المرتفعة، ومن آثارهما السلبية العديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، و تشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من البطالة إلى التضخم، بينما تشير دراسات أخرى إلى انه لا توجد علاقة سببية بينهما، ودراسات أخرى أن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة تبادلية مزدوجة، وبحكم أن الدولة قررت التحكم في استقرار الأسعار عن طريق استهداف التضخم، فكيف ينعكس ذلك على البطالة في الجزائر، الجدول الاتي يوضح تطور كل من معدل التضخم الفعلي، ومعدل البطالة في الجزائر خلال مدة البحث(2004-2021)

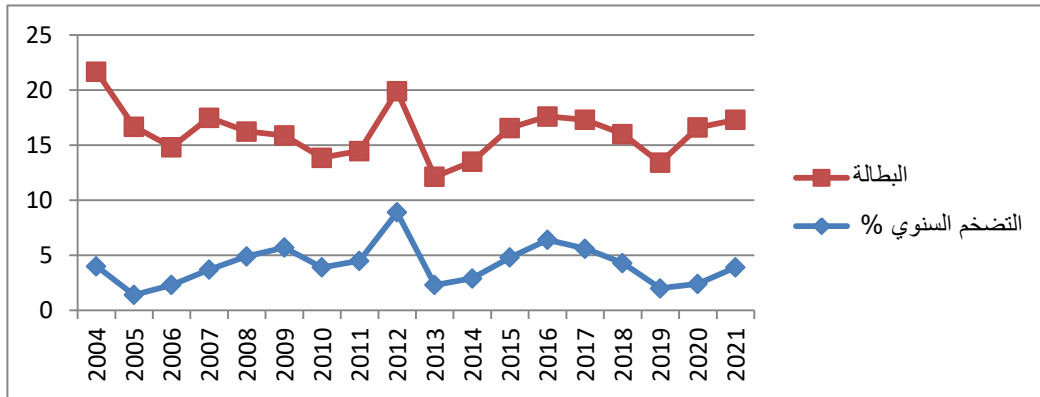
الجدول (6) تطور معدل البطالة خلال الفترة(2004-2021)

العام	التضخم	البطالة	العام	التضخم	البطالة
2004	4.0	17.66	2013	2.30	9.83
2005	1.40	15.27	2014	2.90	10.60
2006	2.30	12.51	2015	4.80	11.76
2007	3.70	13.79	2016	6.40	11.2
2008	4.90	11.33	2017	5.60	11.7
2009	5.70	10.17	2018	4.30	11.7
2010	3.90	9.96	2019	2	11.4
2011	4.50	9.97	2020	2.40	14.2
2012	8.90	11	2021	3.9	13.4

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر لسنوات مختلفة

¹ - مقدم سلمان و أميرة عبدالله، البطالة والتضخم حالة الجزائر 2000-2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان، 2016، ص 99 .

الشكل (2) تطور معدلات التضخم والبطالة للجزائر



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

عرفت معدلات البطالة خلال فترة الدراسة (2004-2021) عدة تذبذبات كما هو موضح في الشكل رقم (2) وهذا يعود إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول ، اذ تم إطلاق البرامج الخماسية ومن بين أهداف هذه البرامج تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة، فضلا عن هذه البرامج فقد قامت الدولة بتطبيق مجموعة من الإجراءات ضمن أطر مؤسسية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب

يعد عام 2012 أعلى نسبة للتضخم بمعدل 8.9% ويقابلها معدل البطالة بـ11% ، و من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن نسبة البطالة المرتفعة التي ميزت الجزائر، أخذت في الانخفاض اذ بلغت النسبة عام 2013 إلى أدنى حد بـ 9.83% ويعود ذلك إلى التدابير والسياسات التي انتهجتها الحكومة للنهوض بالتشغيل، وكان من بيننا صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن أقرت الحكومة إجراءات مهمة لنهوض بهذا القطاع الذي سيستوعب نسبة معتبرة من اليد العاملة، وكذلك إقرار الحكومة ، لمجموعة من البرامج التكميلية خارج الميزانية العامة، من أهمها برنامج التنمية الفلاحية عام 2003 الذي وفر 455000 فرصة عمل لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص لو 70 مليار دولار وفر 200000 فرصة عمل ، كما خصصت الحكومة مبلغ 250 مليون دولار عام 2004 للقضاء على البطالة، فضلا عن رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دج، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) كما يرجع سبب انخفاض معدلات البطالة أيضا إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأيضا نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2695528 فرصة عمل في فترة ما بين 2000-2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار

دينار جزائري ، كما يعتبر المخطط الخماسي 2010-2014 أحد أبرز البرامج الداعمة لسياسة التشغيل وترقية الحياة اليومية للمواطن، فرغم الزيادات المعتبرة في نسبة السكان إلا أن معدلات البطالة بقيت ثابتة ولم تتجاوز عتبة 11 % والمسجلة عام 2012 ، وقد تم إقرار خلال هذا الخماسي تخصيص 40 % من موارد المخطط لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، إذ أن البرنامج الخماسي يرسم كيف استحداث 3 ملايين فرصة عمل في غضون عام 2014 ، من ضمنها 150000 في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وكنتيجة الانخفاض أسعار البترول مرة أخرى عام 2015 ، واستهلاك نسبة كبيرة من احتياطي الصرف، جعل الحكومة تعمل على سياسة التقشف لمواجهة الازمة ، وكان أول قراراتها تجميد عملية التوظيف في أغلب القطاعات، وكذا تعديل قانون التقاعد الذي ألغى التقاعد النسبي وتوحيد سن التقاعد بـ 60 عام لكافة المستويات، وهذا ما جسده ارتفاع نسب البطالة عام 2015 و2016 ، في ظل فشل القطاعات الاقتصادية عن توظيف عدد كبير من العاطلين عن العمل⁽¹⁾ .

أما عامي 2017 ، 2018 شهد معدل للبطالة خلال فترة البحث بمعدل 11.7% اما في عام 2019 قبل حدوث جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) فقد قدرت نسبة البطالة في الجزائر بـ 11.4 % بانخفاض طفيف قدره 0.3% مقارنة بعام 2018 التي سجلت نسبة 11.7%، ويشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء أن عدد العاطلين عن العمل عام 2019 قد بلغ 1449 الف عاطل عن العمل مقارنة بعام 2018 التي سجلت 1462 الف عاطل عن العمل، وتشير التقارير أن 663 ألف عاطل عن العمل لا يملكون شهادات جامعية أي بنسبة 8.45 % من مجموع العاطلين عن العمل، في حين يشكل خريجي التعليم العالي نسبة 8.27 % أما خريجي التدريب المهني يشكل 5.26% وعليه فالأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من حدة البطالة إذ سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14.2 % عام 2020 مقارنة بعام 2019 التي سجلت 11.4% فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء عمقت من حدة البطالة الاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل: الحرفيين، التجار، عمال النقل الخاص، عمال المقاهي، عمال قاعات الحفلات والفنادق، عمال قطاع السياحة والخدمات وغيرهم، إذ أظهر مسح أجرته وزارة العمل على عينة من 3600 شركة يعمل بها 440171 عامل أن حوالي 500 ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء الأزمة الصحية، فانعكس هذا سلبا على القوة الشرائية للأفراد .

¹ بوقجان وسام، واضح فواز، دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (COVID-19) على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد: الثامن العدد: الثاني/ ديسمبر-2021، ص 204-205 .

نستنتج أن التغيرات التي تحدث على مستوى التضخم لم تؤثر على معدل البطالة فالملاحظ عندما ينخفض معدل التضخم أو يرتفع فإن معدل البطالة لا يتأثر بهذه التغيرات، ربما ترجع أسباب البطالة في الجزائر إلى أسباب أخرى، مما يجعل سياسة استهداف التضخم غير فعالة في التحكم من معدل البطالة في الجزائر

٢- اثر التضخم على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2004-2021)

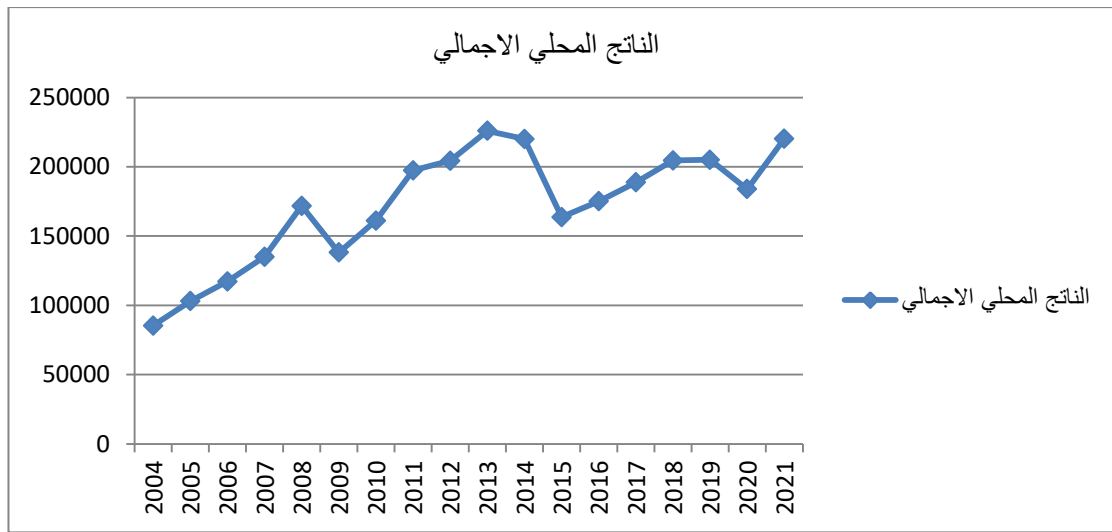
يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على أداء النشاط الاقتصادي لأي بلد، وهو يتأثر بعدة عوامل ومحددات ، ويعتبر التضخم من أهم متغيرات الاقتصاد الكلي التي نالت اهتمام الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية باعتباره يؤثر على النمو الاقتصادي مباشرة، اذ يعد ارتفاع التضخم في الدول من المشكلات العالمية التي تقوض النمو الاقتصادي وتؤثر على رفاه المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية، نظريا يتأثر معدل النمو الاقتصادي لأي دولة بمعدل التضخم فيها، فإذا شهدت معدلات تضخم مرتفعة فإن ذلك سوف ينعكس سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي، وفيما يلي سوف نرى إن كان معدل التضخم يؤثر على معدل النمو الاقتصادي الجزائر أم لا ، والجدول (7) يوضح تغيرات كل من معدل التضخم والنمو الاقتصادي (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) في الجزائر خلال المدة (2004-2021)

جدول (7) تطور كل من معدل التضخم و نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

العام	التضخم	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	العام	التضخم	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو
2004	4.0	85352		2013	2.30	225933	10.5
2005	1.40	10307.1	20.7	2014	2.90	220091	-2.5
2006	2.30	11722	13.7	2015	4.80	163673	-25.6
2007	3.70	13503.2	15.1	2016	6.40	175146	7.0
2008	4.90	17175.6	27.1	2017	5.60	188762	7.7
2009	5.70	13812.6	-19.5	2018	4.30	204523	8.3
2010	3.90	16115.9	16.6	2019	2	205011	0.2
2011	4.50	19745	22.5	2020	2.40	183838	-10.3
2012	8.90	204289	3.4	2021	3.9	220215	19.7

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية خلال الفترة من (2004-2021) لبنك الجزائر

الشكل (3) الناتج المحلي الاجمالي



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

شهدت المدة (2004-2021) عدة تذبذبات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومقابل ذلك عرف معدل التضخم بدوره عدة تغيرات كما في الشكل (3) ، أثر الركود الذي سجل منذ عام 2006 في قطاع المحروقات سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني، الأمر الذي تطلب أداء أقوى خارج قطاع المحروقات، وبتعبير آخر فإنه يجب تشجيع نمو شامل يعتمد على المكنانيات الحقيقية للنمو خارج قطاع المحروقات، وإن كانت الاستثمارات العمومية ونفقات التجهيز قد ساهمت في تحفيز النمو خارج قطاع المحروقات بنسبة قدرت بـ 6.8% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2005-2012) وساهمت أيضا في تخفيض البطالة، فإن دور النفقات العمومية كمحفز للنشاط الاقتصادي كان ضعيفا نسبيا. لذا فإنه يجب تعديل هذا الدور وفق مساهمته في تحقيق إمكانات النمو الصناعي وتوسع مداخل الدولة خارج قطاع المحروقات

خلال عام 2008 والتي شهدت أزمة مالية حادة، استمرت وتيرة الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي الجزائري، رغم الركود في قطاع المحروقات، للعام الثالثة على التوالي، إضافة إلى الأداء السلبي لقطاع الفلاحة، فقد نما اجمالي الناتج الداخلي بفضل حيوية قطاع البناء والتشغيل العمومية، والصناعة و الخدمات. كما أن النمو خارج قطاع المحروقات فاق 6% للعام الثانية على التوالي، بينما بقي التضخم تحت السيطرة (3.70) لعام 2007

سجل القطاع الثانوي نموا بوتريية 22.5% عام 2011 بدلا من 16.6% عام 2010 ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير وزيادة إجمالي الاستثمار العمومي فضلا عن ذلك فقد عرفت أنشطة قطاع الخدمات

عموما، نتيجة تحسن القيمة المضافة لأنشطة البريد والاتصالات وأنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

إذا نلاحظ انخفاض معدل التضخم عام 2010، إلى 3.90% كما عرف أيضا عام 2012 ارتفاعا كبيرا وصل إلى 8.90% وهي نسبة كبيرة والسبب يعود إلى الزيادة الكبيرة في الأجور بأثر رجعي، ثم انخفض في العامين المتواليين وعاود الارتفاع عام 2015 إذ بلغت نسبته 4.80 تزامنا مع انخفاض أسعار النفط بعد عام 2014 والتي وصلت إلى 16.47 دولار للبرميل عام 2016، سجل معدل النمو الاقتصادي في بداية فترة الدراسة عام 2009 معدل منخفض 19.5%- بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم بعدها سجل نوع من الاستقرار عند 16.6% عام 2010

في ظل هذه الظروف، لقد سجل الناتج المحلي الاجمالي عام 2012 نموا قدره 3.4% غير أن هذه النسبة تبقى أقل من تلك المسجلة عام 2011 والمقدرة بـ 22.5% وفي ظل التحكم في التضخم، واصل الطلب الداخلي المتمثل في الاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي دعمه للنمو الاقتصادي، فقد سجل الاستهلاك النهائي الوطني عام 2012 ارتفاعا قدر وبالعودة إلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد تحسنا من عام إلى أخرى إذ انتقل من 3.4% عام 2012 إلى 10.5% في عام 2013، ولكنه انخفض بشكل حاد جدا عام 2015 إذ قدر بـ (25.6%-) ثم عاود الارتفاع عام 2017 و2018 ليبلغ على التوالي 7.7%، 8.3% ثم تراجع معدل النمو الاقتصادي في عامي 2019 و2020 ليقدر بـ 0.2% و -10.3% على التوالي.

في هذه الفترة 2015-2018 فقد تراجعت جميع المتغيرات الاقتصادية خاصة النمو الاقتصادي بسبب تراجع أسعار النفط وانعكس التضخم سلبا على النمو الاقتصادي فالملاحظ عندما ينخفض معدل التضخم فإن النمو الاقتصادي ينخفض هو الآخر، مما يجعل سياسة استهداف التضخم غير فعالة وتأثيرها طفيف في زيادة من النمو الاقتصادي في الجزائر

3- اثر التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من (2004-2021)

تعد المبادلات التجارية المتضمنة في ميزان المدفوعات مؤشر معتبرا لعلاقات البلد مع العالم الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى مرآة عاكسة لطبيعة السياسات التجارية المعتمدة داخل البلد، وأيضا يعتبر كمؤشر عن أوضاع اقتصادية تسود اقتصاد البلد في فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى اتخاذ وسائل تصحيحية فعالة وناجعة لاسيما إعادة التوازن في حالة وجود اختلالات مستمرة وهيكلية اتجاه اقتصاد البلد، ومن خلال ذلك كيف يمكن أن ينعكس استهداف التضخم على ميزان المدفوعات، ان زيادة الطلب الكلي والتي

الفصل الثاني: سياسة استهداف التضخم بالاقتصاد الجزائري والمصري وامكانية الافادة منها في الاقتصاد العراقي

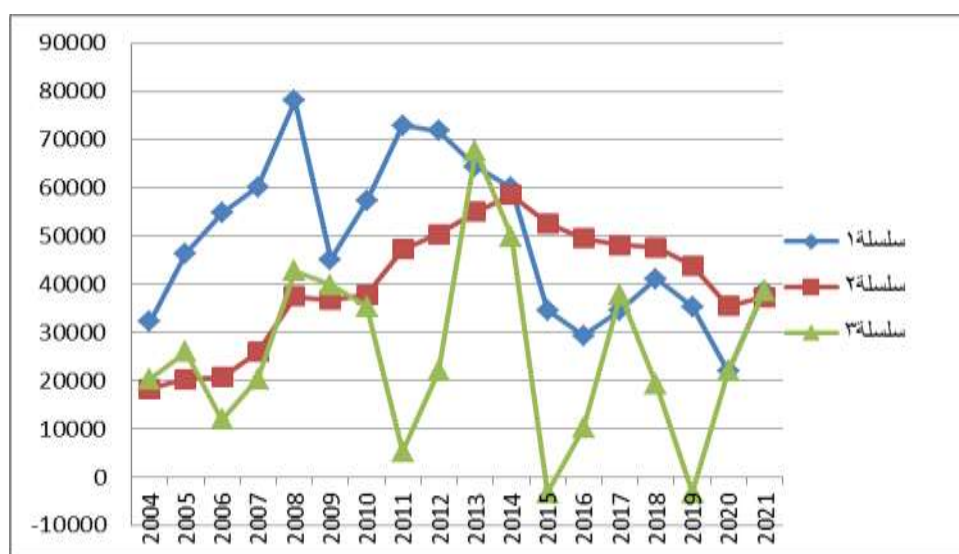
ال تقابلها زيادة فعلية في الإنتاج، سوف تؤدي إلى زيادة الاستيراد وزيادة استهلاك السلع اليي كانت موجهة للتصدير، وبالتالي فإن زيادة الواردات ونقص الصادرات سوف يحدث عجزا في ميزان المدفوعات وابتداء من عام 2004 بدأ ميزان المدفوعات الجزائري بتسجيل فوائض كانت معتبرة في بعض الأحيان، رافقت هذه الفوائض تطورات هامة في احتياطات الصرف وفوائض في الحساب التجاري أيضا، مع معدلات تضخم منخفضة نسبيا، وفي عام 2010 سجل ميزان المدفوعات فائضا كبيرا مقارنة بالعام السابق أي 2009 اذ بلغ الفائض فيها 369012 مليار دولار ومرد ذلك هو التحسن المستمر في سعر برميل البترول، والذي قدر بـ 80.2 دولار عام 2010 مقابل دولار عام 2009، وواصل ميزان المدفوعات الجزائري تسجيل فائض، في عام 2011 اذ بلغ رصيده 81770 مليار دولار، معززا بذلك الوضعية الاملائية الخارجية للجزائر، في وضع يتميز بتراجع الدين الخارجي وهكذا تراكم احتياطات الصرف، لكنه عاد مرة أخرى لتسجيل عجز قدر بـ 590281 مليار دولار عام 2014 وتواصل هذا العجز وارتفع الى غاية 3246- مليار دولار عام 2019، مرتفعا أيضا مع ارتفاع نسبي في معدلات التضخم، ويرجع ذلك الدرجة الأولى إلى انهيار أسعار المحروقات، واستمر ميزان المدفوعات الجزائري في تسجيل العجز خلال سنتي 2020 و2021 ليبلغ في آخر فترة الدراسة 38558 مليار دولار

الجدول (8) تطور كل من معدل التضخم وميزان المدفوعات خلال الفترة (2004-2021) وحدة القياس مليون دولار

العام	التضخم	الصادرات	الواردات	ميزان المدفوعات	العام	التضخم	الصادرات	الواردات	ميزان المدفوعات
2004	4.0	32234.3	1830.8	111741	2013	2.30	64378	55028	647030
2005	1.40	46321.4	2035.7	230395	2014	2.90	60040	58580	590281
2006	2.30	54733.7	20680.1	210602	2015	4.80	34565	52649	-3250
2007	3.70	60183.1	25992.3	232819	2016	6.40	29309	49437	10119
2008	4.90	78113.6	37444.2	336735	2017	5.60	34569	48076	37815
2009	5.70	45078.2	36754.7	369012	2018	4.30	41115	47589	19190
2010	3.90	57218	37805.4	444401	2019	2	35312	43806	-3246
2011	4.50	7288	47247	81770	2020	2.40	21925	35421	21925
2012	8.90	71806	50376	127779	2021	3.9	38558	37405	38558

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر لعدة سنوات مختلفة

الشكل (4) ميزان المدفوعات في الجزائر



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

الفترة من (2004 - 2010) تعد فترة مميزة اذ تمكنت الجزائر من تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية مسبقا، وتحويل جزء من المديونية الى استثمارات، وقد قدرت المديونية عام 2004 بمبلغ 25 مليار دولار، وانخفضت لتصل إلى 17.19 مليار دولار عام 2005. من جهة أخرى، فقد تم تسديد مجمل الديون الخارجية الكلية لنادي باريس ولندن ومؤسسات متعددة الأطراف ما بين عام 2004 إلى نهاية 2006، وبذلك تكون الجزائر قد سددت أكثر من 16 مليار دولار. مما جعل الاقتصاد الوطني الجزائري يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية

ومن الملاحظ أيضا خلال هذه الفترة استمرار ميزان المدفوعات في تسجيل فوائض، ويرجع الفضل في ذلك الى استمرار ارتفاع أسعار النفط، اذ ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من 322343 مليار دولار عام 2004 إلى 781136 مليار دولار عام 2008، وفي نفس الفترة أيضا كانت معدلات التضخم معقولة جدا اذ بلغت أقصى نسبة عام 2009 بمعدل 5.70% وبالعودة إلى ميزان المدفوعات نلاحظ أنه سجل تحسنا كبيرا جدا عام 2007 اذ انتقل من فائض قدره 210602 مليار دولار عام 2006 إلى فائض قدره 232819 مليار دولار وذلك على الرغم من أن الواردات من السلع والخدمات قد سجلت نموا قدر ب 259923% وسجلت صادرات المحروقات زيادة بقدر 601831 % عام 2007 في الوقت الذي انتقل فيه السعر المتوسط للبرميل الواحد من النفط من 65.7 دولار عام 2006 إلى 74.7 دولار عام 2007

في عام 2008 واصل ميزان المدفوعات الجزائري تسجيل فوائض معتبرة، اذ بلغ فائض الميزان الجاري لعام 2008 بكاملها مستوى 336735 مليار دولار، وهو ما يمثل 20.2 % من اجمالي الناتج

الداخلي، وقد تحقق ذلك بغض النظر عن الانخفاض في الأسعار العالمية للمحروقات في الثلاثي الرابع من عام 2008 انخفض عام 2009 ليقدر بـ 369012 مليار دولار وهي نفس العام التي سجلت أعلى معدل تضخم خلال الفترة من 2004 إلى 2011 اذ بلغ 4.50%

وفي عام 2011 استمر الفائض في ميزان المدفوعات الجزائري، اذ سجل رصيدا قدر بـ 81770 مليار دولار، معززا بذلك الوضعية المالية الخارجية للجزائر. وفي عام 2012 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا بلغ بذلك 8.98% كما انخفض فائض ميزان المدفوعات ليصل إلى 81770 مليار دولار، إلا أن الوضعية المالية الجزائرية مازالت قوية، وفي عام 2013 تراجع رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بشكل ملحوظ اذ قدر بـ 64703 مليار دولار فقط، وفي عام 2014 حقق عجزا قدر بـ 59028 مليار دولار، ولعل سبب هذا التراجع في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري هو الأزمة العالمية، المتمثلة في انهيار أسعار البترول، وبالتالي تراجع قيمة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الجزائر بشكل أساسي، وتواصل هذا العجز في ميزان المدفوعات مع ارتفاع قيمته اذ بلغ في السنوات 2015 و2016 و2017 و3250، 10119، 37815، مليار دولار على التوالي، والسبب في ذلك دائما هو تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع الواردات، وفي عام 2018 تراجعت قيمة العجز في رصيد ميزان المدفوعات لتبلغ 19190 مليار دولار مقابل 37815 مليار دولار في عام 2017، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية للسلع بنسبة 41115% عام 2018، في ظرف متميز بالركود الكلي تقريبا لواردات السلع

ما رأيناه في هذا التحليل جعلنا نعتقد بعدم وجود علاقة من أي نوع بين معدلات التضخم ووضعية ميزان المدفوعات، اذ نلاحظ أن هذا الأخرى يتأثر بصورة سريعة ومباشرة بحالة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية اذ تشكل هذه المادة ما جاوز 97% من صادرات الجزائر، كما أن أغلب واردات الجزائر هي المواد الأولية الضرورية جدا والتي لا غنى عن استيرادها مهما كانت الوضعية كالقمح مثال، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عما إذا ان فعال معدل التضخم يؤثر سلبيا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، أم أنه لا علاقة له بذلك، هذا التساؤل سنجيب عليه في الجزء التطبيقي من الدراسة

سادسا : تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2021)

لقد تبنت العديد من الدول سياسة استهداف التضخم كأداة لإدارة السياسة النقدية، أما بالنسبة للجزائر تعتبر عام 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم، ويمكن تلخيص نتائج هذه السياسة في الجدول أدناه.

الجدول (9) معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2004-2021)

العام	معدل التضخم الفعلي	معدل التضخم المستهدف	الفجوة (الانحراف)	العام	معدل التضخم الفعلي	معدل التضخم المستهدف	الفجوة (الانحراف)
2004	4.0	3.2	1-0	2013	4	3.2	-0.8
2005	4.0	2.9	1-0	2014	4	2.9	-1.1
2006	2.3	4.8	-1--1	2015	4	4.8	0.8
2007	3.7	6.4	0.7-0.3	2016	4	6.4	2.4
2008	4.9	5.6	1.9-0.9	2017	4	5.6	1.6
2009	5.7	4.3	2.7-1.7	2018	4	4.3	0.3
2010	3.9	1.95	0.9-0.1	2019	4	1.95	-2.05
2011	4.5	2.4	0.5	2020	4	2.4	-1.6
2012	8.9	2.9	4.9	2021	4	2.9	-1.1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات متعددة وصفحات مختلفة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر قد حققت أفضل أداء من اذ استهداف التضخم خلال السنوات (2010-2011-2013-2015-2018) وخفضت فجوة الانحراف في حدود نطاق التغيير المسموح به (1% +/-) إلى 1.09%، 0.52%، 0.74%، 0.78%، 0.27% على التوالي وذلك على الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأساسية المستوردة، مما أدى إلى تزايد حدة الضغوط التضخمية أما في عام 2009 فقد تزايدت الفجوة ب 74% وهذا في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية من تباطؤ في معدلات النمو، وتزايد جموح التضخم المستورد. تميزت عام 2010 بإصلاح الإطار القانوني للسياسة النقدية مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية أي انه تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي، وقد ساهمت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر إلى احتواء الضغوط التضخمية التي تولدت في السنوات من 2007 إلى 2014 ذات الصلة بالتوسع الميزاني والتوسع النقدي المرتبط به وإلى إرساء مزيد من الاستقرار النقدي على الرغم من حدة الفائض الهيكلي للسيولة خلال السنوات 2002 إلى 2014 وتأثير الأزمة العالمية منذ 2008 وكذا الزيادات الكبيرة في أجور القطاع العاملون مقابل إنتاجي. علاوة على ذلك ساهم الطابع الداخلي أساسا لتضخم أسعار المنتجات الأساسية التي حدثت في بداية 2011 في ذروة التضخم عام 2012 والتي بلغت نسبة 8.89% مما دفع بنك الجزائر في بداية عام 2013 إلى إدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة وإلى رفع معدل الاحتياطات الإجبارية في شهر ماي من نفس العام، وهذا بهدف تحقيق إدارة السياسة النقدية، وبالفعل إذا كان معدل

التضخم قد تجاوز في 2012 المعدل المستهدف على المدى المتوسط، اذ بلغ أقصاه بـ 8,89 % ، فإن منهج السياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من عام 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض، اذ أغلقت العام بمعدل تضخم قدره 3.26% وعام 2014 بمعدل 2.9 % فقط، ليصبح بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في إرساء أقوى للاستقرار النقدي والمالي بعد تراجعته المعترف في سنتي 2013 و 2014 ، عاد التضخم نحو الارتفاع في عام 2015 ليبلغ المتوسط السنوي 4.8% وبلغ في ديسمبر 2016 معدل 6.4 % اذ تزايد الانحراف خلال هذه العام بـ 2.4 % ويعود ذلك إلى ضعف المراقبة والتنظيم على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات ليعرف معدل التضخم تراجعاً في عام 2017 بمعدل 5.6 % و 4.27% في عام 2018 ويعود ذلك إلى نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع والخدمات

المبحث الثاني : تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وسياسة استهداف التضخم في الاقتصاد المصري

عانى الاقتصاد المصري من تدهور كان ذلك احد اهم الاسباب التي ادت الى اندلاع الثورة المصرية وقد تجسد ذلك في ارتفاع اسعار السلع الاساسية وتراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية حيث شهد الاقتصاد المصري خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين معدلات تضخم مرتفعة تراوحت بين 20%-30% ثم ما لبث ان شهد الاقتصاد نوع من الاستقرار في بداية عقد التسعينات و التي تزامنت مع الاصلاحات الهيكلية وسياسة الاستثمار، ومن المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر هو ارتفاع التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجي نتيجة تراجع استثمارات المحفظة في مصر، وتراجع صافي تدفقات استثمار الأجنبي المباشر الى الداخل، وكذلك ارتفاع صافي التحويلات الدولية بالبنك المركزي وهذا بدوره يؤدي الى استقرار ملحوظ في سعر الصرف ، نتيجة انخفاض العجز التجاري وتراجع العجز في الحسابات الجارية، كما عانت مصر من انخفاض كبير في موارد النقد الاجنبي واستنزاف الاحتياطي بسبب خروج راس المال، وتراجع موارد النقد الاجنبي التقليدية لاسيما عوائد السياحة وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، هذا بدوره ادى الى تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2015 بسبب التدهور الفعلي بالاقتصاد القومي وعدم كفاءة سوق العمل فضلا عن عدم كفاءة المؤسسات التعليمية وضعف جودتها وتدهور البنية التحتية والمناخ الاقتصادي وتدني انفاق الشركات على البحوث والتطوير⁽¹⁾

اولا:- تطور معدلات التضخم في مصر

لقد شهد الاقتصاد المصري خلال المدة من 2004-2021 موجة حادة من ارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم ومما لا ريب فيه أن هذا الارتفاع في معدلات التضخم الذي شهده الاقتصاد المصري يعود في جزء منه إلى الإفراط النقدي الذي أدى إلى زيادة الطلب الكلي بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج، وفي جزء آخر منه إلى الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد، فضلا عن ما سبق ادى تزايد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة ما تتحمله الموازنة العامة من أعباء مالية ونقدية سنة بعد أخرى لاسيما في ظل اتجاه الدولة إلى تحمل الأعباء المالية للوحدات الاقتصادية والتوسع في الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المترتبة علي الزيادة السكانية، فضلا عن تزايد أعباء نفقات الدفاع والامن والنفقات التحويلية كإعانات الدعم ورفع مستويات المعيشة، بالإضافة إلى قيام الدولة بتحديد سعر

¹ - سحر احمد حسن، عوامل نهوض الاقتصاد المصري-دراسة حالة الجمهورية البرازيلية،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،جامعة الازهر،العدد الثالث عشر، 2015، ص 175-179

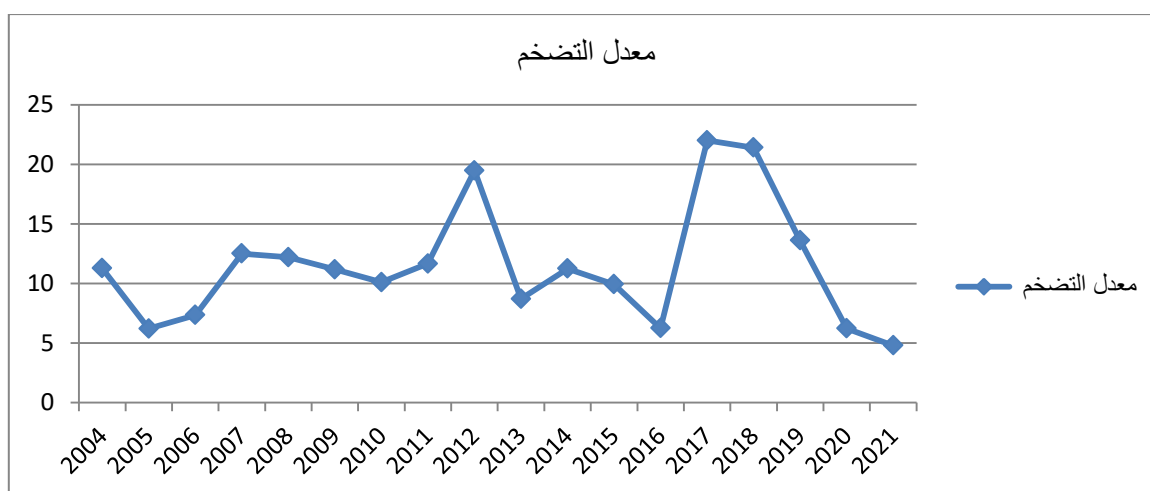
اجتماعي لبعض السلع لغرض التخفيف من حدة الارتفاع في الأسعار، وكان من نتائج ذلك زيادة أرقام الإنفاق العام في الموازنة، ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وتغذية الضغوط التضخمية وزيادة حدتها، ولذلك فإن تخفيض معدلات التضخم واستقرار الأسعار من الأهداف المحورية كونها ذات أهمية قصوى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ويوضح الجدول (10) تطور معدلات التضخم خلال المدة من 2004 - 2021⁽¹⁾

جدول (10) معدلات التضخم في مصر للمدة من 2004 - 2021

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2004	11.27	2013	8.7
2005	6.21	2014	11.24
2006	7.35	2015	9.93
2007	12.5	2016	6.24
2008	12.20	2017	22.9
2009	11.18	2018	21.4
2010	10.10	2019	13.6
2011	11.66	2020	6.22
2012	19.48	2021	4.8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لعدة سنوات مختلفة

شكل (5) تطور معدلات التضخم في مصر للمدة من 2004-2021



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 10

¹ ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة، - تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والاحصاء والتسويق، المجلد 112، العدد 544، 2021، ص 397-398

يتضح من الجدول (10) أن معدلات التضخم اتجهت للانخفاض بشكل عام خلال مدة الإصلاح الاقتصادي في مصر من 2004 إلى 2021 أما عن الارتفاعات في هذا المعدل خلال المدة من 2004 حتى 2021 فكانت كالتالي:

تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة من 2004 إلى عام 2012 ويمثل تذبذب في معدلات التضخم بشكل عام في مصر كما موضح في الجدول (10) حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا خلال السنة المالية 2004 ليصل الي 11.27% في نهاية يونيو 2004 ومن العوامل التي ساعدت على ارتفاع التضخم في هذه السنة ارتفاع تكلفه الاقتراض إلى 15% وزيادة مستويات الدين العام المحلي لتمويل الإنفاق العام المتزايد على البنية الأساسية إنفاق بدون إيرادات إلا بعد فترة طويلة مما غذي التضخم السعري، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه المصري بالضافة الي ارتفاع معدلات الإنفاق الخاص ، اما في عام 2006 فقد ارتفع معدل التضخم في مصر طبقا لتقرير البنك المركزي إلي 7.35% مقابل 6.21% في السنة السابقة لها، بسبب تصاعد أسعار الأقسام المكونة للرقم القياسي (لأسعار المستهلكين في الحضر) وعلي رأسها قسم الطعام والشراب الذي يمثل حوالي 40% من الرقم العام ، اذ ارتفعت أسعاره بمعدل 11.27% مقابل 6.21% في السنة السابقة عليها كنتيجة أساسية لزيادة أسعار كل من الخضراوات بمعدل 3.31% مقابل تراجع بمعدل 0.5% في السنة السابقة لأسباب موسمية وزيادة صادرات بعض المنتجات كالبطاطس ، مما أدى إلي انخفاض المعروض المحلي منها، وزيادة أسعار اللبان والجبن والبيض واللحوم بسبب انخفاض المعروض نتيجة مرض أنفلونزا الطيور وتأثر اللحوم الحمراء بالزيادة في أسعار الدواجن، ويعود نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي نسبيا في تخفيض معدلات التضخم خلال معظم فترة الدراسة إلى اتباع سياسات نقدية انكماشية، أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي

خلال عام 2007 ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية إلى 12.5% مقابل 7.35% في السنة السابقة عليها، ويرجع ذلك الارتفاع إلى التداعيات اللاحقة لصدمات العرض المرتبطة بتخفيض الدعم المخصص لبعض المنتجات البترولية، وكذلك بسبب مرض أنفلونزا الطيور الذي أصاب الثروة الداجنة وأدى إلى نقص المعروض منها وتصاعد أسعارها، وامتد هذا التصاعد ليشمل أسعار اللحوم والأسماك، فضلا عن أسعار العديد من السلع الأخرى، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار المصاحب لتحسن معدل النمو الاقتصادي ،استمر الاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم خلال السنة المالية 2007-2008 إلى 12.2% مسجلا أعلى مستوى له منذ أوائل التسعينات مقابل 12.5% في السنة السابقة، ويعزى التصاعد الملحوظ في معدل التضخم أساسا إلى عدة عوامل لعل من أهمها الزيادات المتتالية في أسعار السلع الغذائية تأثرا

باستمرار تصاعد أسعارها العالمية، فضلا عن انتقال أثر الزيادة في أسعار تلك السلع للعديد من السلع الأخرى. وقد ساعد على ذلك انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وبالتالي زيادة الواردات منها⁽¹⁾

شهدت السنة المالية 2008-2009 تراجعا ملحوظا في معدل التضخم السنوي، حيث اقتصر على نحو 11.18% مقابل 12.2% في السنة السابقة، ويعزى التراجع الملحوظ في معدلات التضخم أساسا إلى انخفاض مساهمة مجموعة الطعام والشراب المتمثل في 9,43% من إجمالي الرقم العام في معدل التضخم الكلي لتقتصر على 5.7 نقطة مئوية، مقابل 12.1 نقطة خلال السنة المالية السابقة

خلال السنة المالية 2010-2009 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم إلى 11.18% ويرجع ذلك الارتفاع إلى تصاعد مساهمة مجموعة الطعام والشراب في المعدل المذكور لتصل إلى 8.9 نقطة مئوية مقابل 5.7 نقطة مئوية، ويرتبط ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب بزيادة معدل التضخم بها ليصل إلى 18.5% خلال سنة التقرير مقابل 12.2% خلال السنة المالية السابقة، ورغم انخفاض الأسعار العالمية للغذاء خلال سنة التقرير بمعدل 4.8% فإن ذلك لم يحد من ارتفاع معدل التضخم في تلك السنة، وهو ما يعكس ضعف استجابة الأسواق المحلية للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء، خاصة في حالة اتجاهها نحو التراجع

استمر الاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم خلال السنة المالية 2010-2011 ليصل إلى 11.66% مقابل 10.10% في السنة السابقة، وقد تركز هذا الارتفاع أساسا زيادة مساهمة مجموعة الدخان والمكيفات في معدل التضخم الكلي 1.5 نقطة مئوية مقابل لا شيء، حيث ارتفع معدل التضخم الخاص بها ليلعب 69.9% مقابل لا شيء، على إثر قرار زيادة الضرائب على الدخان بنسبة تتراوح بين 40% و50% اعتبارا من مساهمة مجموعة الطعام والشراب بنسبة 7.8 نقطة مقابل أول يوليو 2010، وارتفعت أيضا 7.1 نقطة، والتي تمثل الوزن النسبي لها 39.9% من الرقم القياسي العام، كما ارتفعت مساهمة مجموعة التعليم (1.1 نقطة مقابل 0.4 نقطة)، ويرتبط ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب بزيادة معدل التضخم الخاص بها إلى 19% خلال سنة التقرير مقابل 18.6% خلال السنة المالية السابقة. وجاءت هذه الزيادة متأثرا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء بمعدل 32.9% خلال العام المنتهى في يونيو 2011، وقد حد من ارتفاع معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة، الانخفاض الملحوظ في معدل زيادة الأسعار العالمية للسلع الغذائية في الربع الأخير من سنة التقرير

¹ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2007. 2008، ص 60

شهدت السنة المالية 2011-2012 ارتفاعا في معدل التضخم السنوي. ليصل إلى نحو 19.48% مقابل 11.66% في السنة السابقة ، وقد تركز هذا التراجع أساسا في انخفاض مساهمة مجموعة الطعام والشراب في معدل التضخم الكلي لتصل إلى 4.1 نقطة مئوية مقابل 7.8 نقطة مئوية ، هذا بالإضافة إلى انخفاض مساهمة مجموعات كل من الدخان والمكيفات (0.6 نقطة مقابل 1.5 نقطة، والتعليم 0.5 نقطة مقابل 1.1 نقطة، والمطاعم والفنادق 0.2 نقطة مقابل 0.5 نقطة، وكذلك مجموعات كل من الرعاية الصحية، والاتصالات، والسلع المتنوعة بنحو 0.1 نقطة مئوية لكل منهم ، هذا في حين ارتفعت مساهمة كل من مجموعة المسكن والكهرباء والوقود 1.2 نقطة مئوية مقابل 0.2 نقطة، ومجموعة الأثاث 0.3 نقطة مقابل 0.1 نقطة، ومجموعة الملابس والقمشة بنحو 0.1 نقطة مئوية، وظلت مجموعة النقل والمواصلات ثابتة عند نفس مستواها)

شهدت السنة المالية 2013-2012 ارتفاعا في معدل التضخم السنوي، ليصل إلى نحو 19.48% مقابل 11.66% في السنة السابقة. وقد تركز هذا الارتفاع أساسا في تصاعد مساهمة مجموعة الطعام والشراب في معدل التضخم الكلي لتصل إلى 5.7 نقطة مئوية مقابل 4.1 نقطة مئوية ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة مجموعة مطاعم والفنادق 0.9 نقطة مقابل 0.2 نقطة والرعاية الصحية ، 0.7 نقطة مقابل لا شيء، كما زادت مساهمة مجموعات الملابس والاحذية ، والاتصالات، والتعليم بنحو 1,0 نقطة مئوية لكل منهم ، هذا في حين انخفضت مساهمة مجموعة المسكن والكهرباء والوقود 0.8 نقطة مئوية مقابل 1.2 نقطة، ومجموعة الدخان والمكيفات 0.3 نقطة مقابل 0.6 نقطة، ومجموعة الأثاث 0.2 نقطة مقابل 0.3 نقطة، وظلت باقي المجموعات ثابتة عند نفس مستواها، ويعزى ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب إلى تصاعد مساهمات معظم المجموعات الفرعية وأهمها الخبز والحبوب 0.8 نقطة مئوية مقابل سالب 0.1 نقطة مئوية ، و الخضروات 1,8 نقطة مقابل 1.4 نقطة. الفاكهة 0.3 نقطة مقابل سالب 0.1 نقطة، والالبان واجبن والبيض 0.9 نقطة مقابل 0.5 نقطة، هذا في حين تراجع مساهمات المجموعات الفرعية لكل من اللحوم والدواجن 1,2 نقطة مقابل 1.7 نقطة ، الأسماك 0.3 نقطة مقابل 0.5 نقطة والسكر لا شيء مقابل 0.1 نقطة⁽¹⁾

ومما ساهم في تصاعد معدل التضخم خلال السنة المالية 2013-2012 ، ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أما الجنيه المصري وبالتالي زيادة تكلفة الواردات، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في البلاد التي أثرت سلبيا على المعروض من السلع في السواق المحلية ، وخاصة الوقود وأسطوانات البوتاجاز والتي شهدت عدة أزمات سنة التقرير

شهد معدل التضخم للفترة من 2013-2014 انخفاض في معدل التضخم الفعلي 8.7 % مقابل 19.48% في السنة السابقة، ويعزى هذا الانخفاض أساسا الى انخفاض مساهمات بعض الأقسام الرئيسية في معدل التضخم، حيث انخفضت مساهمة قسم المطاعم والفنادق 0.2 نقطة مئوية مقابل 0.9 نقطة ، والطعام والمشروبات 5.2 نقطة مقابل 7.5 نقطة، والتعليم 0.2 نقطة مقابل 0.6 نقطة ، والسكن والكهرباء والغاز والوقود 5.0 نقطة مقابل 0.8 نقطة، والملابس والأحذية 0.1 نقطة مقابل 0.3 نقطة ، وحد من انخفاض معدل التضخم، ارتفاع مساهمات أقسام كل من الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة 0.4 نقطة مقابل 0.2 نقطة، والنقل والمواصلات 0.3 نقطة مقابل 0.1 نقطة ، والثقافة والترفيه 0.3 نقطة مقابل 0.2 نقطة، ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية 2014-2017 إلى 11.24 %-. 9.22 % ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مساهمات كل من السكن والمياه والكهرباء والوقود . وارتفاع اسعار المساهمات التي تؤدي بدورها الى ارتفاع التضخم .

اما في سنة 2018 تراجع المعدل السنوي للتضخم العام بفضل تبني البنك المركزي المصري سياسة نقدية ليقترص على نحو 21.4% في مايو 2018 مقابل 22.9% في عام 2017 وهو الأمر الذي يتوافق مع هدف البنك المركزي المصري بتخفيض التضخم الي معدل أقل من 10% في الأجل المتوسط ⁽¹⁾

انتهج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية، وبشكل استباقي، ومؤقت من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري بعد تحرير سعر الصرف، وأعلن البنك المركزي المصري في مايو 2017 والأول مرة في تاريخه عن معدل التضخم المستهدف وتوقيت تحقيقه، وهو 13% ± 3% في الربع الأخير من 2018 وتشير بيانات التضخم الأخيرة، إلى جناح السياسة النقدية في احتواء الضغوط التضخمية، حيث تراجعت معدلات التضخم السنوي الأساسي في مصر لتقتصر على نحو 14.4% عام 2018 ، وقد ساهمت السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف في تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية ومن ثم ارتفاع الطلب الخارجي على المنتج المحلي، ليصبح صافي الصادرات أحد العوامل الرئيسية في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. ثم انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري ليصل إلى 13.6% في يونيو 2019 ، ثم انخفض المعدل ليصل إلى 4.8% في يونيو 2021

¹ البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو 2018، المجلد الثامن والستون ، ص.39

ثانياً :- الخطوات المتبعة في مصر لتطبيق سياسة استهداف التضخم

شهدت فترة ما بين 1991 - 2001 اتجاهاً تنازلياً في معدلات التضخم يبلغ 19.7% إلى 2.3% وذلك بعد انتهاج مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيقها سلسلة من السياسات الهادفة في معالجة الاختلالات الهيكلية والتشوهات السعرية، على هذا الأساس ألغت الحكومة جميع القيود المفروضة على المتعاملين بالنقد الأجنبي وذلك لغرض تحرير سوق النقد وحدث عندها استقرار في سعر الصرف بمتوسط حوالي 3.39 جنية لكل دولار، ونتيجة نقص المعروض من الدولار مع استمرار زيادة الطلب عليه وتزايد عمليات المضاربة على النقد الأجنبي، بدأت حينها تدهور في قيمة الجنية المصري⁽¹⁾. عمل البنك المركزي المصري منذ عام 2003 على توفير قدر الامكان المتطلبات الأساسية والضرورية لنجاح سياسة استهداف التضخم، كما اعتمد البنك المركزي استخدام مؤشر التضخم الأساسي كبديل لرقم القياسي لا أسعار المستهلكين وكمعيار جيد يعتمد عليه في سياسة استهداف التضخم⁽²⁾، وعلى الرغم من السعي لتوفير متطلبات تطبيق السياسة، إلا أنه مازالت هناك بعض المعوقات التي لا تزال تمثل تحدياً أمام صناع سياسة الاستهداف، والتي تتمثل في انخفاض استقلالية البنك المركزي الفعلية بسبب هيمنة الحكومة على لجنة السياسة النقدية والخاصة بصناعة سياسة الاستهداف، فضلاً عن انخفاض الملائمة المالية للحكومة، وقد أعلن البنك المركزي المصري في عام 2005 سعيه لتطبيق استراتيجية استهداف التضخم كنظام رسمي للسياسة النقدية والعمل به مستقبلاً⁽³⁾. منذ الإعلان الرسمي لسياسة استهداف التضخم، واجه الاقتصاد المصري مجموعة من التحديات والصدمات الداخلية والخارجية التي حالت دون نجاح هذه السياسة، وكان من بينها حدوث الأزمة المالية العالمية والأوضاع التي شهدتها الاقتصاد المصري في عام 2011، والتي تمثلت بالضغوطات التي شهدتها الموازنة العامة وما نتج عنها من ارتفاع في مستوى العجز في الموازنة العامة للدولة والدين العام، فضلاً عن الضغوط على العملة المحلية لتتجه بذلك نحو الانخفاض في قوتها الشرائية⁽⁴⁾ وفي عام 2017 أعلن البنك المركزي وبشكل رسمي عن سياسة استهداف معدل تضخم سنوي وحدد بنسبة 13%، وتعتمد السياسة النقدية التي ينتهجها كل من البنك المركزي والاقتصاد المصري على استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم بما يتناسب مع الأهداف القومية المتمثلة في تحقيق المزيد من معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للحد من معدلات البطالة.

¹ - ماجد محمد يسري الخربوطي، ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، جامعة عين الشمس، العدد الثالث، 2019، ص 597

² هبة عبد المنعم، والوليد طلحة، مصدر سابق ذكره، ص 34

³ جلال الدين، لبنى احمد، السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر، المجلد 2، العدد 4، 2017-2000، ص 212

⁴ هبة عبد المنعم، والوليد طلحة مصدر سبق ذكره، ص 34

ثالثا:- تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مصر للفترة من (2004-2021)

١- تأثير التضخم على نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة من (2004-2021)

تناول هذا المطلب تطور كل من معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نظرا لأهميته في مصر على امتداد المدة الزمنية من 2004-2021 و تلك المدة على وجه التحديد لكونها مدة زمنية شهدت العديد من الأحداث لاسيما ثورة اكتوبر عام 2011 وتداعيات الازمة الصحية التي اجتاحت العالم (جائحة كورونا 2019)

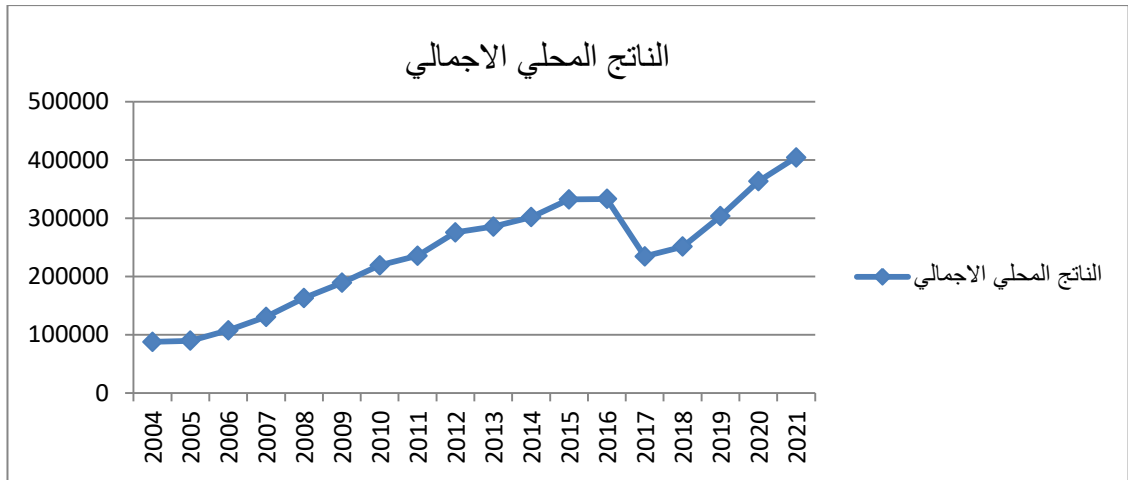
جدول (11) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر للفترة من 2004 - 2021 وحدة القياس

الاسعار الجارية

العام	معدل التضخم %	الناتج المحلي الاجمالي مليون جنية	معدل النمو	العام	معدل التضخم %	الناتج المحلي الاجمالي مليون جنية	معدل النمو
2004	11.27	87623		2013	8.7	285458	3.546
2005	6.21	89528	2.174	2014	11.24	301737	5.702
2006	7.35	107426	19.99	2015	9.93	332162	10.08
2007	12.5	130438	21.42	2016	6.24	332927	0.230
2008	12.20	162818	24.82	2017	22.9	234325	- 29.61
2009	11.18	189147	16.17	2018	21.4	251069	7.145
2010	10.10	218984	15.77	2019	13.6	303167	20.75
2011	11.66	235464	7.525	2020	6.22	363092	19.76
2012	19.48	275681	17.07	2021	4.8	404143	11.30

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المصري لسنوات مختلفة

شكل (6) يوضح معدلات الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة من 2004-2021



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

يتضح من الشكل ان معدل التضخم والنمو في مصر لهذه الفترة اخذت اتجاها نحو الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى بشكل متذبذب

أ- المدة من 2004- 2007

طبقت مصر برنامج إصلاح اقتصادي هيكلي شامل مدعوم من قبل البنك الدولي وتم منح القطاع الخاص المزيد من الحوافز في مختلف الأنشطة الاقتصادية وقد اتبع البنك المركزي نظام التعويم المدار وتوحيد سعر صرف الجنية المصري مقابل العملات الأجنبية وفي عام 2004 قامت مصر بإصلاحات هيكلية شملت تسريع تطبيق برنامج الخصخصة وإدخال تحسينات على بيئة ممارسة الأعمال وإدارة سعر الصرف والقطاع المصرفي والضرائب وإصلاحات تجارية، وأسهمت الاستثمارات الخاصة التي عززها ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو⁽¹⁾. وفي عام 2005 قبلت مصر التزامات المادة الثامنة من مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي اذ ألزمت المادة الثامنة البلدان المنضمة إليها ومنهم مصر بعدم فرض قيود على التحويلات وسداد المدفوعات للمعاملات الدولية الجارية وعدم إجراء اي ممارسات مباشرة تؤثر على قيمة العملات المحلية إلا بعد الحصول على موافقة من صندوق النقد الدولي، وبناء على ذلك نالت مصر ثقة المنظمات العالمية والدولية بشأن تطبيق سياسات اقتصادية ليس لها قيود على

¹ البنك الدولي، النشرة الإحصائية 2015، صفحات متفرقة

التحويلات والمدفوعات للمعاملات الدولية الجارية بالإضافة الى الالتزام بنظام المدفوعات متعدد الأطراف الذي لا يخضع لأي قيود مفروضة عليها حيث بلغ معدل النمو في حينها حوالي 21.42%^(١).

ب- المدة 2008-2011

في عام 2008 حدثت الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية أدى الى توقف النمو الاقتصادي في مصر ونتيجة لتصاعد الأزمة المالية العالمية قامت مصر بتطبيق مجموعة من القرارات السياسية المالية والنقدية للحد من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد المصري فأطلقت الحكومة حزمة التحفيز المالي الأولي بقيمة 15.5 مليار جنية عام 2009/2008 ، وذلك بشكل أساسي لتمويل الاستثمارات في المرافق لعامة ، وخفضت لدعم الطاقة، وكذلك إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية على شرائح الدخل المرتفعة، وطبق البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية وتحفيز البنوك العاملة على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لكون تلك الشركات كثيفة العمالة، وقد حققت مصر أعلى معدل نمو 24.82 في عام 2008 لنجاح مصر في كبح معدل التضخم والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والبيئة السياسية والخارجية المستقرة نسبياً^(٢). وفي أعقاب عام 2011 واجهت مصر حالة من عدم الاستقرار السياسي واضطراب أمني وتدهور اقتصادي حاد مما أثر سلباً على العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل تصاعد معدل البطالة وتراجع الاحتياطات الأجنبية وارتفاع معدل التضخم وتدهور حجم الاستثمارات الأجنبية^(٣). شهدت هذه الفترة أحد أهم الأحداث السياسية في تاريخ مصر وتمثلت في ثورة 25 يناير وما نتج عنها من تبعات اقتصادية وأمنية أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد المصري حيث تراجع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ليصل إلى (7.52%) مقارنة بمعدل (15.77%) للعام الذي سبقه، كذلك تراجعت مجالات مثل السياحة والنقل والاستثمار نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني ، كما شهد هذا العام ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى (11.66%) وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين كما انخفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، بالإضافة إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الدين العام المحلي والخارجي^(٤). ثم تحسنت الأوضاع نسبياً في عام 2012-2011 حيث وفقاً لتقرير البنك المركزي المصري شهد هذه العام تحسن نسبي في أداء الاقتصاد المصري حيث ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ليصل الي 17.07% وكذلك ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في هذا النمو ليصل إلى (1.5%)

^١ رنا أحمد. البطني، أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي: دراسة حالة جمهورية مصر العربية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الحادي عشر 2021، ص 539-558. تم الاسترجاع من الرابط التالي:

<https://search.mandumah.com>

^٢ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2008-2009، صفحات متفرقة

^٣ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010-2011، صفحات متفرقة

^٤ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010-2011، صفحات متفرقة

مقارنة ب (0.8%) ، كما انخفض معدل التضخم مقارنة بالعام الذي سبقه وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين ليصل إلى 19.48% لعام 2013

ج- المدة من 2012 - 2015

في هذه الفترة حدث ارتفاع تدريجي وملحوظ في معدل النمو الاقتصادي المصري إذ وصل معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق ليصل في عام 2015 الي (10.08 %) وارتفع كذلك صافي الاستثمار الأجنبي /النتائج المحلي الإجمالي ليصل إلى (1.9%) في عام 2015 مقارنة ب (0.8%) في عام 2011-2012، كما انخفض العجز الكلي ليصبح (11.5) في عام 2015 وفي نفس العام تحقق فائض في ميزان المدفوعات بلغ حوالي (3.7) مليار دولار، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع تدريجي في الإيرادات السياحية.

د- المدة من 2015 - 2017

شهدت هذه المدة تباطؤ في النمو الاقتصادي المصري نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي بدأ تطبيقه خلالها حيث تم تحرير سعر الصرف في عام 2016 وتسعيه وفقاً لآليات العرض وبناءً على قرار البنك المركزي في نوفمبر من نفس العام ارتفعت أسعار الفائدة بحوالي (3%) ونتيجة لذلك حدث انخفاض نسبي في معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق ليصبح (0.230%) في عام 2016 في مقابل (10.08%) في عام 2015 كذلك حدث ارتفاع في معدلات التضخم لتصل إلى (22.9%) وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام 2017 كما ارتفعت ضريبة القيمة المضافة وارتفع الدين المحلي والخارجي من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (17.5% ، 41.7%) على التوالي في عام 2016-2017 في عام 2017 انخفض معدل نمو الناتج فبلغ (29.61-) وذلك لان معدلات النمو تتطلب معدلات ادخار لا تقل عن 30% من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك بسبب تراجع مساهمة الاستهلاك في نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع التضخم وانخفاض القوة الشرائية⁽¹⁾

هـ - المدة من 2017 - 2021

في هذه المدة بدأت مصر تؤتي ثمار قرارات برنامج الإصلاح الاقتصادي إذ ارتفع معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق ليصل إلى (20.75) في عام 2019 وانخفضت معدلات التضخم وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين ليصل إلى (13.6%) كذلك ارتفع صافي الاحتياطي الأجنبي وتراجع إجمالي الدين العام المحلي / الناتج المحلي الإجمالي، كذلك ارتفع حجم التجارة الخارجية المصرية بنحو

¹ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2016-2017، صفحات متفرقة

6.1 مليار دولار في عام 2018-2019 ليصل إلى 95 مليار دولار، كما ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية (خاصة البترولية) بمعدل يصل إلى (10.3%) لتصل إلى 28.5 مليار دولار في نفس السنة كذلك ارتفعت صافي التحويلات من الخارج بالإضافة إلى ارتفاع ملحوظ في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر⁽¹⁾. وفي عام 2021 نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو (11.3%)

٢: اثر التضخم على البطالة للفترة من (2004-2021)

تعد البطالة من أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري، اذ تذبذبت معدلات البطالة فشهدت ارتفاع في فترات ما وانخفاض في فترات أخرى، فيما يلي عرض تفصيلي لمعدلات البطالة في مصر كنسبة من إجمالي القوة العاملة، مع توضيح وشرح أسباب ارتفاعها وانخفاضها في الفترات المختلفة:-

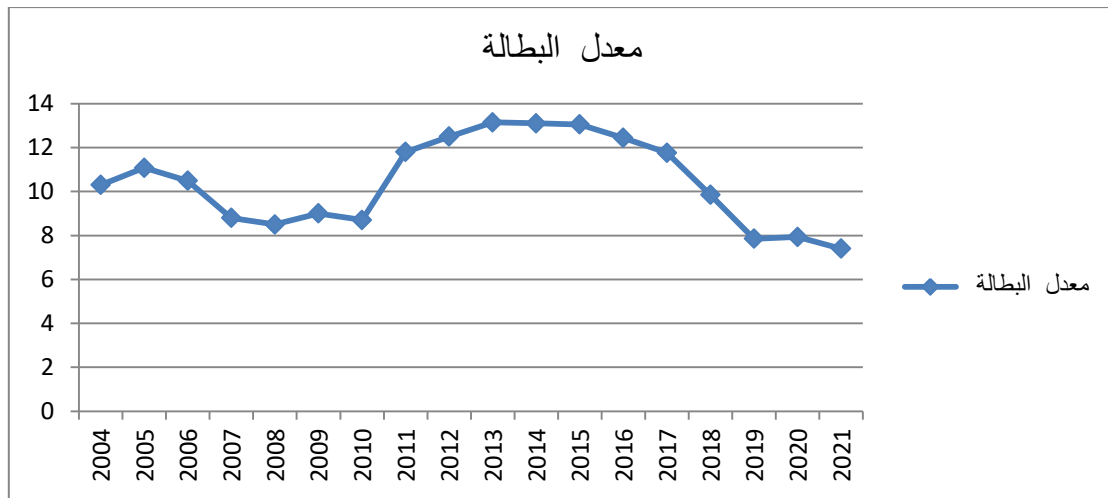
جدول (12) معدلات البطالة في مصر للفترة من 2004 - 2021

العام	معدل التضخم	معدل البطالة	العام	معدل التضخم	معدل البطالة
2004	11.27	10.3	2013	8.7	13.15
2005	6.21	11.08	2014	11.24	13.10
2006	7.35	10.49	2015	9.93	13.05
2007	12.5	8.8	2016	6.24	12.44
2008	12.20	8.5	2017	22.9	11.76
2009	11.18	9.0	2018	21.4	9.85
2010	10.10	8.7	2019	13.6	7.85
2011	11.66	11.8	2020	6.22	7.93
2012	19.48	12.5	2021	4.8	7.40

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة

¹ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2018-2019، صفحات متفرقة

شكل (7) يوضح معدلات البطالة في مصر للفترة من 2004-2021



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 12

بالاعتماد على معطيات الجدول (12) والشكل البياني (7) ان نلاحظ هناك عدة فترات يمكن من خلالها نوضح مسار عمل البطالة في الاقتصاد المصري

أ- المدة من 2004 إلى 2006

بداية من 2004 إلى 2006 حدثت مجموعة من الأزمات العالمية التي أثرت على معدل البطالة فمن عام 2004 تزايدت البطالة حتى وصلت 11.08% عام 2005، وذلك بسبب اتباع السياسات المالية والنقدية والتحول لاقتصاد السوق مما أدى إلى حدوث الركود الاقتصادي فضلا عن انخفاض الاستثمارات الخاصة والعامة عام 2004⁽¹⁾. وزيادة العجز بالميزان التجاري بالرغم من زيادة الصادرات، وزيادة عجز الموازنة العامة الموازنة مما أثر سلباً على حركة الاقتصاد ودعم الصناعة ومن ثم خفض فرص العمل وتقديم الإعانات للمتقاعدين، كما تم تطبيق المرحلة الثالثة من برامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهة الاختلالات والمشاكل بالاقتصاد المصري

ب- المدة من 2006 إلى 2010

بداية من الفترة 2006 إلى 2010 انخفض معدل البطالة وفقاً لبيانات البنك الدولي وبالرغم من حدوث الأزمة العالمية عام 2008 التي تأثرت بها الكثير من دول العالم إلا أن نسب التشغيل في السوق المصري ظلت مرتفعة ولكن آثار الأزمة تركزت على نوعية فرص العمل، وإنشاء بعض المصانع ومنها مصانع

¹ البنك المركزي المصري التقرير السنوي، 2004-2005 ص 95

الأسمت واستصلاح العديد من الأراضي وإقامة مشروعات البناء والتشييد مما انعكس ايجابياً على معدلات البطالة⁽¹⁾

ج- المدة من 2011 إلى 2015

نجد إن الفترة من 2011 إلى 2015 شهدت ارتفاع ملحوظ ومستمر في معدلات البطالة في مصر لتبدأ من 11.8% ثم تصل هذه النسبة في نهاية 2015 إلى 13.05%، وكان ذلك نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة التي تمر بها مصر منذ اندلاع ثورة 25 يناير وأيضا ثورة 30 يونيو 2013 ، اذ نجد إن مع بداية اندلاع الثورات وانتشار الفوضى والمظاهرات التي انتشرت في الميادين المختلفة وقتل العديد من الأشخاص وانتشار حالة الفرع وكان لذلك تأثير علي الوضع الاقتصادي التي تمر به مصر اذ تأثرت العديد من القطاعات بهذه الاضطرابات وحدث هروب لرؤوس الأموال وإغلاق للمصالح كما صاحب ذلك تسريح للعديد من العمالة وكان لذلك تأثير علي البطالة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ،ومن القطاعات التي انعكس تأثيرها بالأوضاع السياسية غير المستقرة وانعكس ذلك علي معدلات البطالة والتشغيل :-

- قطاع الاستثمار المباشر

اذ نجد إن قطاع الاستثمار المباشر من القطاعات بالغة الأهمية في الاقتصاد المصري باعتباره اقتصاد نامي يعتمد بشكل كبير علي تدفقات رؤوس الأموال نظرا لانخفاض معدلات الادخار المحلي اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة ، فنجد إن مع زيادة تدفقات رؤوس الأموال والقيام بالكثير من الاستثمارات مما يعمل علي زيادة النشاط الإنتاجي من ثم تزداد الحاجة الي العمالة مما يؤدي إلي توفير فرص للعديد من الشباب ، ومع اندلاع الثورات وسيادة مناخ غير ملائم للاستثمارات يشوبه العديد من الاضطرابات والأوضاع الأمنية غير المستقرة مما أدى إلي فرغ المستثمرين وحدث انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال من ثم انعكس ذلك علي العمالة مما ساهم في زيادة معدلات البطالة

- قطاع الصادرات

قطاع الصادرات أيضا من القطاعات بالغة الأهمية في التأثير علي معدلات البطالة والتشغيل وتوفير فرص العمل فنجد إنه كلما كان حجم الصادرات التي تقوم به الدولة كبير مما يعني إنها بحاجة إلي العديد من العمالة ، فنجد إنه مع اندلاع ثورة 25 يناير كان هناك زيادة قليلة في حجم الصادرات وكان ذلك نتيجة التزام مصر بالاتفاقيات ومع بداية 2012 بدأ قطاع الصادرات كغيره من القطاعات يتأثر بالأوضاع

¹ البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2010.2011 ص 104

السياسية والانفلات الأمني وبدأت معدلات الصادرات في الانخفاض في قطاعات مثل قطاع المنتجات الكيماوية والغذائية والنسيج ، وقطاع النسيج بالتحديد أثر بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة حيث إن هذا القطاع تمثل فيه نسبة الأيدي العاملة 30% وذلك وفقا لعام 2010 وبالتالي في حالة حدوث انخفاض في معدلات الصادرات سيؤثر ذلك بشكل مباشر علي زيادة معدلات البطالة ، فنجد إن تم إيقاف حوالي 40% من مصانع النسيج ومن ثم حدث تسريح للعاملين في هذه المصانع فساعد ذلك في ارتفاع معدلات البطالة⁽¹⁾

- قطاع السياحة

إن قطاع السياحة من القطاعات التي تساعد بشكل كبير في توفير فرص عمل للشباب نظرا لتمتع مصر بالعديد من الأماكن السياحية والتي يأتي إليها السائحين من جميع بلدان العالم فنجد إن قطاع السياحة كغيره من القطاعات تأثر منذ اندلاع ثورة 25 يناير اذ حدث انخفاض كبير في عدد السائحين مقارنة بعامي 2009 و2010 بحوالي 32% فتم تسريح أكثر من 30% من العمالة الموجودة بالفنادق فانخفض عدد العمال في الفنادق الخمس نجوم من 2000 قبل الثورة لتصل إلي 500 بعد الثورة ، وفي عام 2013 وصلت نسبة تسريح العمال من إجمالي عمالة السياحة تجاوزت 60% كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة⁽²⁾

د- المدة من 2016 - 2019

نجد إن المدة من 2016 إلى 2019 شهدت انخفاض كبير في معدلات البطالة بعكس الفترة السابقة اذ وصلت معدلات البطالة في عام 2019 إلي 7.85 بعدما كانت 12.44 في عام 2016 نظرا لما اتبعته الحكومة المصرية من إطلاق برنامج للإصلاح الاقتصادي وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في ترسيخ تعويم الجنية والعمل علي تحسين القدرة التنافسية لمصر ودعم الصادرات والسياحة وجذب الاستثمارات وتستهدف بشكل أساسي في زيادة دعم التوظيف وتوفير فرص عمل .

كما وفرت خطط ومشاريع استثمارية لتحسين مناخ الاقتصاد في مصر فبدأت في تهيئة البيئة الاستثمارية عن طريق توفير مناخ مناسب لجعل المستثمرين الأجانب تضخ رؤوس الأموال من جديد فقام بإتاحة تراخيص استثمارية عن طريق المنح للمستثمرين كما قام بإعطاء إعفاءات ضريبية للمستثمرين مما ساعد

¹ مروة محمود عبد الواحد، قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي على خفض معدلات البطالة في مصر . مجلة الدراسات والبحوث التجارية 2020، 39(3)، تم الاسترجاع من الموقع:

<https://0810g9tmp-1105-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.org/Record/118375>

² البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2016.2017 صفحات متفرقة

علي زيادة الاستثمارات مرة أخرى بعد انخفاضها المستمر خلال ثورة 25 يناير إذا وصلت نسبة الاستثمارات في مصر وفقا للصندوق النقد الدولي إلي حوالي 8 مليار دولار بعد إن كانت وصلت إلي 4 مليار دولار في السنوات السابقة أي في فترة الثورة وما بعدها ، كما إن مشروع قناة السويس الجديدة وإنشاء العاصمة الإدارية ساعد كل ذلك علي تقليل معدلات البطالة بشكل كبير وتوفير فرص عمل عديدة للشباب⁽¹⁾

وفي عام 2020 بدأت نسبة البطالة في الزيادة وذلك كانت نتيجة لتفشي فيروس كورونا الذي أثر علي مختلف جوانب الحياة وأثر بشكل سلبي علي الأوضاع الاقتصادي فحدث انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي⁽²⁾ . كما أثر علي جانبي الطلب والعرض والاستهلاك والاستثمار ، كما أدت إلي تخفيض أجور العمال ومنهم من تعرض للتسريح كل هذه العوامل ساعدت علي زيادة نسبة البطالة⁽³⁾

رابعاً :- اثر التضخم على ميزان المدفوعات للمدة من (2004-2021)

يمارس التضخم دوراً هاماً في التأثير على الاقتصاد المصري، نظراً للصعوبات على ميزان المدفوعات التي تواجه الصادرات المحلية في النفوذ الى السوق العالمية، وفي نفس الوقت زيادة اعتماد الاقتصاد المصري على الواردات لتلبية الزيادة في حجم الطلب الكلي من السلع والخدمات بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ومحدودية العرض من السلع والخدمات، كما يؤدي التضخم الى هروب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج، والى ضعف مقدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الاجنبية، مما يساهم في زيادة العجز في ميزان المدفوعات⁽⁴⁾ . ويعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة الدولة بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة معينة، فإن ذلك يؤدي الى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة الدولة والعكس في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات

¹ ندي مسعود، مصر تتحرك نحو بناء إصلاح اقتصادي قوي: لمحة علي البرنامج القومي للإصلاحات الهيكلية. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 2021 الاسترجاع من الرابط:

<https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/464>

² اميرة عمارة، اميرة. تأثير جائحة كورونا علي البطالة في مصر ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 22(4)، 2021 الاسترجاع من الرابط :

<https://content.mandumah.com/download?t=e77a7be0074cd0515e53eca68b5f783ef7a056bb&f=nvtLQmt9dz9WDdSbm9/u%20wkrAcvgTDA8hK7uw/JQ0OU=>

³ البنك المركزي المصري. التقرير السنوي 2020-2019، صفحات متفرقة

⁴ الجلال " دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003 رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر، 2006 ص 37

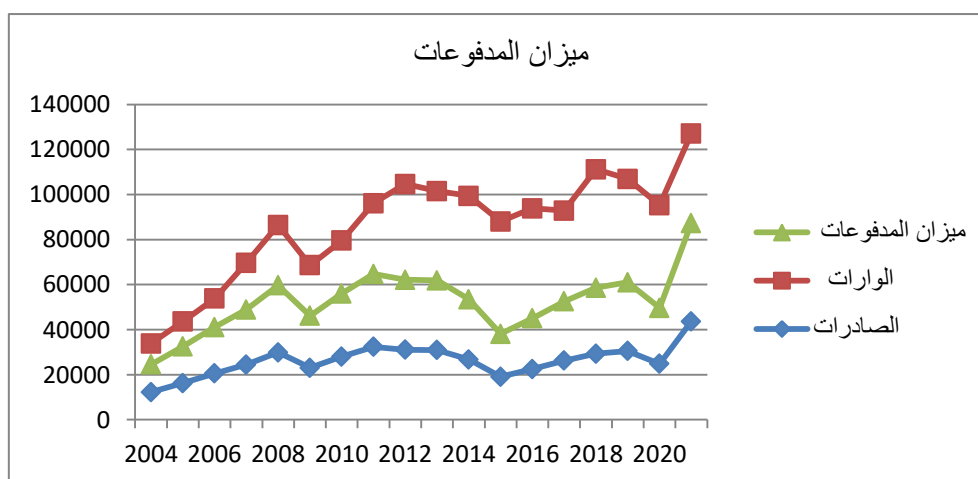
وحدة القياس مليون دولار

جدول (13) ميزان المدفوعات في مصر

السنة	الصادرات	الواردات	ميزان المدفوعات
2004	12274	21585	-9311
2005	16246	27358	-11112
2006	20545	33270	-12725
2007	24454	45255	-20801
2008	29849	56623	-26774
2009	23089	45564	-22475
2010	28026	51537	-23511
2011	32346	63789	-31443
2012	31084	73552	-42468
2013	30945	70598	-39653
2014	26724	72659	-45935
2015	19051	68944	-49893
2016	22502	71357	-48855
2017	26278	66565	-40287
2018	29304	81910	-52606
2019	30505	76390	-45885
2020	24815	70437	-45622
2021	43644	83475	-39831

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة بمصر

الشكل (8) ميزان المدفوعات المصري



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

ويتضح من البيانات الواردة في جدول (13) ومن الشكل اعلاه الفترات التي مر بها فائض وعجز ميزان المدفوعات

شهدت المدة من 2004 إلى 2008 حقق الميزان الكلي فائض بلغ حوالي 5.4% يرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها مصر لتحسين مناخ الاستثمار، مثل اتباع سياسة نقدية توسعية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي، فضلا عن ارتفاع الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص اذ وصل اقصاه في هذه المدة محققا نسبة 53 من الناتج المحلي الاجمالي، وفي المدة التي تلتها شهد الحساب الجاري عجز من تداعيات الأزمة المالية العالمية وتباطؤ في الاقتصاد العالمي، وتزامن ذلك مع انخفاض معدل نمو المعروض النقدي نتيجة التباع سياسة نقدية انكماشية من اجل كبح معدلات التضخم⁽¹⁾.

اما في الفترة 2010 إلى 2015 ارتفعت نسبة الفائض في الحساب الجاري إلى 2.7% والفترة من 2016 إلى 2017 وارتفعت قيمة الفائض إلى 7.6% يرجع ذلك إلى التطورات السياسية سواء المحلية أو الإقليمية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية، فبداية من 2011 منذ اندلاع الثورة والاضطرابات السياسية كان لها عظيم الأثر على اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، فقد أثر عدم الاستقرار على الاقتصاد المصري وأدى إلى تباطؤ شديد في المشهد السياسي بشكل كبير في معدلات النمو، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل بكثير من مكان عليه عام 2016 شهد نقطة تحول اذ قررت الحكومة المصرية تطبيق برنامج الإصلاح اقتصادي بمساندة صندوق النقد الدولي⁽²⁾ وبلغت الفجوة التمويلية للبرنامج حوالي 35 مليون دولار، وما يقرب من نصف الفجوة ينتج عن الحاجة إلى سد النقص في الاحتياطات، لذا لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي ووافق الصندوق في نوفمبر 2016 على مساندة مصر في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، مدة هذا البرنامج ثلاث سنوات بمبلغ يعادل 8.597 مليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 12 مليون دولار أمريكي أو ما يوازي 422% من حصة مصر في الصندوق، تم دفع 970 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بعد موافقة الصندوق مباشرة، وباقي المبلغ على مدار فترة تنفيذ البرنامج و يهدف البرنامج إلى تصحيح الاختلالات الخارجية والقدرة التنافسية الخارجية، ووضع عجز الموازنة والدين العام على مسار تنازلي، وزيادة النمو وخلق وظائف لتجنب الإضرار بالطبقات الفقيرة، ومن ضمن الإجراءات التي تمت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني والتي كان لها أثر ايجابي على وضع الحساب الجاري، قيام البنك المركزي في 3 نوفمبر 2016 بتحرير نظام الصرف الأجنبي واعتماد نظام سعر صرف مرن، اذ يتم تحديد سعر الصرف من قبل قوى السوق مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعال، مما انعكس على تحسين القدرة

¹ البنك المركزي المصري. التقرير السنوي 2007-2008، صفحات متفرقة

² البنك المركزي المصري. التقرير السنوي 2016-2017، صفحات متفرقة

التنافسية الخارجية لمصر ودعم الصادرات والسياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية، تركز السياسة النقدية على احتواء التضخم وتخفيضه إلى الأرقام المفردة في المدى المتوسط ، وتحقيق ذلك عن طريق التحكم في مسارات الائتمان⁽¹⁾

أما في المدة من 2019-2021 استمر نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة المصرية والخطوات الاستباقية التي اتخذها البنك المركزي المصري للحد من الانتكاسات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري ، استطاع الاقتصاد المصري استيعاب اثر الصدمة المالية العالمية الناشئة عن الأزمة، اذ شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصري مع العالم الخارجي استقرار في مستوى الحساب الجاري خلال العام المالي 2019-2020 وقد شهد النصف الثاني منه التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا ليصل إلى 11.2 مليون دولار بارتفاع طفيف خلال العام المالي 2018-2019 الذي سجل 10.9 مليون دولار، وقد جاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التي اجتمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية لأغلب دول العالم وليس مصر فقط، الأ أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل قد ساهم في تخفيف حدة هذه الصدمة على الاقتصاد المصري⁽²⁾ ، وعلى جانب المعاملات المالية، فقد انعكس اثر زمة كورونا بقوة على سلوك وتحركات رؤوس الاموال حول العالم، الامر الذي ادى الى خروج تكديسات مالية ضخمة من الاسواق المالية العالمية، وعلى الرغم من ذلك، حافظ الحساب الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات المصري على تحقيق صافي تدفق للدخل بلغ حوالي 5.4 مليون دولار، وقد ساعد هذا التدفق على التخفيف من حدة العجز الكلي بميزان المدفوعات ليقصر على حوالي 8.6 مليون دولار، وقد ساهم بناء احتياطات النقد الأجنبي بما يفوق المعايير الدولية في احتواء هذا العجز.

¹ حسام عبد القادر، سارة ابو السعود، تقدير مسار التوازن الاقتصادي الخارجي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 2021، ص 31

² البنك المركزي المصري، 2019-2020، صفحات متفرقة

المبحث الثالث :- تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وامكانية الافادة من سياسة استهداف التضخم بالاقتصاد العراقي

اولا :- واقع الاقتصاد العراقي

إن واقع الاقتصاد العراقي يكشف لنا حقيقة إن هذا الاقتصاد تعرض إلى صدمات لم يتعرض لها أي اقتصاد في المنطقة، فالمشاكل والأزمات صاحبت منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى الوقت الراهن إذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد إلى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بيد الدخل، فضلا عن حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بأنواعه في مجمل القطاعات الاقتصادية هذه المشاكل أصبحت تمثل تحديات كبيرة تواجه عملية بناء الاقتصاد ومعرفة لعملية التنمية والاصلاحات التي وعت إليها الحكومة مؤخرا لاسيما وان اختلافات الهيكلية والقصور الواضح في عمل القطاعات الاقتصادية (قطاع الاستثمارات، الخدمات، الميزان التجاري ... الخ) اصبح واقعا ملموسا إن النهوض بالواقع الاقتصادي يستلزم تظافر الجهود لإعادة الاستقرار السياسي والأمني من اجل توفير بيئة امنة في العراق تعمل على جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين القطاعات الاقتصادية وبناء تنمية حقيقية تتضمن تحقيق مستويات من الرفاهية في المجتمع العراقي ، ان هذه المشاكل تفاقمت بعد التغيير السياسي عام 2003 إذ أصبح الاقتصاد العراقي في وضع صعب بعد تدمير البنى التحتية من الجسور والمباني وعمليات الشغب والنهب للمنشآت مع التغييرات التي حدثت في العالم الحيوية وتجريدها من معداتها، والأمر أصبح يزداد سوءا 2014 و ظهور نشاط التنظيمات المسلحة التي كان للعراق النصيب الأكبر فيها بعد قيام التنظيم بالسيطرة على بعض المحافظات والتحكم بمقدراتها الاقتصادية وتهجير سكانها الى محافظات اخرى من جانب اخر، فأن التغيير في أسعار النفط العالمية وهبوطها الحاد لمستويات متدنية ساهم في انخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة بشكل كبير وعزز من المشاكل الاقتصادية لتي نتج عنها زيادة قدرة العراق على الاقتراض الخارجي والداخلي، بحيث أصبح التشاؤم مخيماً على الواقع في امكانية اصلاح الاقتصاد العراقي في ظل دولة تفتقر الى مقومات الأمن والاستقرار السياسي⁽¹⁾.

¹ محمد عبد صالح، الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة، كلية اقتصاديات الأعمال/ جامعة النهرين، دراسة اقتصادية، 2018، ص 2

ثانيا :- مدى التناسق بين الاطر المؤسسية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات سياسة استهداف التضخم

يقع على عاتق السلطة النقدية بالتوافق مع السلطة المالية عملية رسم وتنفيذ سياسة استهداف التضخم وتحمل السلطة النقدية مسؤولية تحقيق الهدف المعلن لهذه السياسة وتكون معرضة للمساءلة امام البرلمان ولكن ذلك يتطلب توفير ركائز واسس متينة متمثلة بالأسس المؤسسية والتنظيمية لأي بنك مركزي ،اذا تلعب هذ الاطر دورها الحاسم في امكانية انتهاج سياسة استهداف التضخم من عدمه من جهة ،وفي ضمان فاعلية هذه السياسة عند التنفيذ في الوصول الى غايتها المرجوة ،وهي بمثابة شروط يجب ان تكون قائمة ومتلائمة مع الواقع الفعلي الذي ينتهجه البنك المركزي ، وهذا ما يعكس صورة واضحة عن وجود او امكانية اتباع سياسة الاستهداف في البلد من عدمه ،ولغرض التأكد من قدرة وامكانية البنك المركزي العراقي على الاخذ بنهج استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي وللإجابة على السؤال المطروح (هل هناك مثل هذه السياسية فعليا) لا بد من اجراء دراسة مقارنة بين الاسس التنظيمية والمؤسسية للبنك المركزي العراقي ومدى موائمتها مع متطلبات سياسة استهداف التضخم ،غير ان هذه الاطر تكون غير مجدية اذا لم تنعكس على الواقع العملي لها ولم تعطي نتائج واضحة بالاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾ .

١- استقلالية البنك المركزي :-

ان البنك المركزي العراقي يتمتع منذ عام 2003 وتحديدا بعد اصدار قانونه الجديد عام 2004 باستقلالية تامة في اداء مهامه واعماله بعد فترة طويلة من سلب ارادته واستقلالته في ظل النظام السابق الذي حكم البلاد في العقود المنصرمة ،اذ تمثل هذه الاستقلالية كأحد المتطلبات الرئيسية لسياسة استهداف التضخم في قانونه وممارسته على حد سواء ،وعلى الرغم من موضوع استقلالية البنك المركزي من الناحية النظرية كان دائما ضمن صدارة مواد قوانين الفقرات السابقة للبنك المركزي ،الا انها لم يؤخذ بها او تنفذ الا ان بعد التغيير تميزت الاستقلالية بالمصادقية الى حد كبير في ظل التطور ومسار الديمقراطية في العراق الجديد .

١-هاوري محمد طه ،سياسة استهداف التضخم في العراق ،رسالة ماجستير ،جامعة الكوفة ،2012، ص 93-94

٢- الاعلان الرسمي عن معدل رقمي مستهدف للتضخم تسعى السلطة النقدية للوصول اليه في مدى زمني معين

منذ بداية مزاولة البنك المركزي العراقي اعماله ومهامه فقد تصدى لظاهرة التضخم الاقتصادي بعد عملية التغيير بهدف خفض معدلاته المفرطة والسيطرة عليها، وقد نجح الى حد كبير في انجاز ذلك بعد اتخاذه جملة من الاجراءات النقدية المتتابعة، الا انه لم يلعب عن أي مؤشر رقمي يلتزم به كمعدل للتضخم يستهدفه ويعود ذلك الى ان السيطرة على التضخم ليست ممكنة بالأدوات النقدية حصرا، وذلك لصعوبة تأثيرها على عرض النقد وذلك لارتباطه الوثيق بالأنفاق الحكومي ومشتريات القطاع الخاص بالعملة الاجنبية^(١)، وهذا يظهر فشل ومحدودية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية اذا ان تبني مؤشر رقمي لابد ان يكون مشتركا يلتزم به من قبل صانعي مختلف السياسات الاقتصادية بما يحقق التناسق والالتزام لبلوغ الهدف المحدد من استقرار الاسعار. ورغم ان هذا الشرط يعد من وجهة نظر مؤيدي سياسة استهداف التضخم يعد من الشروط الاولية اللازمة للأخذ بهذه السياسة ولا يمكن الاستغناء عن عند رسمها وتصميمها وتنفيذها، الا ان هناك دول حققت جملة من النجاحات المهمة في تحقيق معدلات منخفضة من التضخم من دون الاعلان عن تحديد معدل رقمي له فعلا سبيل المثال فان الولايات المتحدة والمانيا لم تتبنيا سياسة استهداف لمعدل التضخم، أي ان البنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الالمانى يلتزمان بتحقيق مستوى منخفض من التضخم

من هذا يمكن الاستدلال بان البنك المركزي العراقي قد اتخذ المسار نفسه، فاستهداف التضخم يقصد به احتواء وخفض معدلاته بما يضمن الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبهذا يمهد الطريق لتحفيز وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

٣- الالتزام بان الهدف الاول و الوحيد للسياسة النقدية هو استقرار الاسعار

لهذا ركزت المادة الثالثة من قانون البنك المركزي العراقي على الهدف بعينة بحيث اعتبرت ان الهدف الرئيسي للبنك هو السعي لتحقيق استقرار الاسعار وتدعيم نظام السوق، وتعد صيغة هذا النص التزاما واضحا وصريحا فيما يخص هذا الجانب فلا يوجد تناقض بين الالتزام المؤسسي للبنك بموجب قانونه و احد الشروط المتعلقة باستهداف التضخم من ناحية اولية بهدف استقرار الاسعار الا ان التباين يظهر بعد وجود حالة من التزام كههدف وحيد أي بمعنى غض النظر عن

١- احمد ابراهيم علي، التضخم والسياسة النقدية، منشورات البنك المركزي العراقي، 2009، ص 17

استهدافات اخرى للبنك من الممكن لها ان تتعارض مع استقرار الاسعار ،كمستوى الاستخدام لان الاستهداف خفض مستوى الاسعار وهذا جاء من خلال السيطرة على سعر صرف العملة الوطنية ومبرر ذلك يعود الى ان تعدد الاهداف والاستهدافات سوف ينجم عنها اختلال وتضارب فيما بينها ومن ثم الاختلال في وعدم السيطرة على المستوى العام للأسعار والاختفاق في تحقيق المعدل المستهدف ،ففي الواقع اخذ البنك المركزي العراقي مسارين مترافقين فمن جانب استخدم سعر الصرف كمثبت نقدي بناءا على توفر كميات مناسبة من العملات الاجنبية والمتأتية كجزء اكبر من الايرادات النفطية و من جانب كاستهداف معدلات التضخم أي ان البنك المركزي استخدم كلتا السياستين في ان واحد ⁽¹⁾

٤-مسألة البنك المركزي عن انجاز الهدف المعلن لمعدل التضخم من قبل البرلمان او أي جهة مشكلة لهذا الغرض

ان مسؤولية تبنى سياسة استهداف التضخم واقرارها تعود للبرلمان لهذا يكون من واجبه مساءلة ومتابعة البنك عن مدى الانجاز الذي وصل اليه المعدل المستهدف للتضخم وضمن المدى الزمني المحدد واليات تصحيح الانحراف عن هذا المعدل واسباب الاختفاق ان وجدت،اما فيما يتعلق بالبنك المركزي العراقي فبالرغم من غياب معدل محدد لاستهداف التضخم الا ان هذا لا يعني عدم تعرضه للمساءلة امام ممثلي الشعب بوصفه هيئة مستقلة بموجب الدستور العراقي ويرتبط بهذا المجلس لعرض وتوضيح صورة عملية لسياسة النقدية ومدى اداء مهامه وواجبته وانجاز اهدافه وما هو الشيء الذي حققه و ما هو الشيء الذي اخفق فيه وماهي الاسباب وماهي المعالجات لهذه الاختفاقات ان وجدت،ويعتبر ذلك ضمن سياقات الشفافية العالية التي يجب ان يلتزم بها البنك او الحكومة الجديدة ⁽²⁾

٥-ضرورة امتلاك أي بنك مركزي يستهدف التضخم لأليات فنية متقدمة

من الضروري التنبؤ المستقبلي لمعدلات التضخم وتوفير المعلومات الكافية والازمة حول العديد من المتغيرات المطلوبة لاتخاذ الاجراءات المناسبة الخاصة بالسياسة النقدية للتحكم بهذا المعدل عندما تستلزم الضرورة لذلك كالانحراف عن المعدل المحدد للاستهداف بأكثر من المرغوب ،في واقع الامر ان البنك المركزي العراقي يفتقر الى بيانات تنبؤية حول التضخم المتوقع لفترات

¹-مظهر محمد صالح ،السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي 2008 ، ص 17

² -البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ،2008 ص 24

مستقبلية^(١). ان معرفة توقعات الانخفاض او التزايد في حجم السيولة وتأثيرها على الوضع الاقتصادي ولاسيما فيما يتعلق بأثره في تزايد معدلات التضخم سوف يمهّد ويفسح المجال امام البنك المركزي للتهيئة لاتخاذ اجراءات النقدية الوقائية بما يؤمن السيطرة على امكانية ارتفاع هذه المعدلات^(٢).

ان الاستنتاج الذي نخرج به على ضوء ما تقدم ان التناسق بين متطلبات الشروط الاساسية لتبني سياسة استهداف التضخم والاطر المؤسسية للبنك المركزي العراقي ضئيل وضعيف الى حد كبير اذ لم تستوف الى الوقت الحاضر كل الشروط والمتطلبات التي يجب ان تكون متوافرة واللازمة لتبني هذه السياسة فاستقلالية البنك المركزي العراقي كشرط مؤسسي والشفافية العالية يضلان غير كافيان دون استكمال وتهيئة الظروف الاخرى في وقت تواجه هذه الاستقلالية خطر كبيراً بفقدانها ثانية بعد قرار المحكمة الاتحادية بربط البنك المركزي العراقي بمجلس الوزراء وهذا بدوره يعيد للواجهة شبح الهيمنة الحكومية ويؤثر في عمله وبالامكان ان يحرفه عن مساره الطبيعي الصحيح وهذا يعني ان العراق ليس مؤهلاً حالياً وعلى المدى القصير لتبني سياسة نقدية قائمة على استهداف التضخم .

رابعاً:- معوقات تبني سياسة استهداف التضخم في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي صعوبات عند الاخذ بنظر الاعتبار تطبيق سياسة استهداف التضخم على الاقل في الوقت الحاضر وهذه الصعوبات تتعلق بهيكل وطبيعة الاقتصاد الوطني من ناحية اختلال التوازن وضعف قاعدته الانتاجية الصناعية والزراعية والاعتماد شبه تام على الاستيراد لتوفير احتياجاته وهيمنة القطاع النفطي عن طريق تمويله للإيرادات المالية للدولة، وان الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير في توفير متطلبات الانفاق العام، فضلاً عن ذلك ظهور معوقات جدية تتعلق بمدى وجود المقومات اللازمة لتبني هذه السياسة كما مر سابقاً ان العراق ليس مهياً في الوقت الحاضر لتطبيق سياسة استهداف التضخم لعدم توفر الاسس والركائز الضرورية لرسم هيكل هذه السياسة وتنفيذها بفعالية الاجراء التغييرات والتعديلات المطلوبة في

^١ احمد ابراهيم علي، التضخم والسياسة النقدية مصدر سبق ذكره ص 96
^٢ -البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، اتجاه السياسة النقدية للبنك المركزي الرابع لعام 2009 ص6

الوقت الذي تراه مناسب عندما يتطلب الامر، ومن المعوقات التي تعرقل تبني منهج استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي تتمثل بالاتي⁽¹⁾:-

١- **الازدواجية في الاستهدافات** :- من خلال برنامج البنك المركزي العراقي المعلن للسياسة النقدية يستهدف التضخم بالتزامن مع استهداف سعر الصرف لغرض السيطرة على سوق النقد الاجنبي ومن ثم رفع سعر صرف الدينار العراقي عن طريق مزاد البنك للعملة الاجنبية والذي يعد فعلياً سوق صرف مركزية وتعبر اسعارها هي الاسعار الموجه فعلياً ، وكان البنك المركزي يعتمد عبر المزادات ادنى الاسعار لغرض شرائه للعملات الاجنبية ولاسيما الدولار الامريكي ، بعدها اتبع اسلوب الاعلان عن سعر بيع الدولار مسبقاً وتلبيه طلب القطاع الخاص هذا في واقع الامر يعد تدخلاً في الية سعر الصرف واجراء سياسة تثبيت الاسعار للعملة الوطنية ، في هذه الحالة يعتبر هذا المسار متناقض مع شرط عدم التزام السلطة النقدية من استهدافه متزامناً باستهدافه أي متغير اخر ، فالاستهداف الاول يجب ان يكون هو استقرار مستوى الاسعار الذي تسعى السلطة النقدية لتحقيقه متمثل بمعدل محدد للتضخم ، ويجب بذلك اتباع اسعار الصرف المرنة والذي يعتبر معيار ضمن معايير اخرى من المهم توافرها لدى البلدان التي تروم استعمال سياسة استهداف التضخم ، من الاتجاهات التي سلكها البنك المركزي هي سعر الصرف المدار وذلك المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية وهو اتجاه طبقه البنك المركزي العراقي عن طريق رفع قيمة الدينار والمتحرك للحفاظ على قيمة العملة من خلال مزاد العملات الاجنبية هذا بدوره يؤثر على القدرة التنافسية في الخارج ، على المدى القصير يمكن غض النظر عن ذلك في الوقت الحالي بسبب سوء منافسة الانتاج الاجنبي نتيجة الضعف الكبير في كمية ونوعية حجم الانتاج الوطني ، هذا من شأنه يفسر سوء عمل القدرة التنافسية الدولية للعراق تكون خارج اهتمامات السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي ، قام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدينار وذلك لتشجيع القدرة التنافسية الداخلية تجاه السلع المستوردة والانتاج المحلي لتحفيز القطاعات على الانتاج المحلي وهذا كان له الاثر في تخفيض ومحافظة على حجم الاستيراد ومن ضمنها المواد الداخلة في العمليات الانتاجية وعن طريقها خفض التضخم المستورد ولكن يجب الاخذ بعين الاعتبار الانتباه الى حجم النمو الاقتصادي كونه من الاهداف الاقتصادية المهمة لسياسة استهداف التضخم ، فضلاً عن ذلك ان الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 تميز بالانفتاح على العالم الخارجي وتأثيره حيال الصدمات والازمات وان نظام سعر الصرف المدار يؤدي الى اضعاف قدرة البلد على مواجهة الصدمات

١ - احمد ابراهيم علي ، التضخم والسياسة النقدية مصدر سبق ذكره ص 10-12

والازمات النقدية والمالية الخارجية، وبذلك يمكن القول ان تزامن استهداف التضخم مع استهداف سعر صرف اسمي وفق رؤية اغلب مؤيدي سياسة استهداف التضخم غير ممكنة لانها تتعارض مع تحقيق استقرار الاسعار على المدى الطويل، وسبب ذلك هو اتباع نظام سعر الصرف الثابت لا يمكن بلوغ معدل التضخم المستهدف وسعر الصرف المستهدف في ان واحد وذلك لتضاربهما فعندما ينخفض سعر صرف العملة الوطنية لأي سبب سترتفع اسعار الواردات وهذا بدوره سيؤدي الى ارتفاع معدل التضخم وهو يتعارض مع استهداف التضخم، ولتفادي مثل هذه المشاكل عند اتخاذ قرار سياسة استهداف التضخم يجب الاخذ بنظام سعر الصرف المرن⁽¹⁾.

٢- **عدم استقرار الطلب النقدي**:- يتصف الاقتصاد العراقي بعدم استقرار الطلب على النقود هناك اختلال في سوق النقد بين عرض النقد والطلب عليه وهذا التباين ناجم عن رغبة الافراد بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية متمثل بفجوة واسعة بين نمو عرض النقد ونمو الطلب عليه وهذه الفجوة ظهرت بسبب معدلات التضخم العالية في عقد الثمانينات وحتى عام 2003، بعدها بدأ سعر الصرف بالتعافي عام 2004 وارتفعت قيمة الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية ولاسيما الدولار بسبب اتباع البنك المركزي لسياسته النقدية الجديدة، فإعادة استقرار سوق النقد يعتبر مدخل اساسي للسيطرة على معدل التضخم⁽²⁾.

٣- **التناقض المزمع بين السياستين المالية والنقدية**:- ان غياب التنسيق بين السياستين في واقع الامر صفة ملازمة ومشتركة لجميع البلدان النامية فبشكل عام تغلب السياسة المالية على السياسة النقدية هذا ناتج من طبيعة الاقتصاد النامي الذي يعتمد بصورة كبيرة على الدولة في قيادة الاقتصاد نتيجة لضعف امكانية القطاع الخاص وغياب المبادرات الفردية المتميزة لتنشيط وتطوير القطاع الوطني وحيازة الدولة على الجزء الاكبر من القدرات وامانات الموارد البشرية، هذا الامر يبدو منطقيا في الاقتصادات ولا مبرر له في واقع الاقتصاد العراقي الجديد ولكن لازال هناك تناقض بين هاتين السياستين وان البنك المركزي يتبع سياسة نقدية متشددة، الا ان الانفاق الحكومي تزايد وبشكل مضطرب سنويا، وعند بلوغ معدل التضخم معدلات مرتفعة مما دعى البنك المركزي الى اتخاذ إجراءات متشددة في السياسة النقدية في مقابل ذلك التقيد النقدي الذي فرضته السلطة النقدية نلاحظ في مقابل ذلك توسع في السياسة المالية فتخلف اثار نقدية سلبية على الاقتصاد

¹ - اسماعيل احمد الشناوي، استهداف التضخم في الدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، القاهرة

2004، ص 11

² - رعد حمودي عبد الحسين تويج، الطلب على النقود وادارة السياسة النقدية مع اشارة خاص للعراق، اطروحة، جامعة الكوفة

2010، ص 187 - 191

الوطني العراقي فيعاني الاقتصاد من ظاهرة التضخم المتذبذب بين الارتفاع والانخفاض هذا من شأنه يتطلب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، فواقع الحال افتقر الاقتصاد لمثل هذا النوع من التنسيق بالشكل الذي يسمح لتبني وتطبيق سياسة الاستهداف على المدى القصير على الاقل^(١).

٥-ضيق وتخلف السوقين النقدي والمالي:- يتسم السوقين بمحدودية الترابط بينهما وغياب العمق المالي كما تبين ما ينجم عنه ضعف ومحدودية تأثير اجراءات السياسة النقدية في الوقت الذي تحتاج فيه اتخاذ اجراءات او تعديلات لتصحيح حالة الانحرافات التي تحصل وتعرقل الحصول على معدل تضخم مستهدف، لذلك تكون السياسة النقدية غير فعالة بسبب ما ذكر سابقا في مقابل ذلك تكون السياسة النقدية فعالة جدا عندما يكون العمق المالي مرتفعا وتزداد فعالية هذه السياسة كلما زاد العمق المالي ارتفاعا، وتتناسب اجراءاتها بشكل موثر وسريع مع البنك المركزي هذا يعني ان العلاقة طردية بينهما اذ تكون السياسة النقدية على درجة عالية من الفاعلية كلما زاد العمق المالي^(٢)

٦- تحتاج سياسة استهداف التضخم الى بيانات ومعلومات عديدة وبشكل متكامل تمثل المؤشرات القياسية الدقيقة والنماذج القياسية التي تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الضرورية المهمة فضلا عن امتلاك البنك المركزي اليات تقنية متقدمة والتي تمكن من التنبؤ بمصادقيه عالية بمعدل التضخم المستهدف والمحدد مستقبلا والسعي بالوصول معدل التضخم الى معدل التضخم المستهدف المحدد مسبقا ومقدار الفجوة ان وجدت لاسيما عندما يكون المعدل المتنبئ به اعلى من المعدل المستهدف في هذه الاثناء تفعل السياسة النقدية ادواتها بغية تحقيق الترابط بينهما او على الاقل اقتراب هذين المعدلين من بعضهما، وهذا ما يصعب تطبيقه في الاقتصاد العراقي لأنه لا تتوفر فيه الامكانيات المطلوبة مما يصعب تطبيق سياسة استهداف التضخم من ناحية التنبؤ بمعدلات التضخم او معالجة الفجوات بينهما وبين معدل التضخم المستهدف^(٣).

٧- تتطلب سياسة استهداف التضخم استهداف معدلات الفائدة كأداة لاستهداف التضخم وذلك عن طريق الاعتماد على مؤشر التضخم المتوقع كهدف وسيط يظهر التباين والتطابق بين هاذين المعدلين، ففي حال ارتفاع المعدل المتوقع عن المعدل المستهدف يتم رفع اسعار الفائدة للحد من احتمال تزايد الضغوط التضخمية اما في حالة كون المعدل المتوقع اقل من المعدل المستهدف فيتم

^١ - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية 2009 ص 170-171

^٢ - محمد سعيد النابلسي، السياسة النقدية والمالية ووقعها على البيئة المالية، بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عمان - الاردن 1997، ص 45

^٣ - اسماعيل احمد الشناوي، استهداف التضخم في الدول النامية، مصدر سابق ص 15

تخفيض اسعار الفائدة تحسبا لتباطئ وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، هذا يوضح حقيقة مفادها ان اسعار الفائدة تحددتها سياسة استهداف التضخم عبر مسار الوصول الى معدل التضخم المستهدف، ويستدعي الامر مسار محدد لأسعار الفائدة قصيرة الاجل باستخدام الية اسعار فائدة حقيقية في المدى القصير، يقوم البنك المركزي بالتحكم بالأسعار ارتفاعا وانخفاضا وفقا لمعدلات التضخم المتوقع، وهذه الالية تقع ضمن السيولة النقدية فعندما تترادى بسبب تزايد الانفاق العام مقابل جمود قدرات الاقتصاد الانتاجية على امتصاص هذا التزايد فان اسعار الفائدة تقوم باحتواء السيولة الفائضة وذلك لتحجيم نمو الكتلة النقدية بما يوازي حجم السلع والخدمات المتاحة، مما يؤدي الى توازن سوق السلع والخدمات والسوق النقدي ومن ثم عودة الاستقرار فينخفض التضخم الى المستوى المستهدف، ولكن هذه الالية محددة في الاقتصاد العراقي لان تأثير اسعار الفائدة مقيد، وهذا التحديد والتقييد لا يتماشى مع مبدئ تبنى سياسة استهداف التضخم بل تعرقل تحقيق المعدل المستهدف الا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الاداة مفتاح الوصول لهذا المعدل لدى معظم مؤيدي سياسة الاستهداف⁽¹⁾.

خامسا :-امكانية تبنى سياسة استهداف التضخم في العراق

تبين من التحليل السابق الذكر ان هناك اسباب تمنع تبنى سياسة استهداف التضخم في العراق منها ما يتعلق بعدم توفر الشروط اللازمة لإمكانية اعتماد هذا الاسلوب في ادارة السياسة النقدية الى جانب ذلك وجود صعوبات تتعلق بطبيعة وبنية الاقتصاد العراقي، اذن على المدى القريب لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم، اما في المستقبل يمكن تذليل الصعوبات وتهيئة متطلبات ومقومات سياسة استهداف التضخم، ان اهمية اتباع سياسة استهداف التضخم في بلدنا الحبيب تنبع من الظروف الاقتصادية الذي يمر بها وتوجهات سياسة النقدية التي برزت على اثر تذبذب ومحدودية التأثير على التضخم عن طريق المقاربات عبر التحكم بالكتلة النقدية وسعر الصرف ومن هذه العوامل⁽²⁾:-

١- الاثار السلبية التي نجمت عن التضخم الذي حل بالاقتصاد العراقي منذ ثلاث عقود كان لها فعلها المدمر في كافة جوانب الاقتصاد، ومن اهم مظاهرها اختلال التوازن الاقتصادي و النقدي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتزايد في معدلات البطالة، مما يتطلب الامر التوجه نحو سياسة

¹ - مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، ص 12
² - ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره.

نقدية جديدة فعالة للحد من التضخم ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي .

٢- ان السياسة النقدية التقليدية في مكافحة التضخم تؤثر بصورة متفاوتة على معدلاته وقد تتخذ السلطة النقدية سياسات خاطئة تزيد من حدة هذه الظاهرة وهذا يفقد الجمهور ثقته بقدراتها في خفض التضخم والتأثير فيه مما يزيد من اختلال السوق النقدي^(١) .

٣- يواجه اسلوب التركيز على سعر الصرف المدار و نمو الكتلة النقدية للتصدي للتضخم مشكلة تغير قوة ارتباطها وتأثيرها على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو التضخم لذى فان نتائجها غير مضمونة في الوقت الحالي ،حسب هيكل الوضع الاقتصادي السائد .

٤- تظهر اثار السياسة النقدية خلال مدة قد تطول وتتأثر بالفجوات الزمنية والتي من الممكن ان تتغير خلال الوضع الاقتصادي خلال الوضع الذي اتخذ القرار بصدده ما يعكس الغاية المرغوب بها من هذه السياسة .

٥- حسب التفسير النقودي ان التضخم ظاهرة نقودية تفسيرها اولا واخيرا، وقد انحسر هذا التوجه واخذ الكثير من نفوذه في نهج السياسة النقدية في الوقت الحاضر ولاسيما مع تزايد الانفتاح المالي العالمي وتصاعد وتيرة الاحلال العملات وعدم استقرار سرعة تداول النقود وعد الثبات النسبي لمكونات النقد الاساس ،مما زاد الشك وغياب اليقين بعلاقة المجاميع النقدية بمستوى الاسعار .

٦- ان اختيار السياسة النقدية الملائمة المتسمة بالديناميكية والحيوية بما يحقق الهدف الاساسي للبنك المركزي العراقي والمتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار عن طريق معدل منخفض ومستقر من التضخم ،لزيادة معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، وبرهنت العديد من البلدان نجاح هذه السياسة من خلال تجاربها لسياسة استهداف التضخم وهي من انجح السياسات والاكثر ملائمة والانسب اسلوبا .

٧- تساعد سياسة استهداف التضخم رجال الاعمال والمستثمرين وكذلك المستهلكين على معرفة معدل التضخم خلال الفترات القادمة مما يسهل من التوقعات المستقبلية ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة الاستثمارية والاستهلاكية ويقلل من مخاطر تقلبات الاسعار ويوفر بيئة اقتصادية مستقرة التي تحفزهم على الاستثمار والتي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي .

^١ -احمد ابراهيم علي ،التضخم والسياسة النقدية مصدر سبق ذكره ص 2

٨- ان الوصول الى الاستقرار النقدي من خلال تحقيق معدل كمي منخفض ومستهدف للتضخم يعد من اهم العوامل التي تؤدي الى نمو اقتصادي سريع ومستمر وهذا لا يعني ان تكون كمية النقود ثابتة دون تغيير فزيادة الناتج المادي الحقيقي يتطلب زيادة كمية النقود لتمويله ،أي ان كمية النقود تزداد بالتناصف مع زيادة الناتج الحقيقي وبالعكس ذلك يكون هناك تباين بينهما ،ولا سيما كونه شديدا الى الاختلال النقدي وظهور الضغوط التضخمية ،عندما تكون الزيادة في عرض النقد اكبر من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ،لذلك فالاستقرار النقدي اقوى العوامل في كل من :-

أ- تحفيز وزيادة حجم الادخارات الوطنية لتمويل النشاطات الاستثمارية وتساعد وتيرتها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام

ب-تحقيق التوازن الخارجي ،أي التأثير الايجابي على توازن ميزان المدفوعات

ج-توفير المناخ الاقتصادي المناسب لتخصيص الموارد الاقتصادية المادة والبشرية واتجاهها نحو

القطاعات الاقتصادية الحقيقية المختلفة

٩- اداء جهاز الاسعار وظيفته في توجيه الانتاج عبر تدفق النشاطات الاقتصادية نحو القطاعات والفروع الانتاجية ،ان تبلور توجهات صانعي السياسة النقدية في العراق نحو تبني استراتيجية جديدة للسياسة النقدية تتوافق مع شروط سياسة استهداف التضخم لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه على المدى الطويل ،يتطلب تحركا على المستوى الوطني السياسي والاقتصادي لتوفير البيئة المناسبة والمطلوبة لتطبيق هذه السياسة في المستقبل عن طريق العمل على (١) :-

أ- ازالة التناقضات بين السياستين المالية والنقدية وتحقيق التناسق و التكامل المستمر بينهما ،كما بينا سابقا الاثار السلبية الذي خلفه الاختلافات والتناقضات بين السياستين على الوضع

الاقتصادي للبلد

ب- الاعلان بشكل رسمي باعتبار ان تحقيق الاستقرار في الاسعار عبر استهداف معدل رقمي محدد

للتضخم باعتباره الهدف الاول والوحيد للسياسة النقدية على المدى الطويل

ت- اجراء اصلاحات جديدة هيكلية في بنية الاقتصاد العراقي بما يضمن تحفيز وتشجيع المستثمرين وكذلك تشجيع نمو القطاعات الحقيقية الزراعية والصناعية وازالة الاختناقات والتحكم فيها من قبل

العوامل غير النقدية التي تسبب التضخم

^١ همام الشماع وعمر هاشم العمري ،اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ،دراسة في الاقتصاد العراقي ،بحث ومناقشة المؤتمر العلمي ،2012 ص 17

ث- توسع وتطور السوقين المالي والنقدي بما يؤمن الاستخدام الفاعل لأدوات السياسة النقدية عبر هذين السوقين لتأثير في النشاط الاقتصادي واجراء تعديلات نقدية لسد الانحرافات التي تحدث بين التضخم المتوقع والتضخم المستهدف، بحيث يمكن تصحيحها في الوقت المناسب وفي وقت قصير

ج- وضع نموذج حركي للتضخم وفق مستوى يمكن تحقيقه وعدم المغالاة فيه على ضوء الوضع الاقتصادي السائد مع الاخذ بنظر الاعتبار امكانية التحكم فيه بموجب المعلومات المتاحة في المستقبل، وتوفير القدرة لدى السلطة النقدية عن طريق ادواتها وتأثيرها الفاعل في حالة الانحراف المعدل عن مده او قيمته في المستقبل

ح- تهيئة وتوفير البيانات والمعلومات والاحصائيات الكمية لكافة المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني لتشكيل نماذج قياسية تجمع المعلومات المهمة والضرورية لوضع معدل التضخم المتنبئ به او المستقبلي والذي يستخدم كمؤشر وسيط لتحقيق المعدل المستهدف للتضخم

خ- الاخذ بنظر الاعتبار سعر الصرف المرن لانه يعد اهم المعايير المطلوبة في سياق تطبيق سياسة استهداف التضخم مع اخذ الاحتياطات من المخاطر التي تنجم عن ذلك في ظل الانفتاح المالي والتجاري الواسع في الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر

د- عندما كانت مسألة البنك المركزي هي احدى شروط متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم، فضلا عن ذلك فانه عبر عن مدى شفافية والمصادقية التي يلتزم بها، لذي لا بد التأكيد على هذا المسار مما يولد الثقة واليقين لدى الجمهور حول الوضع الاقتصادي السائد لاسيما جانبه النقدي كوسيلة تساعد الافراد على بناء توقعاتهم المستقبلية ونشاطهم الاقتصادي وهذا يحفز الانفاق الاستثماري وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام .

سادسا:- تطور معدلات التضخم في العراق من (2004-2021)

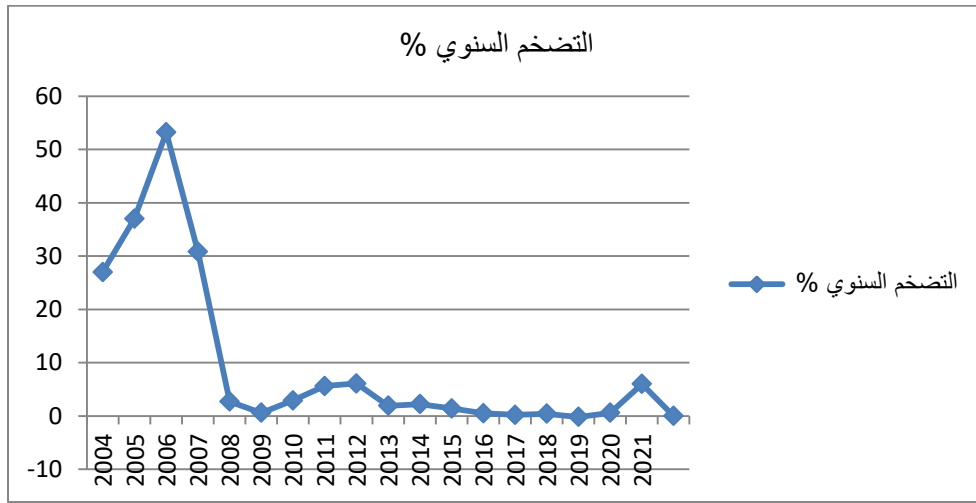
شهد الاقتصاد العراقي تقلبات في مستوى الاسعار وارتفاع حاد في التضخم بسبب الاوضاع التي عاشها الاقتصاد العراقي كما سنلاحظ من تحليل بيانات التضخم ادناه :-

الجدول (14) تطور معدلات التضخم في العراق للفترة من (2004-2021)

التضخم	العام	التضخم	العام
1.9	2013	27	2004
2.2	2014	37	2005
1.4	2015	53.2	2006
0.5	2016	30.8	2007
0.2	2017	2.7	2008
0.4	2018	0.6	2009
-0.2	2019	2.9	2010
0.6	2020	5.6	2011
6.0	2021	6.1	2012

المصدر: البنك المركزي العراقي: النشرة الاقتصادية السنوية لسنوات مختلفة

الشكل (9) يوضح معدلات التضخم السنوي للعراق (2004-2021)



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 14

نلاحظ من الجدول (14) والشكل البياني (9) اخذت معدلات التضخم في العراق بالارتفاع والانخفاض خلال السنوات التي نحن في صدد دراستها وتحليلها لعدة اسباب داخلية وخارجية اثرت في معدلات التضخم ولعلنا نقسم هذه السنوات الى فترات لأخذ بالأسباب التي ادت الى ذلك :-

١- المدة من 2004 الى 2010

شهدت هذه الفترة ارتفاعا في معدلات التضخم بلغت (53.2%) من عام 2006 تعود الاسباب في الارتفاع الى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وعدم تلبية المتوفر منها للطلب المحلي ، حينها انخفضت معدلات التضخم في السنوات التالية لتصل الى (2.9 %) عام 2010 بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها بدرجة كبيرة جدا وتحسين مستوى سعر صرف الدينار العراقي ويضاف الى ذلك عدم وجود رسوم كمركية مؤثرة على السلع المستوردة.

٢- المدة من 2011-2018

وقد ارتفع التضخم الى (5.6%) (6.1%) في الاعوام 2011 , 2012 على الترتيب ثم انخفض الى (1.9%) عام 2013 ثم ارتفع الى (2.2%) عام 2014 و (1.4%) عام 2015 بسبب وضع البلد السياسي واحتلال العصابات الارهابية العديد من مناطق العراق ، ثم عاود الانخفاض عام 2017 الى (0.2%) وان سبب ذلك يرجع بالأساس الى انخفاض التضخم في مجموعة المواد الغذائية ليصل الى (-2.2%) في حين ارتفع التضخم عام 2018 ليصل الى (0.4%) نتيجة ارتفاع مجموعة المواد الغذائية بنسبة (0.6%)

٣- المدة من 2019-2021

نلاحظ انخفاض معدل التضخم اذ بلغ عام 2019 نحو (-0.2%) جاء ذلك بسبب انخفاض قسم الاغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة (1.4%) و قسم السكن بنسبة (0.6%)، قسم التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة (0.4%)، قسمي النقل و الاتصال بنسبه (0.3%) قسم الترفيه والثقافة بنسبه (0.1%) وقسم المطاعم والفنادق بنسبة (0.3%). اما في عامي 2020 و2021 فقد بلغ معدل التضخم (6.0، 0.6) مسجل بذلك ارتفاعا بسبب انتشار جائحة كورونا و كثرة الاستيراد الذي يعتمد عليه العراق بشكل كبير، وارتفاع الاسعار في انحاء العالم بسبب التحديات الامنية والصحية وارتفاع سعر الصرف

سابعا :- اثر التضخم في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2004-2021)

تميزت بيئة الاقتصاد العراقي بتذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2021) وهذا ينتج عن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي مرت بالاقتصاد العراقي منها تداعيات أحداث عام 2003 والازمات السياسية واحتلال العصابات الارهابية وجائحة كورونا هذه الظروف اثرت بشكل

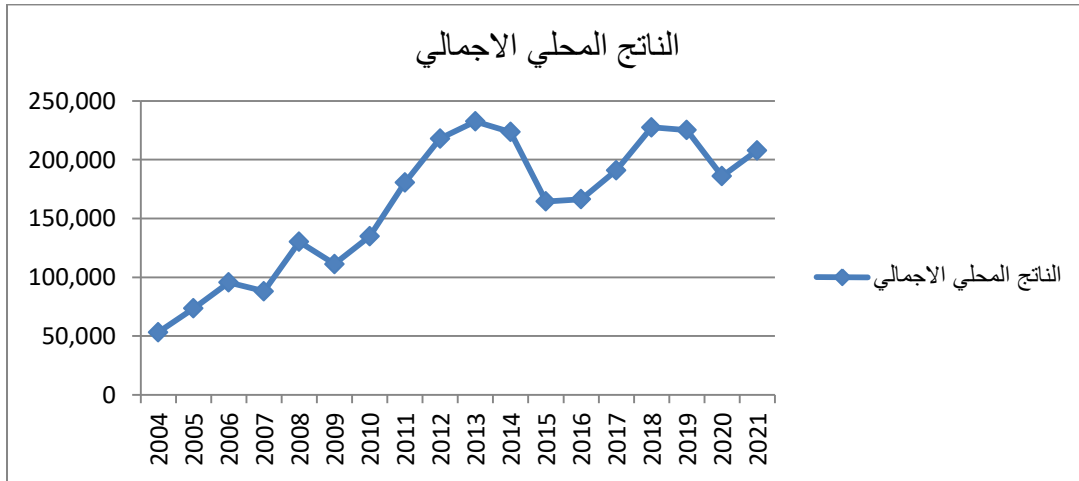
سلبى في مجمل مفاصل الاقتصاد وبشكل خاص في حصيلة نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال الجدول (15) سنعرض اسباب الاختلال من تقلبات في معدلات الناتج المحلي الاجمالي

جدول (15) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي للعراق (2004-2021) وحدة القياس الاسعار الجارية

معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	العام	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	العام
6.63	232,497.2	2013		53,235	2004
-3.86	223,508.1	2014	38.12	73,533	2005
-26.43	164,421.8	2015	29.99	95,588	2006
1.15	166,321.1	2016	-7.89	88,038	2007
14.81	190,966.5	2017	47.89	130,204.0	2008
19.13	227,511.7	2018	-14.51	111,300.4	2009
-1.01	225,203.5	2019	21.11	134,800.6	2010
-17.43	185,929.6	2020	33.98	180,606.8	2011
11.81	207,889.3	2021	20.72	218,032.2	2012

المصدر: البنك المركزي العراقي: النشرة الاقتصادية السنوية لسنوات مختلفة

الشكل (10) يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي للعراق (2004-2021)



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

من الجدول (15) والشكل (10) البياني اعلاه يمكن ملاحظة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي انها اخذت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويمكن توضيح ذلك على شكل فترات كالتالي :-

١- المدة من 2004 الى 2013

يمكن لنا ان نلاحظ الارتفاع في معدلات الناتج المحلي الاجمالي بشكل مستمر اذ بلغ الناتج في عام 2005 (73,533) مليون ومعدل نمو (38.12%) واستمر معدل نمو الناتج بالارتفاع حتى بلغ الناتج نسبة (130,204.0) مليون ومعدل نمو بلغ (47.89%) في عام 2008 بعدما سجل معدل النمو انخفاضا في عام 2009 بلغ (14.5%) بسبب الازمة الاقتصادية العالمية فقد ادى تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض عائدات صادرات النفط الى انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ، بعدها شهدت المدة من 2010-2012 تقلبات اقتصادية حققت نمو موجب في الناتج المحلي الإجمالي اذ كان معدل النمو السنوي لعام 2011 ما يقارب (33.9%) أما عام 2012 فكان معدل النمو السنوي ما يقارب (20.7%) ويعود سبب ارتفاعه الى زيادة الصادرات النفطية العراقية للخارج، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً ، وتواصل هذا الارتفاع حتى عام 2014 إذ لا يخفى ان حجم الناتج المحلي الإجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي يتوقف الى حد بعيد على اسعار النفط الخام، فزيادة أسعار النفط الخام او انخفاضها يؤثران بشكل واضح في تحديد الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل القطاع النفطي يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد العراقي بوصفه قوة اقتصادية ومالية .

٢- المدة من 2014 الى 2018

اما في هذه المدة تعرض الاقتصاد العراقي الى الانخفاض الموجب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014 و2015 كانت نتيجة للوضع الأمني غير المستقر للعراق وكذلك انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة فائض المعروض من النفط العالمي مما انعكس في انخفاض السعار الى دون 50 دولار.

يبدو إن اتجاه معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير في انتاج قطاع النفط الخام، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق مقارنة معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الناتج المحلي بعد استبعاد ناتج قطاع النفط

٣- المدة من 2019 الى 2021

يمكن ملاحظة نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ سجل انخفاض بلغ (1.01%) في عام 2019 ويعود سبب التراجع الى حدوث الازمة الصحية جائحة كورونا التي حلت واثرت في كل مفاصل الحياة بعدها عاود النمو الى الارتفاع اذ بلغ (11.8%) في عام 2021 .

ثامنا :- اثر التضخم في معدل البطالة في العراق للفترة من عام (2004-2021)

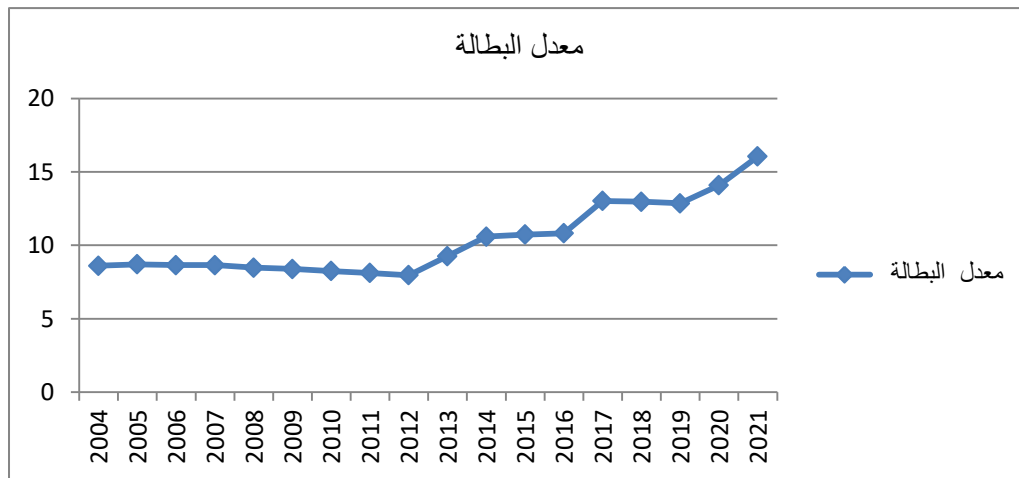
تعد مشكلة البطالة إحدى أهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، إذ يشكل عنصر العمل من العناصر المهمة القادرة على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج (الأرض، الإدارة، رأس المال) لخلق الإنتاج السلعي والخدمي، ويلحظ بروز مشكلة البطالة في العراق بشكل كبير في هذه المدة بسبب الازمات الاقتصادية والسياسية والامنية التي حلت بالبلد كما سنلاحظها في الجدول (16)

جدول (16) معدلات البطالة في العراق (2004-2021)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
2004	8.61	2013	9.26
2005	8.71	2014	10.59
2006	8.65	2015	10.73
2007	8.65	2016	10.82
2008	8.48	2017	13.02
2009	8.39	2018	12.97
2010	8.25	2019	12.86
2011	8.12	2020	14.09
2012	7.96	2021	16.05

المصدر: البنك المركزي العراقي: دائرة الاحصاء والابحاث لسنوات مختلفة

الشكل (11) تطور معدلات البطالة في العراق (2004-2021)



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (16)

من الجدول (16) والشكل البياني(11) يمكن ملاحظة ارتفاع معدلات البطالة بشكل مفرط وتذبذبها بين الحين والآخر يمكن بيان ذلك بشكل فترات لتحليل اسبابها ولماذا ارتفعت .

١- المدة من 2004-2012

في هذه الفترة نلاحظ تذبذب معدلات البطالة وارتفاعها اذ بلغت اعلى معدل في عام 2005 بنسبة (8.71%) واستمر الانخفاض واستمر الانخفاض التدريجي حتى عام 2012 فقد انخفضت بشكل بطئ الى(7.96%) يعود هذا الانخفاض الى ارتفاع معدل تشغيل الايدي العاملة والخريجين في القطاع العام الحكومي الا انه في الوقت نفسه يسبب تفاقم مشكلة البطالة المقنعة في القطاع العام .

٢- المدة من 2013-2018

يلاحظ من الجدول (16) ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير في هذه المدة اذ بلغت نسبتها (13.02%) في عام 2017 وذلك يعود لا سباب سياسية حلت بالوضع الامني في العراق وهي احتلال العصابات الارهابية اغلب محافظات العراق .

٣- المدة من 2019-2021

في هذه المدة سجلت معدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا بسبب تداعيت الازمة الصحية جائحة كورونا وما خلفته هذه الازمة من تعطيل في جميع مرافق الحياة اذ بلغ معدل البطالة في عام 2021 (16.05%)

تاسعا:-تطور ميزان المدفوعات العراقي للفترة من (2004-2021)

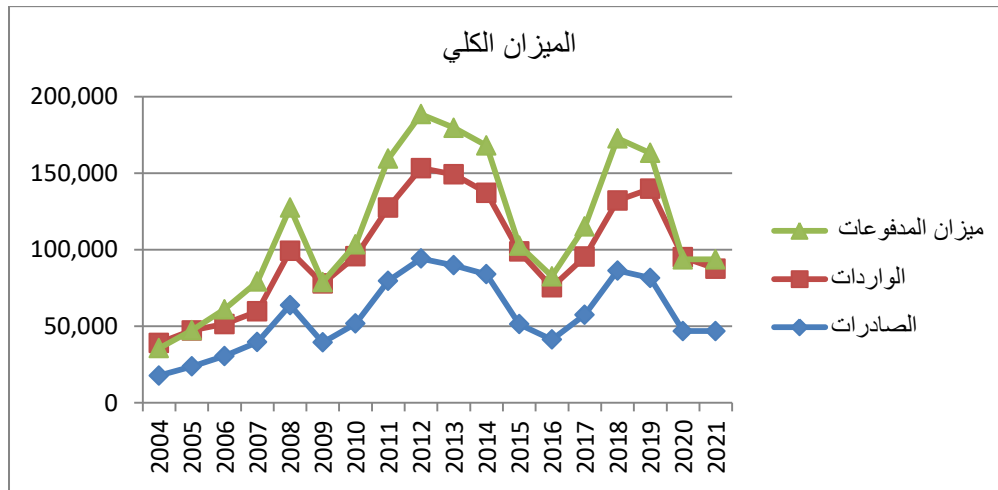
تؤدي التجارة الخارجية دوراً حيوياً في اقتصاديات اغلب الدول النامية ومنها العراق اذا تعد المصدر الرئيس للحصول على السلع الرسالية التي يحتاجها لتنفيذ مشاريعه التنموية كذلك تزويده بالسلع الاستهلاكية والكمالية والضرورية ،كما ترتبط بأسواق السلع الدول الصناعية المتقدمة واسواق السلع العربية لذا لا بد من دراستها وتحليلها عن طريق تحليل الصادرات وواردات البلد كما في الاتي :-

جدول (17) ميزان المدفوعات في العراق (2004-2021) وحدة القياس مليون دولار

الميزان الكلي	الواردات	الصادرات	العام	الميزان الكلي	الواردات	الصادرات	العام
30419	59,349	89,768	2013	-3492.3	21302.3	17810	2004
30804	53,177	83,981	2014	165	23,532	23,697	2005
3871	47,467	51,338	2015	9636	20,892	30,528	2006
7090	34,208	41,298	2016	19458	20,132	39,590	2007
19693	37,866	57,559	2017	28230	35,496	63,726	2008
40624	45,736	86,360	2018	990	38,437	39,427	2009
23447	58,138	81,585	2019	7849	43,915	51,764	2010
-1321	48,150	46,829	2020	31878	47,803	79,681	2011
6093	40,736	46,829	2021	35203	59,006	94,209	2012

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية (2004-2021) سنوات مختلفة، صفحات متعددة

الشكل (12) ميزان المدفوعات في العراق



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

من بيانات الجدول (17) والشكل البياني (12) يمكن توضيح كيف سارت التجارة الخارجية ومدى تأثير الصادرات والواردات بالاقتصاد العراقي وماهي الظروف التي اثرت فيه عن طريق تقسم مراحل البحث الى مدد كلاتي:-

١- المدة من 2004-2008

شهدت هذه الفترة ارتفاعا في نمو حجم الصادرات فسجلت الصادرات نحو (17810) مليون دولار بينما بلغت الصادرات في عام 2006 بنسبة (30,528) مليون دولار واستمر التصاعد الى العام 2008 اذ بلغت قيمة (63,726) مليون دولار وسجل الميزان الكلي قيمة (28,23) مليون دولار ويعود هذا التصاعد في حجم الصادرات الى قيام الحكومة بعد عام 2004 بتشكيل الحكومة العراقية والعودة التدريجية للعلاقات الاقتصادية بين العراق والعالم الخارجي وبدأ التعاقد مع الشركات الاجنبية واستئناف انتاج النفط وتصديره عبر التنسيق مع منظمة اوبك، التزامن مع ارتفاع اسعار النفط مما ترك اثره على انتعاش الاقتصاد العراقي باعتبار ان النفط هو المصدر الاساس لإيراداته^(١)

اما فيما يتعلق بحجم الواردات فقد شهدت الواردات العراقية ارتفاعا في قيمتها بلغت (21302.3) و(23,532) مليون دولار لعامي 2004 و2005 على التوالي، ويعود سبب هذا الارتفاع نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما ادى الى زيادة حجم الاستيراد وقيام الحكومة بجهود كبيرة لزيادة المخزون السلعي من السلع والبضائع الاجنبية لتلبية متطلبات المستهلك، ثم سجلت الواردات العراقية لعامي (2006، 2007) انخفاضا بلغ (20,892) و(20,132) مليون دولار على التوالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى تراجع اسعار النفط الخام التي تعتبر الممول الرئيس لواردات العراق، والذي رافقه انخفاض في قيم الواردات العراقية، حتى على المستوى العالمي بعدها عاود معدل نمو الواردات بالارتفاع في عام 2008 اذ بلغت قيمة الواردات (35,496) مليون دولار ويعود سبب هذا الارتفاع الواردات الى^(٢):

أ- زيادة الصادرات النفطية والعائدات المتأتية بسبب دخول العملة الصعبة للدولة منها ب- الانفاق الحكومي غير العقلاني الناتج عن زيادة الاجور والرواتب مما ادى الى زيادة الحاجة للاستيراد وتلبية احتياجات المستهلك ج- تدني القدرات الانتاجية في تلبية الاحتياجات المحلية د- المنافسة الشديدة التي يواجهها الانتاج المحلي نتيجة فتح الاسواق الخارجية امام المنتجات المستوردة وغزوها الاسواق المحلية دون قيود او ضوابط ه- اقرار سياسة الاغراق السلعي من قبل الدولة .

^١ - البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008 ص 18
^٢ - حوراء علي حسين، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2021، ص 65

٢- المدة من 2009-2012

شهد العام 2009 انخفاض في حجم الصادرات بلغ (39,427) مليون دولار مما ادى الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات فقد بلغ (1,270.7) مليون دولار ويرجع هذا الانخفاض الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي في العراق ودول العالم، بسبب الازمة المالية والاقتصادية العالمية التي حصلت في هذه المدة ومن بينها الازمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية كأزمة "الرهن العقاري" التي حدثت في النصف الثاني من عام 2008 والتي ادت الى تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي العالمي (١)

بعدها اخذ حجم الصادرات بالارتفاع خلال الاعوام من 2010-2012 اذ بلغت الصادرات على التوالي (51,764 - 94,209) مليون دولار ويرجع سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط مقارنة بالأعوام السابقة، وهذا يدل على هيمنة قطاع النفط على الصادرات مما ادى الى زيادة الصادرات العراقية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي .

فيما يخص حجم الواردات شهدت قيمة الواردات ارتفاعا عدا عام 2009 فقد انخفضت بسبب الازمة المالية العالمية وتأثيرها السلبي في الاقتصاد العراقي اذ بلغت الواردات (38,437) مليون دولار، في الاعوام التي تلتها شهدت الواردات ارتفاعا بلغت عام 2012 قيمتها (59,006) مليون دولار

٣- المدة من 2013-2016

شهدت هذه المدة انخفاض في حجم الصادرات اذ بلغت (89,768) و(83,981) مليون دولار لعامي 2013-2016 على التوالي، وكان سبب هذا التراجع هو تدهور الوضع السياسي و الامني وتراجع اسعار النفط، ودخول الارهاب الى العراق واحتلال معظم محافظات البلد، مما ادى الى تدمير ابار النفط وتدمير اغلب الطرق وهذا ما ادى الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعطيل عمليات التصدير وانخفاض اسعار النفط الامر الذي ادى الى انخفاض معدل نمو الصادرات بشكل كبير على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي من الازمات المالية .

فيما يخص الواردات العراقية لعام 2013 سجلت قيمة الواردات (59,349) مليون دولار مسجلة ارتفاعا بينما شهدت الفترة من (2014-2016) انخفاضا في قيمة الواردات على مدى السنوات المتتالية اذا سجلت قيمة الواردات ما يقارب (53,177) و(34,208) مليون دولار وكان سبب

^١ - مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، دار الايام للنشر والتوزيع، ط٢٠٢٠، ص 151.

الانخفاض هو الاوضاع السياسية والاقتصادية الغير مستقرة داخل العراق ودخول العصابات الارهابية الى عدد من محافظات العراق مما ادى الى انخفاض قيمة الواردات

٤ - المدة من 2017-2021

يتضح لنا ان في هذه المدة حدوث ارتفاع في حجم الصادرات في عامي 2017 و2018 اذ بلغت (57,559) و(86,360) مليون دولار يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام مما ادى الى ارتفاع اسعاره لتزيد الكميات المصدرة ويرفع حجم الصادرات، بعدها عاود حجم الصادرات الى الانخفاض لعامي 2019 و2020 اذ بلغت (81,585) و(46,829) ويرجع سبب ذلك الى عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية واسعار النفط وحدثت جائحة كورونا التي وجهت ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي يعاني من الهشاشة، وتعد الدول النامية الاكثر تضررا، اذ ضربت الاقتصاد العراقي بمختلف مستوياته، الامر الذي ادى الى انخفاض نمو الصادرات في العراق .

بدأت قيمة الواردات بالارتفاع في السنوات من 2017 -2020 بمعدلات نمو متقاربة ماعدا عام 2020 اذ حققت الواردات انخفاضا وسجلت فيه (48,150) مليون دولار ويرجع سبب الانخفاض الى عدم استتباب الظروف الاقتصادية والسياسة ووباء كورونا الذي ولد حالة من الذعر والوجل داخل الدولة .

اما عام 2021 فقط شهد استقرارا اقتصاديا عالميا، بسبب الانفتاح العالمي والتعافي الجزئي من ازمة وباء كورونا مع ارتفاع الاسعار النفط العالمية، مما ادى الى زيادة كبيرة في معدلات نمو الصادرات العالمية فضلا عن زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك المركزية بسبب ارتفاع اسعار النفط فقد سجلت قيمة الصادرات (46,829) مليون دولار و في هذا العام احرزت الاستيرادات قيمة بلغت (40,736) مليون دولار ويعود سبب تصاعدها الى ارتفاع اسعار النفط مما ادى الى زيادة وارتفاع اسعار المنتجات المحلية وزيادة الطلب على المنتجات العالمية

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر سياسة

استهداف التخزين في الاستقرار

الاقتصادي في دول العينة

تمهيد

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد للحكومة من اتخاذ سياسات واجراءات فعالة للقضاء على اختلال الوضع الغير مستقر عن طريق بعض المعالجات التي تقوم بها سياسة استهداف التضخم في هذا الفضل سيتم قياس وتحليل دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي (معدلات التضخم ،معدل الناتج المحلي الاجمالي ،معدلات البطالة)عن طريق استخدام منهجية الابطاء الموزع ARDL والوصول الى بعض النتائج والعلاقة بينهما ولقياس معاملات العلاقات بالطرق القياسية لابد من صياغتها بصورة رياضية اذ تم استخدام البرنامج الاحصائي (E-views9) وتم تمثيل هذه العلاقات بصورة معادلات واعتماد معدل التضخم كمتغير مستقل ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي(التضخم والناتج المحلي الاجمالي والبطالة)

وتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث :-

المبحث الأول/ قياس وتحليل أثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي للجزائر

المبحث الثاني / قياس وتحليل أثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي لمصر

المبحث الثالث/ قياس وتحليل أثر التضخم في الاستقرار الاقتصادي للعراق

المبحث الاول :-قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي للجزائر

يتضمن هذا المبحث النتائج القياسية والاحصائية للاقتصاد الجزائري وبيان دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على مسار مؤشرات الاستقرار خلال فترة البحث (2004-2021) عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي والذي يوفر سهولة بيان العلاقة بين المتغيرات ،وسنركز على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم ،الناتج المحلي الاجمالي ،البطالة) كمتغيرات تابعة ويمكن توصيف المتغيرات كالآتي :-

توصيف المتغيرات

INF:معدل التضخم

GDP:الناتج المحلي الاجمالي

UN:معدل البطالة

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

$$GDP = F(INF) \dots\dots(1)$$

$$UN = F(INF) \dots\dots(2)$$

المطلب الاول : اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لديكي فولر- الموسع (ADF)

لابد من التأكد من استقرار متغيرات السلاسل الزمنية اذ يعد الاستقرار لهذه المتغيرات شرطا رئيسيا في دراسة السلاسل وان عدم استقرار هذه السلاسل لا تعطي نتائج منطقية ويتضح من بيانات الجدول رقم (18) ان INF كان مستقراً عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع بدون قاطع واتجاه عام أي انه خال من جذر الوحدة ولا يحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات عند مستوى معنوية 5% اما باقي المتغيرات كانت غير مستقرة لذلك تم اخذ الفروق الاولى وتبين ان جميع المتغيرات قد استقرت عند مستوى 5% و10% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او كلاهما او بدونهما وعلية سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة

الجدول (18) اختبار ديكي فولر- الموسع لجذر الوحدة (ADF)

	<u>At Level</u>			
		GDP	UN	INF
With Constant	t-Statistic	-2.3464	-2.5630	-3.2949
	Prob.	0.1700	0.1194	0.0341
		n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7094	-1.8121	-3.1901
	Prob.	0.7020	0.6537	0.1234
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2323	-0.7229	-2.2135
	Prob.	0.7415	0.3884	0.0302
		n0	n0	**
At First Difference				
		d(GDP)	d(UN)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-3.6412	-3.5311	-5.2672
	Prob.	0.0171	0.0210	0.0013
		**	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9675	-5.4294	-5.0911
	Prob.	0.0336	0.0027	0.0074
		**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6983	-3.7085	-5.4985
	Prob.	0.0011	0.0011	0.0000
		***	***	***
Notes:				
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)

يتم في هذا المطلب تقدير وتحليل العلاقة بين معدلات التضخم وتأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة من (2004-2021) ولبيانات سنوية باستخدام نموذج (ARDL)

اولا :نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

1- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

نلاحظ من الجدول (19) تقدير انموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL بفترات ابطاء (2) اذ نلاحظ ان قيمة $R^2 = (0.675361)$ مما يعني ان المتغير المستقل قد فسّر المتغير التابع GDP بنسبة (67%) وكانت قيمة $R^2 = (0.586824)$ ، وسجلت قيمة F المحتسبة (7.627944) وهي معنوية عند مستوى (5%) وفق قيمة Prob. أي ان النموذج كان معنوي وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول (19) نتائج انموذج ARDL لدالة GDP

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.389966	0.187229	2.082829	0.0614
INF	1706.708	844.2042	2.021677	0.0682
INF(-1)	1358.596	913.0789	1.487929	0.1649
C	86520.30	28106.23	3.078332	0.0105
R-squared	0.675361	Mean dependent var		170870.7
Adjusted R-squared	0.586824	S.D. dependent var		31692.37
S.E. of regression	20371.48	Akaike info criterion		22.90484
Sum squared resid	4.56E+09	Schwarz criterion		23.09365
Log likelihood	-167.7863	Hannan-Quinn criter.		22.90283
F-statistic	7.627944	Durbin-Watson stat		1.752036
Prob(F-statistic)	0.004936			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٢- اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP

من بيانات الجدول (20) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحسوبة (F-statistic) كانت (5.458538) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 10% البالغة (4.78) وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي بمعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات النموذج .

الجدول (20) اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP

Test Statistic	Value	k		
F-statistic	5.458538	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	4.04	4.78		
5%	4.94	5.73		
2.5%	5.77	6.68		
1%	6.84	7.84		

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٣- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وفق الاختبارات الاتية:-

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

من الجدول (21) نلاحظ ان النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة وذلك لان قيم الاختبارات F-statistic و Chi-Square(2) غير معنوية عند مستوى معنوي 5%

جدول (21) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.557078	Prob. F(2,9)	0.5914
Obs*R-squared	1.652372	Prob. Chi-Square(2)	0.4377

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (22) يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين كون ان المعيار او الاختبارات غير معنوية أي ان F-statistic و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة

جدول (22) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.400261	Prob. F(3,11)	0.7556
Obs*R-squared	1.476276	Prob. Chi-Square(3)	0.6878
Scaled explained SS	0.585408	Prob. Chi-Square(3)	0.8998

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

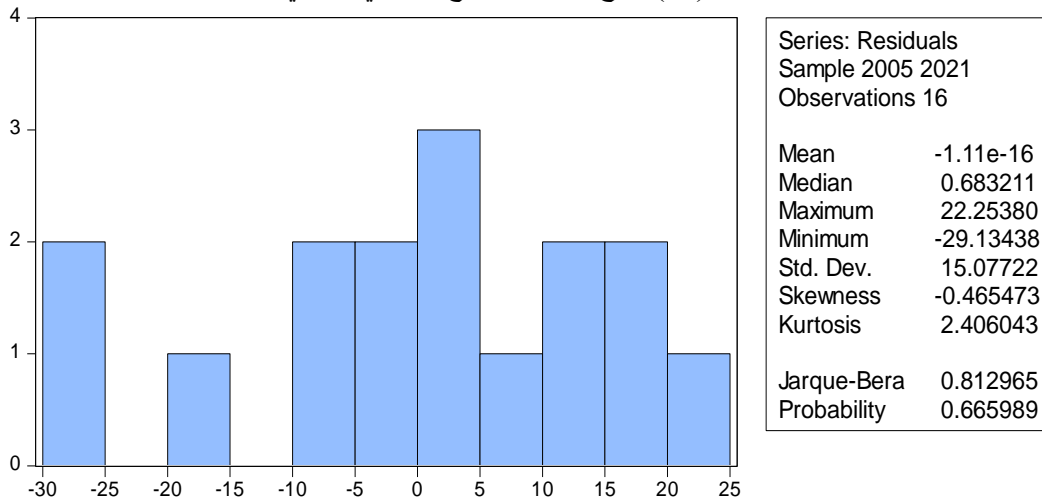
٤- اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج المقدر تم اجراء بعض الاختبارات منها:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (13) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي اذ يلاحظ ان قيمة Jarque-Bera قد بلغت (0.812965) ، اما قيمة probability فقد بلغت (0.665989) هي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل (13) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

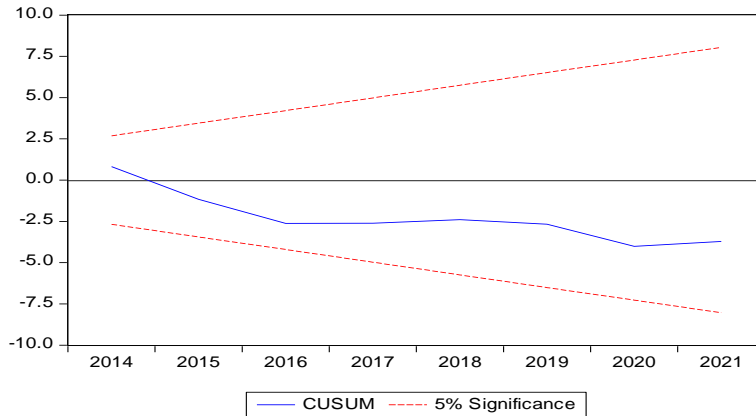


المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

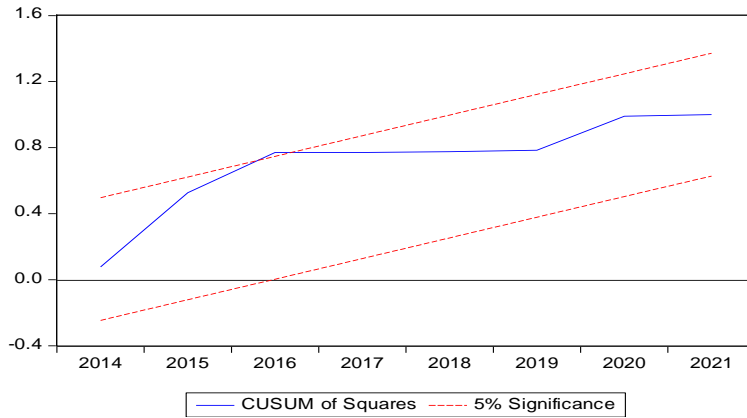
ب- اختبار استقراريه النموذج المقدر Stability Test

يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares لغرض التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة ويتحقق الاستقرار الهيكلي عندما يكون مسار الشكل البياني داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5%، ومن الشكل (14) يمكن النظر الى اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM اذ نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المعلمات مستقرة في الاجل القصير ونفس الحال بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares فمن الشكل (15) يمكن ملاحظة ان مجموع تراكم مربعات البواقي قد وقع خارج حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5% مما يعني ان بيانات النموذج مستقرة في الاجل القصير وغير مستقر في الاجل الطويل ضمن النموذج ARDL عند مستوى معنوية 5%

الشكل (14) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (15) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٥- تقدير معالم (الاجل الطويل والاجل القصير لدالة GDP في الجزائر)

بالنظر الى الجدول (23) يمكن بيان اثر المتغير المستقل (معدل التضخم INF على الناتج المحلي الاجمالي GDP) في الاجل القصير ومن النتائج نلاحظ وجود علاقة طردية. اما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فمن الجدول يتبين ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائية عند مستوى 1% $(\text{CointEq}(-1) = -0.919751)$ مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة حيث بلغت سرعة التعديل (91) بمعنى ان اختلال في سيصح بنسبة 91% في نفس المدة للوصول الى القيمة التوازنية طويل الاجل

جدول (23) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ لدالة GDP في الجزائر

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.153725	0.618732	0.248451	0.8077
CointEq(-1)	-0.919751	0.279191	-3.294345	0.0058
Cointeq = GDP - (0.1671*INF + 3.2292)				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

اما معالم الاجل الطويل فان الجدول (24) ادناه توضح ان المتغير المستقل (INF) غير معنوي في المدى الطويل

جدول (24) معالم الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.167137	0.673046	0.248330	0.8078
C	3.229195	5.911242	0.546280	0.5941

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

ثانيا :-نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم و البطالة في الجزائر

١- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

يُظهر الجدول (25) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) الانحدار الذاتي بفترات ابطاء (2) والتي تبين ان قيمة $R^2 = (0.615844)$ مما يعني ان المتغير المستقل قد فسر المتغير التابع UN بنسبة (61%) وكانت قيمة $R^{-2} = (0.556743)$ ، وسجلت قيمة F المحتسبة (10.42021) وتعد اكبر من القيمة الجدولية وهي معنوية عند مستوى (5%) وحسب قيمة probability نرفض العدم ونقبل البديلة أي النموذج ككل معنوي

جدول (25) نتائج انموذج ARDL لدالة البطالة UN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	0.625000	0.163107	3.831848	0.0021
INF	-0.072776	0.048516	-1.500041	0.1575
C	4.888682	2.034623	2.402746	0.0319
R-squared	0.615844	Mean dependent var		11.83625
Adjusted R-squared	0.556743	S.D. dependent var		1.853731
S.E. of regression	1.234169	Akaike info criterion		3.426033
Sum squared resid	19.80124	Schwarz criterion		3.570893
Log likelihood	-24.40826	Hannan-Quinn criter.		3.433451
F-statistic	10.42021	Durbin-Watson stat		1.341800
Prob(F-statistic)	0.001992			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٢- اختبار الحدود Bounds Test

من بيانات الجدول (26) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة F-statistic (4.101223) وهي اكبر من قيمة F الجدولية الادنى عند مستوى معنوية 10% البالغة (4.04) وهي في منطقة عدم الحسم وبذلك توجد علاقة توازنية طويلة الاجل وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج .

الجدول (26) اختبار الحدود Bounds Test للنموذج المقدر لدالة UN

Test Statistic	Value	k		
F-statistic	4.101223	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	4.04	4.78		
5%	4.94	5.73		
2.5%	5.77	6.68		
1%	6.84	7.84		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٣- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وكما يلي :-

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

عند النظر الى الجدول (27) نلاحظ ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي الذي يفصح عن عدم معنوية قيمة F المحتسبة لان قيم الاختبارات F-statistic و Chi-Square غير معنوي اذ يظهر ان قيمة Prob اكبر من مستوى 5% ونرفض الفرضية البديلة .

جدول (27) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.294522	Prob. F(2,11)	0.7506
Obs*R-squared	0.813243	Prob. Chi-Square(2)	0.6659

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (28) يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين كون ان المعيار او الاختبارات غير معنوية أي ان كل من F-statistic و R-squared غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة

جدول (28) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.716873	Prob. F(2,13)	0.5066
Obs*R-squared	1.589327	Prob. Chi-Square(2)	0.4517
Scaled explained SS	0.846936	Prob. Chi-Square(2)	0.6548

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

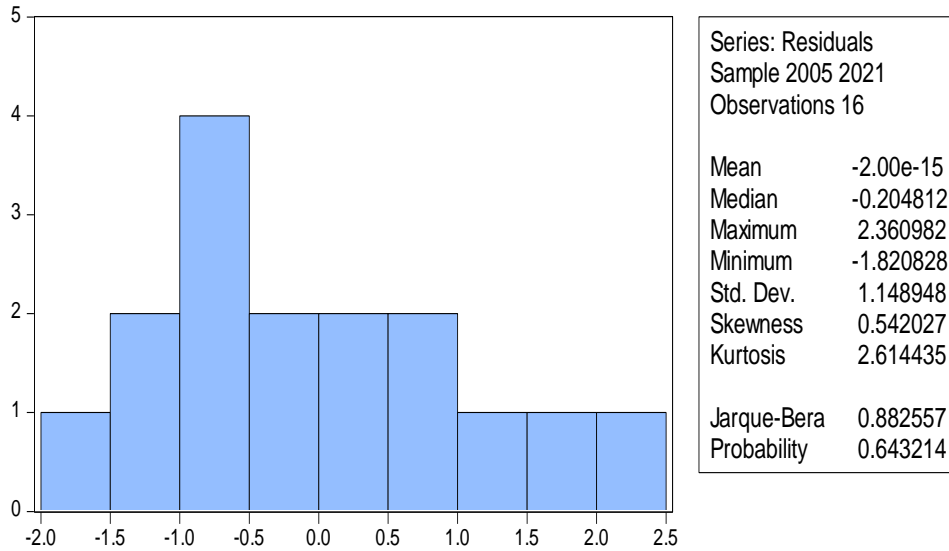
٤- اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج المقدر تم إجراء بعض الاختبارات منها :

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (16) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي اذ يلاحظ ان قيمة Jarque-Bera قد بلغت (0.882557) ، اما قيمة probability فقد بلغت (0.643214) هي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل (16) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

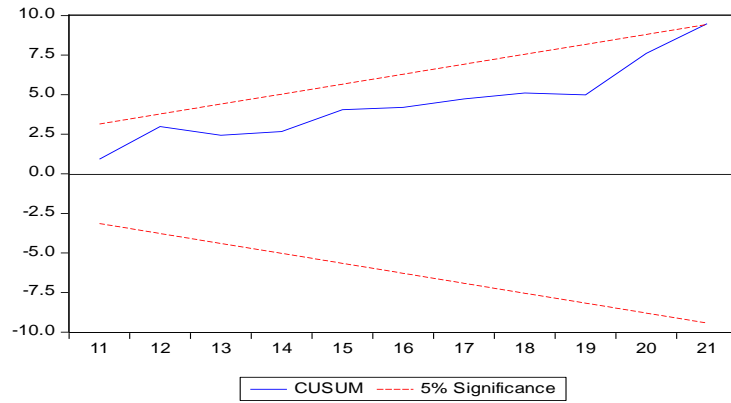
ب- اختبار استقراره النموذج المقدر Stability Test

يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار مجموع تراكم مربعات البواقي (CUSUM OF Squares) لغرض التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة ويتحقق الاستقرار الهيكلي عندما يكون مسار الشكل البياني داخل الحدود

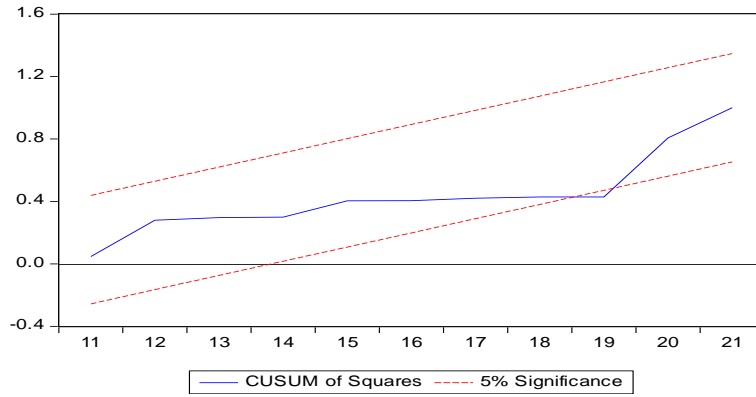
الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

الدرجة وعند مستوى معنوية 5%، ومن الشكل (17) يمكن النظر الى اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM حيث نلاحظ وقوع الخط البياني داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المعلمات مستقرة في الاجل القصير، اما في حالة اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares فمن الشكل (18) يمكن ملاحظة ان مجموع تراكم مربعات البواقي قد وقع خارج حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5% مما يثبت عدم استقراره

الشكل (17) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (18) اختبار مجموع تراكم لمربعات البواقي CUSUM OF Squar



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

٥- تقدير معالم (الاجل الطويل والاجل القصير لدالة UN في الجزائر)

بالنظر الى الجدول (29) يمكن نلاحظ ان معلمة INF كانت غير معنوية عند مستوى 5% ويمكن ملاحظة وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة من خلال النظر الى قيمة معلمة تصحيح الخطأ اذا سجلت قيمة سالبة وصلت الى $(\text{CointEq}(-1)) = -0.409082$ وسيتم تصحيح الخطأ في المتغير التابع بنسبة (40%) لنفس المدة والنسبة المتبقية تصحح في المدة اللاحقة.

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

جدول (29) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.070506	0.045007	-1.566544	0.1412
CointEq(-1)	-0.409082	0.151393	-2.702124	0.0181
Cointeq = UN - (-0.1724*INF + 12.7623)				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

اما معالم الاجل الطويل فان بيانات الجدول (30) توضح ان المتغير المستقل (INF) ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع (UN) على المدى الطويل

جدول (30) معالم الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.172352	0.113243	-1.521969	0.1520
C	12.762251	0.960451	13.287773	0.0000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي لمصر

يتضمن هذا المبحث النتائج القياسية والاحصائية للاقتصاد المصري وبيان دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على مسار مؤشرات الاستقرار خلال مدة البحث (2004-2021) عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي والذي يوفر سهولة بيان العلاقة بين المتغيرات، وسنركز على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، البطالة)

المطلب الاول : اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لديكي فولر- الموسع (ADF)

لابد من التأكد من استقرار متغيرات السلاسل الزمنية اذ يعد الاستقرار لهذه المتغيرات شرطاً رئيسياً في دراسة السلاسل وان عدم استقرار هذه السلاسل لا تعطي نتائج منطقية ويتضح من بيانات الجدول (31) ان INF كان مستقراً عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او بدونهما أي انه خال من جذر الوحدة ولا يحتوي على الانحدار الزائف عند مستوى معنوية 5% اما باقي المتغيرات كانت غير مستقرة لذلك تم اخذ الفروق الاولى وتبين ان جميع المتغيرات قد استقرت عند مستوى 5% و10% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او كلاهما او بدونهما .

الجدول (31) اختبار ديكي فولر- الموسع لجذر الوحدة (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level			
		GDP	UN	INF
With Constant	t-Statistic	-0.5741	-0.5806	-3.3062
	Prob.	0.8523	0.8477	0.0334
		n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6167	-0.6401	-2.9007
	Prob.	0.2782	0.9587	0.1892
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.8127	-0.7236	-2.0971
	Prob.	0.9781	0.3861	0.0384
		n0	n0	**
At First Difference				
		d(GDP)	d(UN)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-2.9107	-4.0134	-4.1287
	Prob.	0.0661	0.0108	0.0089
		*	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8039	-3.6070	-4.7824
	Prob.	0.2157	0.0699	0.0158
		n0	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3545	-3.2643	-4.2278
	Prob.	0.0222	0.0034	0.0005

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)

يتم في هذا المطلب تقدير وتحليل العلاقة بين معدلات التضخم وتأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة من (2004-2021) وليبيانات سنوية باستخدام نموذج (ARDL).

اولا :- نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي في مصر

1- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

يُظهر الجدول (32) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) الانحدار الذاتي بفترات ابطاء (2) اذ نلاحظ ان قيمة $R^2 = (0.827248)$ مما يعني ان المتغير المستقل قد فسّر المتغير التابع GDP بنسبة (61%) وكانت قيمة $R^2 = (0.798456)$ ، وسجلت قيمة F المحتسبة (28.73181) وهي معنوية عند مستوى (5%) وفق قيمة Prob. وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي ان النموذج كان معنوي .

جدول (32) نتائج انموذج ARDL لدالة GDP

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.290137	0.141701	9.104672	0.0000
GDP(-2)	-0.538149	0.113562	-4.738810	0.0001
INF	0.730006	0.258972	2.818862	0.0095
INF(-1)	-0.725518	0.253122	-2.866280	0.0085
C	3.271983	2.280152	1.434985	0.1642
R-squared	0.827248	Mean dependent var		13.80853
Adjusted R-squared	0.798456	S.D. dependent var		6.990725
S.E. of regression	3.138394	Akaike info criterion		5.280885
Sum squared resid	236.3885	Schwarz criterion		5.516626
Log likelihood	-71.57284	Hannan-Quinn criter.		5.354716
F-statistic	28.73181	Durbin-Watson stat		1.252350
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٢- اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP

من بيانات الجدول (33) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة F-statistic (4.215817) وهي اكبر من قيمة F الجدولية الدنيا عند مستوى معنوية 10% البالغة (4.78) واصغر من القيمة الجدولية العظمى البالغة وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج .

الجدول رقم (33) اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP

Test Statistic	Value	k		
F-statistic	4.215817	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	4.04	4.78		
5%	4.94	5.73		
2.5%	5.77	6.68		
1%	6.84	7.84		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٣- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وفق الاختبارات الاتية :-

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

من الجدول (34) نلاحظ ان النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة وذلك

لان قيم الاختبارات F-statistic المحتسبة و R-squared غير معنوية عند مستوى 5%

جدول (34) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.772098	Prob. F(1,19)	0.1989
Obs*R-squared	2.303409	Prob. Chi-Square(1)	0.1291

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (35) يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين كون ان الاختبارات غير معنوية F-statistic و Chi-Square عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة

جدول (35) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.653170	Prob. F(4,24)	0.6303
Obs*R-squared	2.847053	Prob. Chi-Square(4)	0.5837
Scaled explained SS	2.785538	Prob. Chi-Square(4)	0.5943

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

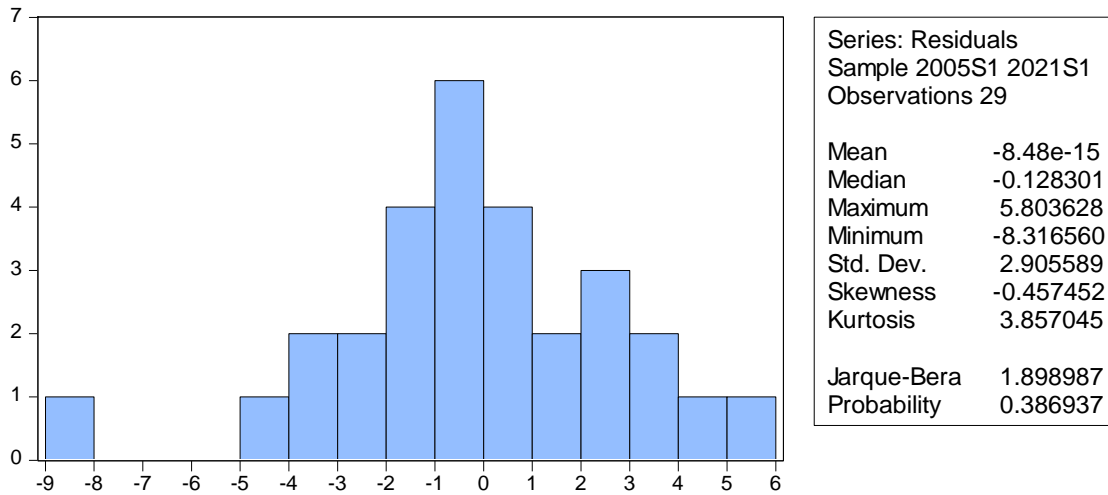
٤- اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج المقدر تم اجراء بعض الاختبارات منها:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (19) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي حيث يلاحظ ان قيمة Jarque-Bera قد بلغت (1.89) اما قيمة probability فقد بلغت (0.38637) هي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل (19) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

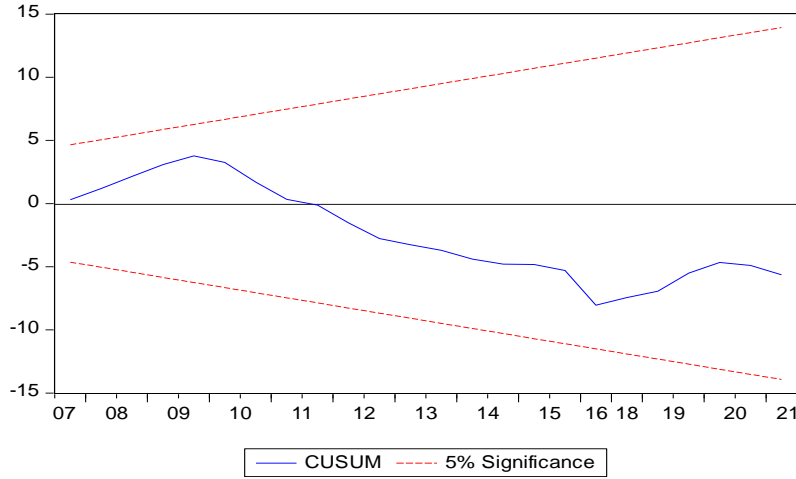


المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

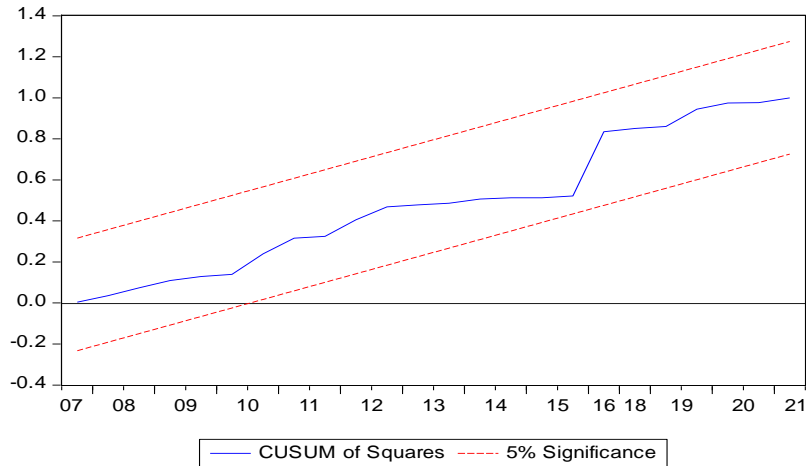
ب- اختبار استقراريه النموذج المقدر Stability Test

يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM الموضح بالشكل (20) حيث نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المعلمات غير مستقرة في الاجل القصير، اما بالنسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares فمن الشكل (21) يمكن ملاحظة وقوع الخط البياني قد وقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5% مما يعني ان معلمات النموذج مستقرة في الاجل الطويل ضمن النموذج ARDL لانها داخل حدود الثقة

الشكل (20) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (21) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

٥- تقدير معالم (الاجل الطويل والاجل القصير)

بالنظر الى الجدول (36) يمكن بيان اثر المتغير المستقل (معدل التضخم INF على الناتج المحلي الاجمالي GDP) في الاجل القصير ومن النتائج نلاحظ وجود علاقة طردية وتأثير معنوي، اذ ان زيادة GDP لسنة بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة الناتج في السنة الحالية بنسبة (0.33%) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية اما التضخم نلاحظ انه عند زيادة التضخم بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة GDP بنسبة (0.73%) وهذا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية اما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فمن الجدول يتبين ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائية عند مستوى 1% اذ بلغت $(\text{CointEq}(-1) = -0.248012)$ مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج اذ بلغت سرعة التعديل (24) بمعنى ان أي اخلال في المتغير التابع سيتم تصحيحه بنسبة 24% في نفس المدة للوصول للوضع متوازن على المدى الطويل .

جدول (36) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ لدالة GDP في مصر

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.538149	0.113562	4.738810	0.0001
D(INF)	0.730006	0.258972	2.818862	0.0095
CointEq(-1)	-0.248012	0.085734	-2.892796	0.0080
Cointeq = GDP - (0.0181*INF + 13.1929)				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

اما معالم الاجل الطويل فان الجدول (37) ادناه توضح ان المتغير المستقل (INF) غير معنوي في المدى الطويل

جدول (37) معالم الاجل الطويل لدالة GDP في مصر

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.018097	0.767483	0.023579	0.9814
C	13.192852	8.362925	1.577540	0.1278

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

ثانيا :نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم و البطالة في مصر

١- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

يُظهر الجدول (38) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) الانحدار الذاتي بفترات ابطاء (2) والتي تبين ان قيمة $R^2=(0.997476)$ مما يعني ان المتغير المستقل قد فسر المتغير التابع UN بنسبة (99%) وكانت قيمة $R^2 = (0.997314)$ ، وسجلت قيمة F المحتسبة (6126.602) وتعد اكبر من القيمة الجدولية وهي معنوية عند مستوى (5%) وحسب قيمة probability نرفض العدم ونقبل البديلة والنموذج ككل معنوي .

جدول (38) نتائج انموذج ARDL لدالة البطالة UN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	1.936165	0.041554	46.59388	0.0000
UN(-2)	-0.955078	0.042416	-22.51690	0.0000
INF	-0.022501	0.009124	-2.466225	0.0164
INF(-1)	0.026937	0.009263	2.908127	0.0050
C	0.140568	0.080478	1.746674	0.0856
R-squared	0.997476	Mean dependent var	10.50122	
Adjusted R-squared	0.997314	S.D. dependent var	1.962005	
S.E. of regression	0.101691	Akaike info criterion	-1.662056	
Sum squared resid	0.641149	Schwarz criterion	-1.497526	
Log likelihood	60.67886	Hannan-Quinn criter.	-1.596951	
F-statistic	6126.602	Durbin-Watson stat	0.440226	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٢- اختبار الحدود Bounds Test

يمكن ملاحظة نتائج اختبار الحدود من بيانات الجدول (39) ان قيمة F المحتسبة **F-statistic (4.493209)** وهي اكبر من قيمة F الجدولية الادنى عند مستوى معنوية 10% البالغة (4.04) وهي في منطقة عدم الحسم وبذلك توجد علاقة توازنية طويلة الاجل وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

الجدول (39) اختبار الحدود Bounds Test للنموذج المقدر لدالة UN

Test Statistic	Value	k		
F-statistic	4.493209	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	4.04	4.78		
5%	4.94	5.73		
2.5%	5.77	6.68		
1%	6.84	7.84		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٣- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وكما يلي :-

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

عند النظر الى بيانات الجدول (40) نلاحظ ان النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي الذي يفصح عن عدم معنوية قيمة F المحتسبة لان قيم الاختبارات F-statistic و R-squared حيث يظهر ان قيمته Prob, اكبر من مستوى 5% ونرفض الفرضية البديلة .

جدول (40) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.007276	Prob. F(2,63)	0.9928
Obs*R-squared	0.015704	Prob. Chi-Square(2)	0.9922

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (41) يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين كون ان المعيار او الاختبارات غير معنوية أي ان كل من F-statistic و R-squared غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة .

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

جدول (41) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.014803	Prob. F(4,61)	0.1036
Obs*R-squared	7.702202	Prob. Chi-Square(4)	0.1031
Scaled explained SS	12.80831	Prob. Chi-Square(4)	0.0123

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

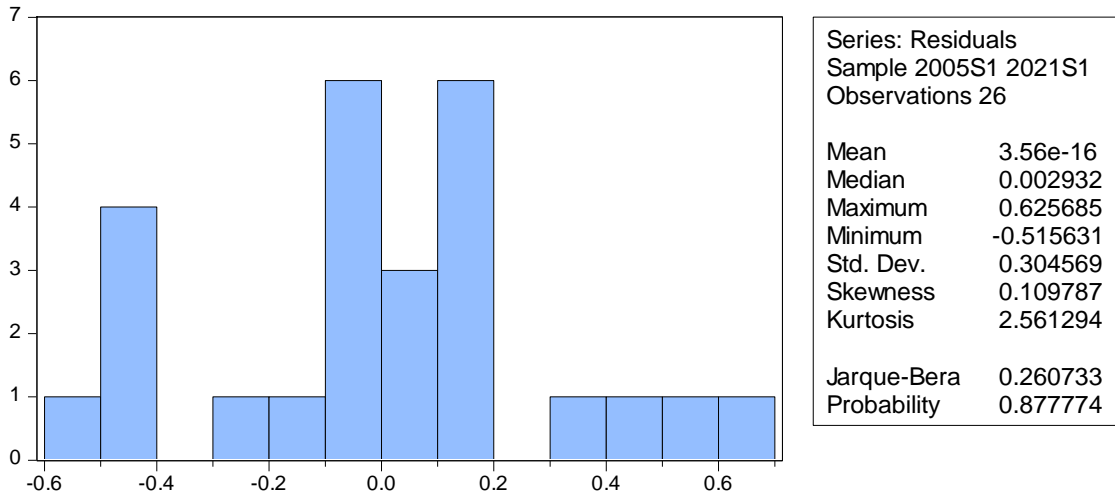
٤- اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج المقدر تم اجراء بعض الاختبارات منها:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (22) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي اذ نلاحظ ان قيمة Jarque-Bera قد بلغت (0.260733) ، اما قيمة probability فقد بلغت (0.877774) هي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل (22) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

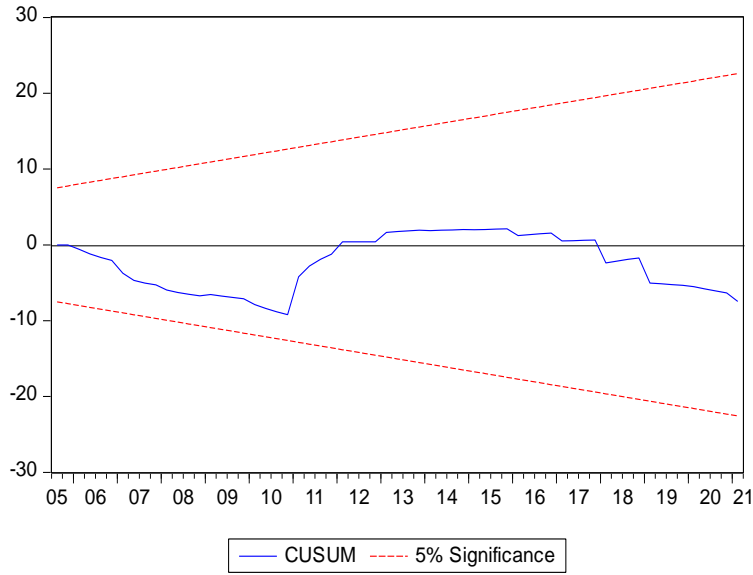


المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

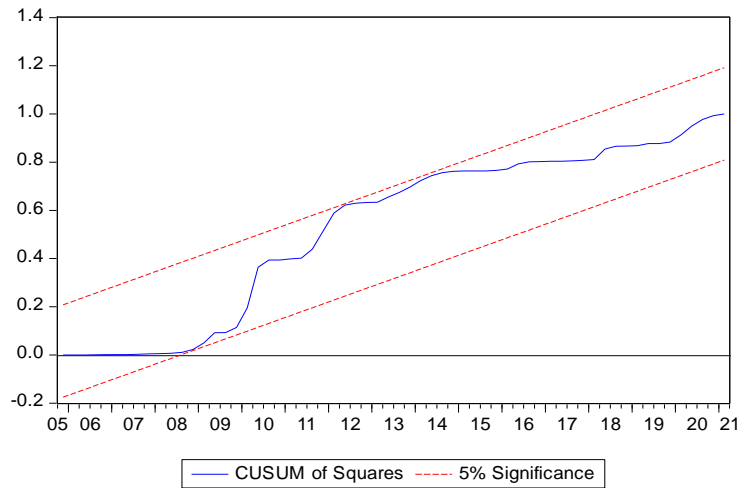
ب- اختبار استقراريه النموذج المقدر Stability Test

يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار مجموع تراكم مربعات البواقي (CUSUM OF Squares) لغرض التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة ويتحقق الاستقرار الهيكلي عندما يكون مسار الخط داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% ،ومن الشكل (25) يمكن النظر الى اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM حيث نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة باتجاه الحدود الدنيا عند مستوى معنوية 5%

الشكل (23) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (24) اختبار مجموع تراكم لمربعات البواقي CUSUM OF Squar



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٥- تقدير معالم (الاجل الطويل والاجل القصير)

بالنظر الى الجدول (42) نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين معدل البطالة لسنة سابقة ومعدل البطالة للسنة الحالية اذا ان زيادة معدل البطالة لسنة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة معدل البطالة للسنة الحالية بنسبة (0.95%) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية ،اما معدل التضخم نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة معنوية عند مستوى 5% أي ان زيادة معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.02%) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية .

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

اما معلمة تصحيح الخطأ اذا سجلت قيمة سالبة وصلت الى $(\text{CointEq}(-1)) = -0.018913$ وسيتم تصحيح الخطأ في المتغير التابع بنسبة (1.8%) لنفس المدة للبقاء والنسبة المتبقية تصحح في المدد اللاحقة .

جدول (42) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UN(-1))	0.955078	0.042416	22.516903	0.0000
D(INF)	-0.022501	0.009124	-2.466225	0.0164
CointEq(-1)	-0.018913	0.006758	-2.798595	0.0068
Cointeq = UN - (0.2346*INF + 7.4324)				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

اما معالم الاجل الطويل فان بيانات الجدول (43) ادناه توضح ان المتغير المستقل (INF) ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع (UN) على المدى الطويل

جدول (43) معالم الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.234551	0.202620	1.157588	0.2515
C	7.432444	2.377476	3.126191	0.0027

المصدر : من الباحثة بالاعتماد على اعداد مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث :- قياس وتحليل دور التضخم في الاستقرار الاقتصادي للعراق

يتضمن هذا المبحث النتائج القياسية والاحصائية للاقتصاد العراقي وبيان دور سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على مسار مؤشرات الاستقرار خلال فترة البحث (2004-2021) عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي والذي يوفر سهولة بيان العلاقة بين المتغيرات، وسنركز على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، البطالة)

المطلب الاول : اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لديكي فولر- الموسع (ADF)

لابد التأكد من استقرار متغيرات السلاسل الزمنية اذ يعد الاستقرار لهذه المتغيرات شرطاً رئيسياً في دراسة السلاسل وان عدم استقرار هذه السلاسل لا تعطي نتائج منطقية ويتضح من بيانات الجدول رقم (44) ان المتغير INF كان مستقراً عند المستوى (Level) بدون وجود قاطع او اتجاه عام أي انه خال من جذر الوحدة ولا يحتوي على الانحدار الزائف عند مستوى معنوية 5% اما باقي المتغيرات كانت غير مستقرة لذلك تم اخذ الفروق الاولى وتبين انها قد استقرت عند مستوى 5% و10% سواء بوجود قاطع او اتجاه عام او كلاهما او بدونهما

الجدول (44) اختبار ديكي فولر- الموسع لجذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level			
		GDP	UN	INF
With Constant	t-Statistic	-1.8547	1.6266	-1.5012
	Prob.	0.3437	0.9989	0.5088
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2162	-0.7876	-3.0280
	Prob.	0.4502	0.9433	0.1553
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6064	2.5829	-13.3780
	Prob.	0.8373	0.9955	0.0001
		n0	n0	***
At First Difference				
		d(GDP)	d(UN)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-3.3821	-0.6892	-2.6030
	Prob.	0.0279	0.8161	0.1154
		**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3848	-4.7381	-9.7126
	Prob.	0.0889	0.0098	0.0000
		*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2579	0.2130	-3.0724
	Prob.	0.0029	0.7319	0.0049
		***	n0	***

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)

يتم في هذا المطلب تقدير وتحليل تأثير معدلات التضخم في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة من (2004-2021) ولبيانات سنوية باستخدام نموذج (ARDL)

اولا :-نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي في العراق

١- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

نلاحظ من الجدول (45) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) الانحدار الذاتي بفترات إبطاء (2) حيث نلاحظ ان قيمة $R^2 = (0.618720)$ مما يعني ان المتغير المستقل قد فسّر المتغير التابع GDP بنسبة (61%) وكانت قيمة $R^2 = (0.579277)$ ، وسجلت قيمة F المحتسبة (15.68651) وهي معنوية عند مستوى (5%) وفق قيمة Prob. وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والنموذج ككل معنوي .

جدول (45) نتائج انموذج ARDL لدالة GDP

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.950499	0.158102	6.011940	0.0000
GDP(-2)	-0.561520	0.162866	-3.447736	0.0017
INF	0.263824	0.163576	1.612855	0.1176
C	4.048797	2.462672	1.644067	0.1110
R-squared	0.618720	Mean dependent var		9.801515
Adjusted R-squared	0.579277	S.D. dependent var		17.81341
S.E. of regression	11.55434	Akaike info criterion		7.845212
Sum squared resid	3871.583	Schwarz criterion		8.026607
Log likelihood	-125.4460	Hannan-Quinn criter.		7.906246
F-statistic	15.68651	Durbin-Watson stat		1.612060
Prob(F-statistic)	0.000003			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٢- اختبار الحدود Bounds Test لدالة GDP

من بيانات الجدول (46) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة (9.294715 F-statistic) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 5% البالغة (8.73) وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج .

الجدول (46) Bounds اختبار الحدود Test لدالة GDP

Test Statistic	Value	k		
F-statistic	9.294715	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	4.04	4.78		
5%	4.94	5.73		
2.5%	5.77	6.68		
1%	6.84	7.84		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٣- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وفق الاختبارات الاتية :-

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

من الجدول (47) نلاحظ ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة وذلك لان قيم الاختبارات F-statistic المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5%

جدول (47) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.857861	Prob. F(2,27)	0.1754
Obs*R-squared	3.992054	Prob. Chi-Square(2)	0.1359

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من الجدول (48) يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين كون ان الاختبارات غير معنوية أي ان F-statistic و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة .

جدول (48) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.177967	Prob. F(3,29)	0.9105
Obs*R-squared	0.596559	Prob. Chi-Square(3)	0.8972
Scaled explained SS	0.462680	Prob. Chi-Square(3)	0.9270

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

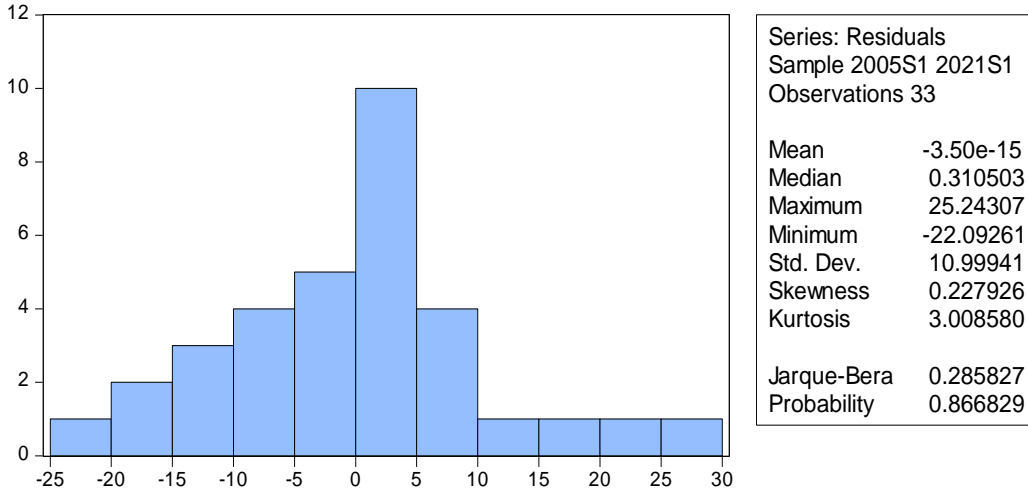
٤- اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج المقدر تم اجراء بعض الاختبارات منها:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (25) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي اذ يلاحظ ان قيمة Jarque-Bera قد بلغت (0.285827)، اما قيمة probability فقد بلغت (0.866829) هي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل (25) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

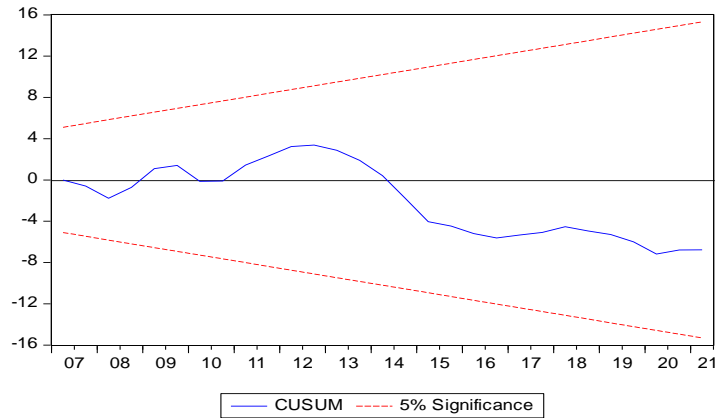


المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

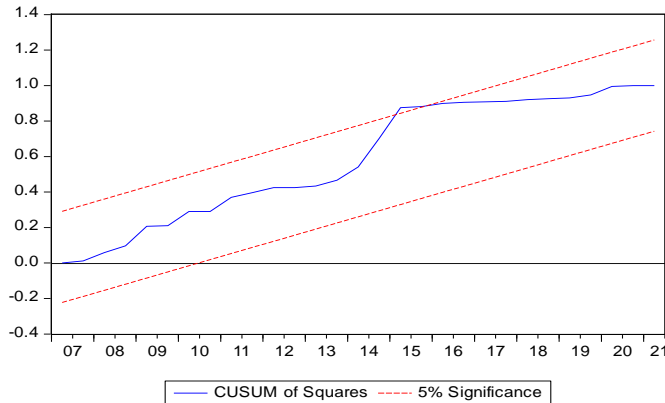
ب- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test

يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares لغرض التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدره ويتحقق الاستقرار الهيكلي عندما يكون مسار الشكل البياني داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5%، ومن الشكل (26) يمكن النظر الى اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM اذ نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المعلمات مستقرة في الاجل القصير اما بالنسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares فمن الشكل (27) يمكن ملاحظة ان مجموع تراكم مربعات البواقي قد وقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5% مما يعني ان النموذج غير مستقر في الاجل الطويل .

الشكل (26) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (27) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

٥- تقدير معالم (الاجل الطويل والاجل القصير)

بالنظر الى الجدول (49) اذ ان زيادة GDP لسنة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة GDP للسنة الحالية بنسبة (0.56 %) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية اما معلمة التضخم فقد كانت غير معنوية وموجبة ، اما معلمة تصحيح الخطأ يتبين ان قيمتها (CointEq(- = -0.611021) (1) مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج اذ بلغت سرعة التعديل (61) بمعنى ان أي اخلال في النموذج التابع سيصحح بنسبة 61 % في نفس المدة والنسبة المتبقية تصحح في المدة اللاحقة .

جدول(49) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.561520	0.162866	3.447736	0.0017
D(INF)	0.263824	0.163576	1.612855	0.1176
CointEq(-1)	-0.611021	0.144297	-4.234463	0.0002
Cointeq = GDP - (0.4318*INF + 6.6263)				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

اما معالم الاجل الطويل فان بيانات الجدول (50) ادناه توضح ان المتغير المستقل (INF) له تأثير معنوي عند مستوى معنوية 10 % اذ ان زيادة معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي الى زيادة (GDP) بنسبة (0.43 %) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية .

جدول (50) معالم الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.431777	0.229078	1.884846	0.0695
C	6.626283	3.796667	1.745289	0.0915

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

ثانيا :-نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في العراق

١- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) لدالة UN

يُظهر الجدول (51) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) الانحدار الذاتي بفترات ابطاء (2) والتي تبين ان قيمة $R^2 = (0.994327)$ مما يعني ان المتغير المستقل قد فسر المتغير التابع UN بنسبة (99%) وكانت قيمة $R^2 = (0.994152)$ ، وسجلت قيمة F المحتسبة (5696.171) وتعد اكبر من القيمة الجدولية وهي معنوية عند مستوى (5%) وحسب قيمة probability نرفض العدم ونقبل البديلة والنموذج ككل معنوي .

جدول (51) نتائج انموذج ARDL لدالة البطالة UN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	1.041270	0.010761	96.76302	0.0000
INF	-0.001566	0.001544	-1.014459	0.3141
C	-0.295965	0.117998	-2.508227	0.0146
R-squared	0.994327	Mean dependent var		10.28294
Adjusted R-squared	0.994152	S.D. dependent var		2.265941
S.E. of regression	0.173278	Akaike info criterion		-0.624721
Sum squared resid	1.951648	Schwarz criterion		-0.526802
Log likelihood	24.24052	Hannan-Quinn criter.		-0.585923
F-statistic	5696.171	Durbin-Watson stat		0.513586
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٢- اختبار الحدود Bounds Test

يمكن ملاحظة نتائج اختبار الحدود من بيانات الجدول (52) الذي يظهر ان قيمة F المحتسبة (F-statistic=11.43082) وهي اكبر من قيمة F الجدولية الاعلى عند مستوى معنوية 5% البالغة (5.73) وبذلك توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل.

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

الجدول (52) اختبار الحدود Bounds Test للنموذج المقدر لدالة UN

Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	k	
F-statistic	11.43082	1	
Critical Value Bounds			
Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	4.04	4.78	
5%	4.94	5.73	
2.5%	5.77	6.68	
1%	6.84	7.84	

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٣- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وكما يلي :-

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استنادا الى بيانات الجدول (53) الذي يبين عدم معنوية قيمة F المحتسبة Chi-Square و F-statistic اذ يظهر ان قيمة Prob اكبر من مستوى 5% لهذا نقبل فرضية العدم لهذا النموذج التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة .

جدول (53) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.445199	Prob. F	0.2437
Obs*R-squared	3.031077	Prob. Chi-Square(2)	0.2197

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (54) ادناه يتبين ان القيمة الاحتمالية يتبين ان القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية عدم اي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

جدول (54) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.901180	Prob. F(3,63)	0.4457
Obs*R-squared	2.756887	Prob. Chi-Square(3)	0.4306
Scaled explained SS	14.25126	Prob. Chi-Square(3)	0.0026

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

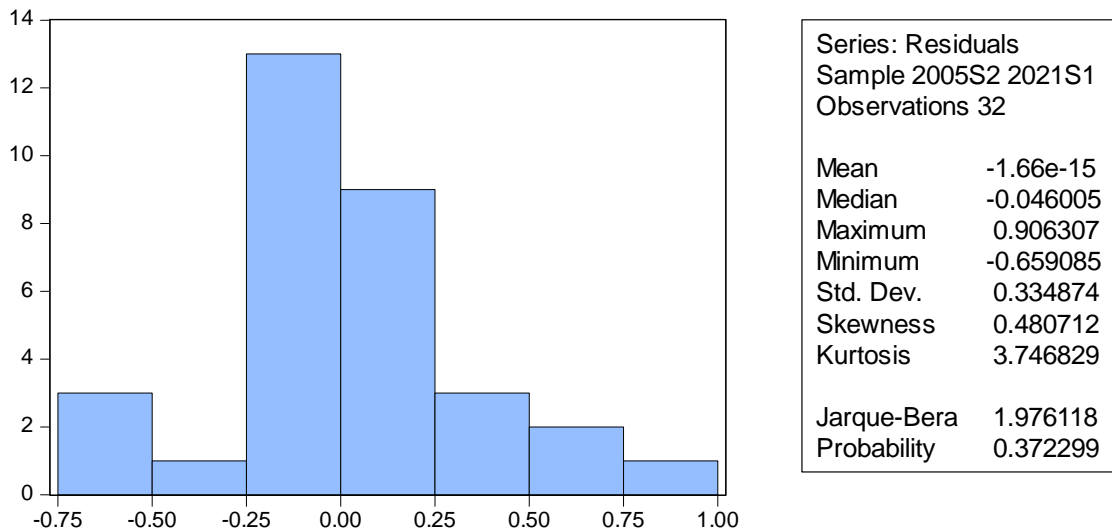
٤- اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج المقدر تم اجراء بعض الاختبارات منها:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (28) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي حيث يلاحظ ان قيمة Jarque-Bera قد بلغت (1.976118) ، اما قيمة probability فقد بلغت (0.372299) هي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل (28) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

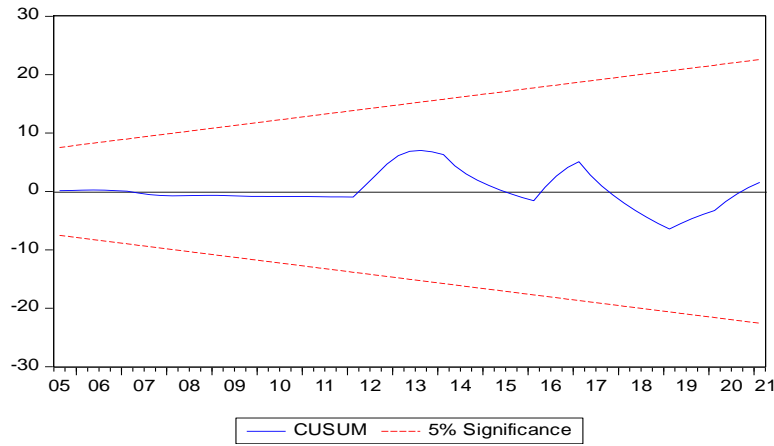


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

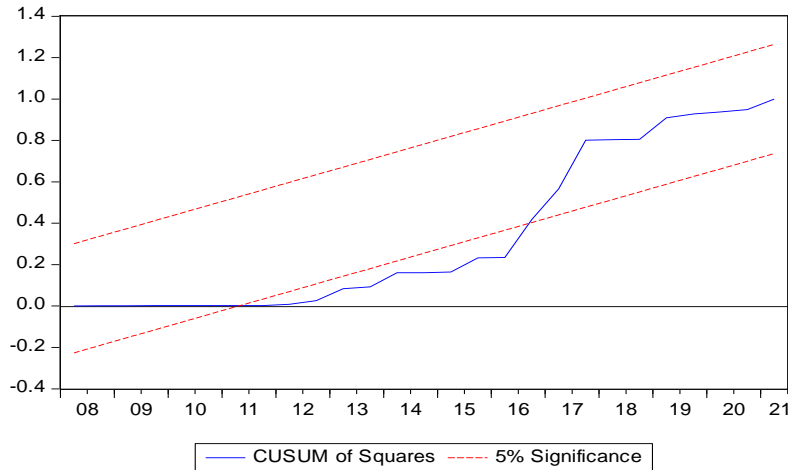
ب- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test

يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) الموضح بالشكل (29) حيث نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المعلمات مستقرة في الاجل القصير ،اما في حالة اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares فمن الشكل (30) يمكن ملاحظة ان مجموع تراكم مربعات البواقي ان الخط البياني وقع خارج الحدود الدنيا عند مستوى معنوية 5% ما يثبت عدم استقراره .

الشكل (29) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (30) اختبار مجموع تراكم لمربعات البواقي CUSUM OF Squar



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

٥- تقدير معالم (الاجل الطويل والاجل القصير)

بالنظر الى الجدول (55) نلاحظ ان معلمة INF كانت غير معنوية عند مستوى 5% ويمكن ملاحظة وجود علاقة طويل الاجل متغيرات النموذج عن طريق النظر الى قيمة معلمة تصحيح الخطأ اذ

الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر سياسة استهداف التضخم في الاستقرار الاقتصادي

سجلت قيمة سالبة وصلت الى $(\text{CointEq}(-1) = 0.041270)$ وسيتم تصحيح الخطأ في المتغير التابع بنسبة تعديل (4%) والتعديل بطئ جداً في نفس المدة والنسبة المتبقية نصح في المدد اللاحقة

جدول (55) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.001566	0.001544	-1.014459	0.3141
CointEq(-1)	0.041270	0.010761	3.835149	0.0003
Cointeq = UN - (0.0379*INF + 7.1714)				

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

اما معالم الاجل الطويل فان بيانات الجدول (56) ادناه توضح ان المتغير المستقل (INF) ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع (UN) على المدى الطويل

جدول (56) معالم الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.037942	0.042458	0.893640	0.3748
C	7.171402	1.102581	6.504193	0.0000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات

- ١- لا يخلو استهداف التضخم من الانتقادات ، منها لا توجد ضمانات كافية بأن يكون البنك المركزي ناجحاً في استعمال تقديره بوضع سياسات نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات المحتملة نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية في عملية التنبؤ بمعدل التضخم
 - ٢- أثبتت معظم الدول التي قامت بتبني سياسة استهداف التضخم نجاحها في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار على المدى الطويل، كما نجد أن هناك عدة دول عربية تسعى لتبني هذه السياسة من خلال محاولتها وسعيها لتوفير شروط الاستهداف إلا أننا نجد أنها لم تستوفي جميع الشروط
 - ٣- لقد سمح تطبيق سياسة استهداف التضخم في بعض الدول بالتخفيف من وتيرة التوقعات السلبية، ولاسيما بعد اعتماد نظام الصرف المرن، ويرجع ذلك إلى التحسين الكبير الذي تحقق في مجال زيادة شفافية البنك المركزي وقدرته على خدمة الهدف النهائي بكفاءة عالية
 - ٤- القدرة النسبية للسياسة النقدية في التحكم بمعدلات التضخم، و ذلك لان التضخم في الجزائر ومصر ليس تضخم نقدي فقط وإنما يرجع لأسباب هيكلية كثر ترجع لعوامل داخلية وخارجية كالتضخم المستورد.
 - ٥- تمثل سياسة استهداف التضخم أسلوب جديد للسياسة النقدية والتي ليس هناك تبني كامل لها في الجزائر طالما أنها لا تستجيب لجميع المتطلبات والشروط الضرورية كالتطبيق الكامل للقوانين والتشريعات، وعدم إخضاع بنك الجزائر للمساءلة في إطار فعال حول مدى الالتزام بالأهداف المسطرة
- تعددت اسباب التضخم في الاقتصاد العراقي منها أسباب مؤسسية وهيكلية ونقدية واختصت السياسة النقدية في القضاء على الاسباب النقدية دون غيرها باعتبارها اهم تلك الاسباب والتوصيات المقترحة .
١. استطاع الاقتصاد العراقي مستويات منخفضة في معدلات التضخم بعد عام 2008 وخاصة السنوات الثلاث الأخيرة من خلال مزادات العملة والتسهيلات القائمة وغيرها اذ بلغ ادنى معدل للتضخم (0.6%) عام 2009.

٢. عدم توفر البنى التحتية اللازمة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

٣. لا يمكن استخدام سياسة استهداف التضخم في العراق في الوقت الحاضر لعدم استيفاء الشروط العامة والشروط الأولية لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية لهدف استقرار الأسعار في الامد الطويل كهدف أساس للسياسة النقدية وإعطاء استقلالية اكبر للبنك المركزي واعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم مع إيجاد أنموذج قياسي يعكس ارتباط هذا المعدل بأدوات السياسة النقدية.

التوصيات

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية :-

- ١- من أجل التطبيق السليم لسياسة استهداف التضخم، لابد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية، ولاسيما توفير عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصداقية والشفافية فيها
- ٢- وللتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل لابد من اعتماد تقنيات حديثة ومتطورة في هذا المجال، ويتحقق ذلك إلا من خلال توفير نظام معلوماتي سليم يعمل بشكل مستمر ومستحدث على ضمان تدفق المعلومات وتحليلها.
- ٣- العمل على تطبيق سياسة استهداف التضخم على مراحل، وهذا بعد إتمام جميع الشروط الأولية والعامة
- ٤- إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية والجهة التي ستقع عليها مسؤولية الإعلان عن سياسة استهداف التضخم لغرض ضمان حق مسائلتها علينا عن الأهداف المعلنة
- ٥- ينبغي على بنك الجزائر تعزيز الشفافية بتكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وامكانية تحقيق ذلك حتى ينبغي على الوحدات الاقتصادية اتخاذ قراراتهم بجو من الشفافية واليقين
- ٦- إنشاء لجنة مستقلة مهمتها متابعة ومساءلة البنوك حول مدى تحقيق الأهداف المسطرة
- ٧- تنويع إيرادات الدولة من خلال إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد النفقات.

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

١- الكتب

- ١- أكرم حداد ومشهور هنلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان 2005
- ٢- اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2013
- ٣- باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد ،وجهة نظر النقديين ،ترجمة طه عبد الله منصور ،عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ،1982
- ٤- ج . أكلي ،الاقتصاد الكلي نظرية السياسات ترجمة د. عطية مهدي سلمان ، الجزء الأول ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد،1984
- ٥- جيمس جوارتيني ،ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص ،ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن ،عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر،1999
- ٦- حاتم القرشي، أسس ومبادئ الحسابات القومية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2018
- ٧- حسن السيد محمد ، النقود والتوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية 1985
- ٨- خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم و أثره على الدين، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008
- ٩- رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي. دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
- ١٠- سامويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، ط الأولى، مكتبة لبنان، بيروت،2006
- ١١- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت، 1994
- ١٢- السيد محمد السريتي وعلى عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعميم الجامعي، الإسكندرية، 2014
- ١٣- عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الأردن، دار الفكر ناشرون و موزعون،2010
- ١٤- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة 2 ،دار مجد لاوي للنشر، عمان، 2002
- ١٥- عوض فاضل إسماعيل الدليمي النقود والمصارف ، دار الحكمة للطباعة والنشر ،الموصل ، 1990

- ١٦- غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006
- ١٧- فليح حسن خلف، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث لنشر و التوزيع، عمان، 2006
- ١٨- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع دار الياس، الكويت، 1990
- ١٩- مايكل ابد جمان ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض 1980
- ٢٠- مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي ،دار المريخ لنشر، الرياض، 1999
- ٢١- مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر 2002
- ٢٢- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990
- ٢٣- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002
- ٢٤- محمود حسين الوادي وآخرون: الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010
- ٢٥- محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2009
- ٢٦- محمود حسين الوادي، وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010
- ٢٧- مصطفى رشدي شيحة ، الموجز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 1978
- ٢٨- مصطفى سلمان واخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن 2002

٢. الرسائل والاطاريح

١. الاء نوري ، تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق متقدمة وناشئة مختارة (مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي) ،رسالة ماجستير، جامعة كربلاء ، 2011
٢. إيمان دائرة، حنان بلخادم، سياسة استهداف التضخم دراسة حالة الدول النامية (الجزائر، البرازيل، المكسيك) خلال الفترة 2009-2012 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص مالية وبنوك، جامعة بسكرة، 2013-2014
٣. الجلال " دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003 رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر، 2006

٤. د.مايخ شبيب أشمري ،تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية ،اطروحة ، جامعة الكوفة ،كلية الادارة والاقتصاد ،2002
٥. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر، كلة العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005
٦. رعد حمودي عبد الحسين تويج ،الطلب على النقود وادارة السياسة النقدية مع اشارة خاص للعراق ،اطروحة ،جامعة الكوفة 2010
٧. سمية حاجي ،وصالح مفاح ،رسالة ماجستير ،السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014
٨. شوقي جباري و حمزة العوادي، (سياسة استهداف التضخم - كإطار الإدارة السياسة النقدية مع إشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم - الاقتصادية والتجارية وعلوم - التسيير، الجزائر 2014
٩. صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013
١٠. عبد الرحمن محمد قاسم البكات، "تقييم السياسة النقدية و أثرها على الاستقرار الاقتصادي في العراق في الفترة (1991-2009) رسالة ماجستير، الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011
١١. العراف فائزة، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 ،الملتقى العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الجزائر، مايو 2009
١٢. علاء فيصل حامد النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015) مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد 2017
١٣. عينو، فلة شايب ،مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار- تجارب دولية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة أم - البواقي، كمية العلوم - الاقتصادية والتجارية وعلوم - التسيير، الجزائر 2015
١٤. مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم و الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018
١٥. مقدم سلمان و أميرة عبدالله، البطالة والتضخم حالة الجزائر 2000-2015، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقائد -تلمسان، 2016
١٦. مهدي خليل شديد ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد، 2007

١٧. مهدي رضوان غادري نوال ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1990-2014) الجزائر، اطروحة ، 2016-2017

١٨. هاوري محمد طه ، سياسة استهداف التضخم في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، 2012

٣. البحوث والدراسات

١. أ.بن يوسف نوة ، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر ، جامعة المسيلة – الجزائر ، خلال الفترة 1990-2012
٢. أسامة بشير الدباع، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
٣. اسماعيل احمد الشناوي ،استهداف التضخم في الدول النامية ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة عين الشمس ،القاهرة 2004
٤. اسماعيل احمد الشناوي ،استهداف التضخم في الدول النامية ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة عين الشمس ،القاهرة 2004
٥. بشيشي وليد، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد ، 2017
٦. بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية ، حوليات جامعة الجزائر 1 ،العدد 30 ،الجزء الثاني
٧. بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (41) ، عام 2008 ، القاهرة
٨. بكرة هشام وضيف الله محمد ، الدراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010) ، رؤية اقتصادية الجزائر 2014
٩. بوقجان وسام، واضح فواز، دراسة تحليلية لأثار جائحة كورونا (COVID-19) على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد: الثامن العدد: الثاني/ ديسمبر- 2021
١٠. جلال الدين، لبنى احمد ،السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر ،المجلد 2 ،العدد 4 ، 2000-2017
١١. حسام عبد القادر، سارة ابو السعود ،تقدير مسار التوازن الاقتصادي الخارجي في مصر، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة 2021
١٢. حنان قندوز ، إسماعيل بن قانة ، اثر البطالة على التضخم من منظور منحي فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدولة النامية ،خلال الفترة 1991-2018 ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية

المجلد 8 ، العدد1(2022)

١٣. رانيا عبدالمنعم المشاط ، السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم، مجلة بنوك وأعمال-القاهرة: أكتوبر /ديسمبر 2012
١٤. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226 ،الكويت، 1998
١٥. سحر احمد حسن، عوامل نهوض الاقتصاد المصري-دراسة حالة الجمهورية البرازيلية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،جامعة الازهر ،العدد الثالث عشر ، 2015
١٦. سكوت روجر، "استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد46، واشنطن: مارس2010
١٧. صفاء عبد الجبار الموسوي وطه مهدي محمود ، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى ،دار الأيام للنشر ،عمان، 2014
١٨. صفاء عبد الجبار علي وتوفيق عباس عبد عون ، "تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 9 ،العدد 2(العراق :إنساني 2011)
١٩. طيبة عبد العزيز وبن مريم محمد، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1 ،المجلد 21 ،العدد 1، 2020
٢٠. عباس كاظم ألدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010
٢١. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014
٢٢. عراف فائزة، سعودي نجوى، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 ،مداخلة ضمن ملتقى حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة
٢٣. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة (دراسة تحليلية تطبيقية)، بلا طبعة، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية للنشر، 2005
٢٤. عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد7 ، 2002
٢٥. ماجد محمد يسري الخربوطي ،ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم ،المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، جامعة عين الشمس، العدد الثالث، 2019

٢٦. ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة،- تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والاحصاء والتسويق،المجلد 112، العدد 544، 2021
٢٧. مايح شبيب الشمري و حسين عويش الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي (دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2018
٢٨. مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002
٢٩. محمد سعيد النابلسي،السياسة النقدية والمالية ووقعها على البيئة المالية،بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،عمان-الاردن 1997
٣٠. محمد عبد صالح،الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة، كلية اقتصاديات الأعمال/ جامعة النهرين،دراسة اقتصادية،2018
٣١. مهدي سهر الجبوري،خضير عباس حسين ،تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، دار الايام للنشر والتوزيع ط1،2020.
٣٢. همام الشماع وعمر هاش العمري،اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي،دراسة في الاقتصاد العراقي،بحث ومناقشة المؤتمر العلمي،2012
٣٣. هوشيار معروف،تحليل الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار الصفاء للنشر ، الاردن ، 2005
٣٤. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط 1 ، بيروت-لبنان، مكتبة حسن العصرية،2010
٣٥. يوسف عثمان إدريس، "نظام استهداف التضخم كإطار إدارة السياسة النقدية: المتطلبات وتجارب التطبيق"، مجلة المصرفي، العدد49، السودان: سبتمبر 2008
٣٦. يوسف عثمان إدريس، "نظام استهداف التضخم كإطار إدارة السياسة النقدية: المتطلبات وتجارب التطبيق"، مجلة المصرفي، العدد49، السودان: سبتمبر 2008

٤. التقارير المحلية والدولية

١. البنك المركزي المصري. التقرير السنوي 2016-2017،صفحات متفرقة
٢. البنك المركزي العراقي،التقرير الاقتصادي السنوي،2008.
٣. احمد ابريهي علي،التضخم والسياسة النقدية ، منشورات البنك المركزي العراقي ،2009
٤. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو2018،المجلد الثامن والستون
٥. البنك الدولي، النشرة الإحصائية 2015، صفحات متفرقة
٦. البنك المركزي العراقي،النشرة السنوية 2009

٧. البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي ،2008
٨. البنك المركزي العراقي .المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،اتجاه السياسة النقدية للبنك المركزي الرابع لعام 2009
٩. البنك المركزي المصري ،2019-2020،صفحات متفرقة
١٠. البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2010.2011
١١. البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2016.2017 صفحات متفرقة
١٢. البنك المركزي المصري .التقرير السنوي 2007- 2008،صفحات متفرقة
١٣. البنك المركزي المصري .التقرير السنوي 2020- 2019،صفحات متفرقة
١٤. البنك المركزي المصري التقرير السنوي ،2004-2005
١٥. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ، 2007. 2008
١٦. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2008-2009،صفحات متفرقة
١٧. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010-2011،صفحات متفرقة
١٨. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010-2011،صفحات متفرقة
١٩. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2012. 2013
٢٠. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي2016-2017،صفحات متفرقة
٢١. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي2018-2019،صفحات متفرقة
٢٢. تقرير ،بنك الجزائر ، 2009،ص 174.
٢٣. تقرير ،بنك الجزائر ، 8، 201،ص 135.
٢٤. تقرير، بنك الجزائر ، 2013،ص 178.
٢٥. تقرير. بنك الجزائر ، 2019،ص 164.
٢٦. رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي
٢٧. صندوق النقد العربي، 2020،ص 142.
٢٨. عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (2020) استهداف التضخم : تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي
٢٩. مظهر محمد صالح ،السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي 2008

٥. المؤتمرات والندوات

١. كبوط عبد الرزاق و جادلي سمير، متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية، الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار و المعالج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة، المنظم من طرف: جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 29-28 أكتوبر 2013
٢. المعهد المصري المصرفي، سياسة استهداف التضخم وقائع الندوة الثانية، القاهرة، مصر، ديسمبر 2003
٣. العراف فائزة، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011، الملتقى العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الجزائر، مايو 2009
٤. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصادات المختلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1979
٥. -همام الشماع وعمر هاش العمري، اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسة في الاقتصاد العراقي، بحث ومناقشة المؤتمر العلمي، 2012،

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. -Leijonhufvud, Axel, costs and Consequences of inflation, in Microfoundations of Macro ,Westview press, 1997
2. economics,ed.by G.C.Harcourt, Boulder,Colorado -Pete Comley,Inflation Tax:The plan to deal with the debts, Kindl edition , monkey with a pin .com , london, 8July 2013
3. E. Victor Morgan, Economics, Third Edition, Pitman Publishing-Bath, U.K. 1973.
4. Frank C. Wyckoff, Macroeconomics: Theory, Evidence and Policy, Op. Cit.
5. EserTutar ، “Inflation Targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy” ،(MA thesis of Arts in Economics ،faculty of the Virginia polytechnic Institute and state university،july 2002).
6. B.S.T.&Bernanke&F.S.Lau Bach&A.S. Mishkin&A. Sposen، “Inflation Targeting; lessons from the International Experiences” ، Princeton university press، UK، 1998
7. - Mishkin. F.S “Inflation targeting in Emerging market countries،” American Economic Review،Vol 90،No2،may 2000
8. F.S Mishkin.، “Inflation targeting” ،July، 2001
9. -Eser Tutar، "Inflation Targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy"

- 10.- Maintaining Economic Stability, Convergence Programme for the United Kingdom , Submitted in line with the Stability and Growth Pact, Reserve U.K, December 2001.
11. Robert J. Gordon, Macroeconomics , 10th Edition , Person International Edition, U.S.A, 2006,
12. Michael P. Todaro Stephen C. Smith, Economic Development, Addison-Wesley, U.S.A, 2012
13. statistics on the growth of the global gross domestic product (GDP) from 2003 to 2013 , IMF, 2006
- 14.- N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, Harvard University, U.S.A, 10th Ed, 2016
- 15.- ILO , Unctad, Undesa and WTO, Macroeconomic Stability : Inclusive Growth and Employment , United Nations, 2010.
16. -Mark N. Harris, The Negative Inflation-Growth Effect, Theory and Evidence, Melbourne Institute Working Paper, November 2001
17. Vikesh Gokal, Subrina Hanif, relationship between inflation and economic growth , 2004
- 18.- Stilianos Fountas, Menelaos Karanasos, Jinki Kimb, Inflation and output growth uncertainty and their relationship with inflation and output growth, 2011
- 19.- Stilianos Fountas, Menelaos Karanasos and Jinki Kim, Inflation Uncertainty, Output Growth Uncertainty and Macroeconomic Performance, oxford bulletin of economics and statistics, 68, 3 (2006)
20. Shari Spiegel, macroeconomic, and growth policies, Columbia University, New York, united nations, department for economic and social affairs (undesa), 2007
- 21.- Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, Principe de l'économie, 2^{ème} édition, De Boeck, Paris, 2011
22. Mourad BEN ACHEN Hou. inflaation. marginalisation. dar echrifa.

شبكة المعلومات الدولية

1- Frederic's – Mishkin : From Monetary Targeting to inflation Lesson From the
الدولية الشبكة على industrialized Countries P:8

[www.gsh.columbia.edu/Faculty/Fmshkin/PDF Paper/00Bom Ex.gsh.pdf20/03/2005](http://www.gsh.columbia.edu/Faculty/Fmshkin/PDF%20Paper/00Bom%20Ex.gsh.pdf20/03/2005)

٢- مصطفى، بابكر، الانظمة النقدية واستهداف الاقلال من التضخم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002،

<http://www.arab-api.org/develop>

٣- ناجي، التوي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، إصدارات جسر التنمية، ٢٠٠٠، [http://www.arab-](http://www.arab-api.org/develop1.htm)

[api.org/develop1.htm](http://www.arab-api.org/develop1.htm)

- 4- William T. Gaven, Inflation Targeting Why it Works and How to Make it Work Better, P1, <http://research.stiouisted.org/wp/2003/2003-027.pdf>, sep.2003
- ٥-سعود بن هاشم جليدان، سياسة استهداف التضخم، جريدة العرب الاقتصادية الدولية الجمعة 1 مايو 2009 ،
<http://www.project-syndicate-org>
- ٦- Joseph E. Stigitz “Inflation targetion is not failing 2008.<http://www.project-syndicate.org>.
- ٧- هبة عبد المنعم أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين :ملامح وسياسات الاستقرار صندوق النقد الدولي يناير 2012 ص3 بحث منشور على رابط
<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/performance-arab-economies-past-two-decades-features-policies-stability.pdf>
- ٨- رنا أحمد. البطرني، أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي: دراسة حالة جمهورية مصر العربية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الحادي عشر 2021، ص 539-558 . تم الاسترجاع من الرابط التالي:
<https://search.mandumah.com>
- ٩- مروة محمود عبد الواحد، قياس مؤشرات الاقتصاد الكلى على خفض معدلات البطالة في مصر . مجلة الدراسات والبحوث التجارية 2020، 39(3)، تم الاسترجاع من الموقع:
<https://0810g9tmp-1105-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/118375>
- ١٠- ندي مسعود، مصر تتحرك نحو بناء إصلاح اقتصادي قوي: لمحة علي البرنامج القومي للإصلاحات الهيكلية. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 2021 الاسترجاع من الرابط:
<https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/464>
- ١١- اميرة عمارة، اميرة. تأثير جائحة كورونا علي البطالة في مصر ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2021، (4)22، الاسترجاع من الرابط: :
<https://content.mandumah.com/download?t=e77a7be0074cd0515e53eca68b5f783ef7a056bb&f=nvtLQmt9dz9WDdSbm9/u%20wkrAcvgTDA8hK7uw/JQ0OU=>

Abstract

Inflation is a problem suffered by all economies, whether developed or developing, as it reflects the rise in the general level of prices. Economists affirm that the shift in the general level of prices is being monitored by the Central Bank and the necessary measures are taken to reduce it, and from this standpoint it is an implicit shift if we know that it represents the transition from targeting the money supply with its various concepts, by targeting the exchange rate to targeting inflation itself using policy tools. Financial and monetary itself. At the beginning of the nineties, many countries adopted a modern method for managing monetary policy in order to achieve price stability, known as the "inflation targeting policy"

The study proceeds from the hypothesis that "since inflation is one of the problems of the economy and the possibility of affecting economic stability, and since the policy of targeting inflation is a modern policy used to address inflation, this policy had a role in achieving economic stability in the sample countries."

In order to verify the hypothesis of the study, the structure of the study was divided into three chapters. The first dealt with the conceptual framework of the inflation targeting policy and economic stability, and the second dealt with the inflation targeting policy in the Algerian and Egyptian economies and the possibility of benefiting from it in the Iraqi economy.

Inflation in economic stability (Algerian and Egyptian)

The study concluded that the theoretical framework of inflation targeting policy and its role in achieving economic stability

Analyzing the role of the inflation targeting policy in reducing inflation and achieving economic stability in the selected sample countries, and that this policy can be applied in the Iraqi economy after achieving the conditions that should be applied for the success of this policy.



Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Karbala University
College of Administration and
Economics
Department of Economics

**The role of inflation targeting policy in economic
stability experiences of selected countries
With the possibility of benefiting from it in the)
(Iraqi**

**Thesis submitted to
Council of the College of Administration and Economics at
the University of Karbala, which is part of the
requirements for obtaining a master's degree in economic
sciences**

**:By the student
Alia Khudair Abbas**

**Supervised by
Prof.Dr
Safaa Abdul-Jabbar Al-Mousawi**

2023AD

1444 AH